

مفردات مادة الضبط الاجتماعي

الموضوع الأول- الضبط الاجتماعي.. النشأة.. المفهوم.. الأساليب
الموضوع الثاني- المنطلقات النظرية للضبط الاجتماعي
الموضوع الثالث- آليات الضبط الاجتماعي
الموضوع الرابع- بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في الضبط
الاجتماعي

الضبط الاجتماعي.. النشأة... المفهوم.. الأساليب

تمهيد:

لا يوجد مجتمع إنساني دون **بناء هيكل** يقوم عليه ويحدّد بواسطته مصالحه، ويربط بين أفرادهِ ومؤسساتهِ وجماعاتهِ الاجتماعية بعضها ببعض، من هنا حرصت المجتمعات الإنسانية على إيجاد النظام الاجتماعي الذي يضم المعايير والقيم والتعاليم والقوانين التي تتضمن الموانع والمحرمات والمكافآت والعقوبات لكي تقوم بإرشاد وتوجيه الأفراد لتحقيق التماثل مع المجتمع وحمل صفاته الثقافية والاجتماعية.

إن المستلزمات الاجتماعية السابقة تعد أساساً ضرورية لكل مجتمع إنساني يتمتع بالحياة والحيوية، وهي مستلزمات تختلف من مجتمع إلى آخر، فكلما زادت لوائح المجتمع المكتوبة والقوانين ضعفت تأثيرات قيمه وأعرافه والعكس صحيح كلما قلت اللوائح والقوانين المكتوبة في المجتمع ازداد تأثير قيمه وأعرافه الاجتماعية. وحينما يواجه المجتمع عقبات أو تحديات أمام نموه تزداد مكونات البناء الاجتماعي "جماعات، تنظيمات، مؤسسات" يتفاعل إيجابياً معها، أي يحاول تطويعها ومن ثم استيعابها، وهكذا تنمو هذه المكونات وتؤسس لها ركائز متينة تحافظ على وجودها داخل البناء الاجتماعي، وتنعكس فاعليتها في مساعدة أفراد المجتمع على العيش بسلام وأمان ومسايرة التطورات الاجتماعية، في حين تعمل مكونات البناء الاجتماعي على تطويق التحديات والعقبات التي تشكل تهديداً خطيراً لمقومات المجتمع الثقافية والاجتماعية والأخلاقية من خلال تعزيز المستويات القيمية والأدبية لأفراده لكي يتم طرحها خارج نطاق المجتمع.

إن مكونات **البناء الاجتماعي السابقة** تشكل أدوات فاعلة في مسيرة الحياة الاجتماعية، وهي **قديمة قدم المجتمع**، لأنه لا يوجد مجتمع إنساني خالٍ من **الانحرافات**، ومهما تعددت محاولات التحكم بالسلوك الإنساني فإن التقاطع يبقى قائماً بين الجانب النفسي بجذره البيولوجي الغريزي وبين المظهر الاجتماعي لهذا السلوك، وليس في قدرة المجتمع التحكم بهذا السلوك مهما وصل من التنظيم سواء المجتمعات التي يمكن أن توصف بالدينية والتي تتواجد في العالم القديم أم المجتمعات التي تسمى بالمؤسسية والتي توجد في العالم المعاصر، وعلى هذا فإن التحكم لا يمكنه أن يلغي هامش السلوك الانحرافي، وحيث وجد السلوك الانحرافي تظهر الحاجة للضبط الاجتماعي الذي يعمل من خلال المكونات الاجتماعية السابقة.

نحاول أن نلقي نظرة على حقل الضبط الاجتماعي من خلال التعرف على نشأته ومفهومه العلمي وإطاره الاجتماعي.

أولاً- الضبط الاجتماعي.. **النشأة والتطور:**

يمكن أن نتكلم عن نشأة وتطور الضبط الاجتماعي عبر مسارين أساسيين:
الأول: بوصفه ظاهرة اجتماعية موجودة في جميع المجتمعات القديمة والحديثة.
والثاني: بوصفه موضوعاً من موضوعات علم الاجتماع.
الضبط الاجتماعي بوصفه ظاهرة اجتماعية:

يمثل الضبط الاجتماعي أحد النظم الاجتماعية القديمة التي عرفها الإنسان القديم، فقد أدركت المجتمعات أنها إذا عاشت معاً كان ذلك أدعى لإشباع حاجات أفرادها، والعيش سوية يدعو إلى وضع قواعد تنظم شؤون حياتهم من جميع الوجوه، ومن هنا تكونت الطباع والتقاليد والأعراف التي تساعد على استقرار المجتمعات في ظل الطقوس والعادات.

وكما أشرنا فإن أساليب الضبط الاجتماعي تتغير وفقاً للمجتمعات والمراحل التاريخية التي تمر بها، وعليه عرفت المجتمعات الإنسانية نماذج مختلفة من الممارسات بقصد الحفاظ على استقرارها واستمرارها. وما زالت تلك الأساليب تمارس دورها في هذا الهدف منذ عهد البشرية الأولى وحتى الوقت الحاضر وستستمر في المستقبل.

أساليب الضبط في المجتمعات البدائية والحديثة:

يشهد في المجتمعات **البدائية الاعتقاد بالسحر وبالقوى الغيبية**، والشعائر في هذه المجتمعات التي يسيطر عليها الجهل والأوهام ولها سيطرة فعلية قوية من ناحية ضبط سلوك وتصرفات أفراد الجماعة، والتزامها يكون عادة مصحوباً بالخير أو الفضيلة، دون التعلق بالمنفعة، كما أن مخالفتها تكون مقرونة **بالخطيئة**.

ويبدو الضبط الاجتماعي في صورته البدائية الأولى في نظام **التابو "Taboo"**، وهو نظام يعتمد على المحرمات، وذلك بتحريم بعض الأفعال التي تتعلق بشؤون الجماعة فيما يتعلق بالأجداد والآباء، وكان التحريم يقوم على أساس ديني غيبي، ويجد له دعامة في الأخلاق والأعراف والعادات والتقاليد. وقد بلغ من نفوذ قوة التحريم في نفوس الأفراد في هذه المجتمعات الاعتقاد بأن استنادها إلى قوى غيبية يضمن لها القصاص من كل من يخرج على قواعد التحريم وإن لم يعرف أحد بجريمه دون حاجة إلى تدخل آدمي.

وكان **الاعتقاد بالأساطير** سائداً، فقوى الطبيعة وسائر الموجودات هي كائنات حية لها ذاتيتها وكيانها كالإنسان تماماً، كما كان اعتقاد بوجود **أرواح حارسة** مهمتها الإشراف على حفظ النظام والاستقرار بغية تحقيق سعادة الإنسان. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد تصور الإنسان البدائي أن في مقدوره إخضاع ظواهر الطبيعة لمشيئته وإرادته إذا ما خرجت على النظام المألوف الذي تسير عليه، واتباع لذلك عدة وسائل أهمها **السحر**، وما يقوم عليه من أعمال مادية أو قراءة بعض التعاويذ أو أداء طقوس خاصة. وغالباً ما يكون الأمر داخل الجماعة موكولاً إلى رئيسها،

فهو القاضي الذي يفصل في المنازعات، وهو الكاهن الذي يقوم على حفظ التقاليد والأوامر الدينية، وهو القائد الذي يقودهم في حروبهم، وهو الحاكم الذي يدين له الجميع بالطاعة والولاء.

والقانون عند البدائيين مقدس لابد من الالتزام به والخضوع له، ويسود المجتمعات البدائية القانون العرفي الذي لا يعرف نظام المحاكم بل هو نظام **المجالس** العرفية أو ما يعرف باسم "الميعاد" ويتألف من عدد من الشيوخ والرؤساء الذين يصدرون أحكامهم بناءً على تقاليد متوارثة. وقد اختلط القانون بالمعتقدات الدينية، حتى أن فلاسفة اليونان **تأثروا بالأصل الديني للقانون**، فقد قال أفلاطون: «إن إطاعة القوانين هي إطاعة الآلهة». كما قرّر حكماء الرومان أن القانون ليس من صنع البشر، بل هو شيء أبدي صادر من الإله الأعظم، لكي يوضح القواعد التي يجب اتباعها والنواهي التي لابد من مراعاتها والالتزام حدودها، وبروا أن الصبغة الدينية سوف تتعدى مصدر القانون إلى الجزاء القانوني نفسه.

الأمر الذي ساعد على ازدياد قوة وثبات العادات والسلوكيات في المجتمعات البدائية وتأثرها بالمعتقدات الشعبية، هو **عزلة تلك المجتمعات من النواحي الحضارية والثقافية**. حيث تقلل هذه العزلة الاجتماعية من فرص الاحتكاك الثقافي بما فيه من عادات وأعراف ومعتقدات وقوانين تحوي ضوابط اجتماعية تقليدية جامدة غير متطورة، الأمر الذي يساعد على استمرار وجود التجانس في التفكير والمعتقدات وآداب السلوك، وربما كان ذلك سبباً في صرامة العقوبات التي يتعرض لها الفرد إذا خالف تلك المعتقدات. **وعقوبة الجماعة لا تهدف إلى إصلاح المجرم أو معاقبته على جرمه بقدر ما تهدف إلى تقوية العرف** وإرضاء الجماعة التي هي في حالة قلق من أن يتهدها خطر داهم من العالم الغيبي أو قوة الأرواح الخفية أو أرواح أجدادها إذا خالف أي فرد عرفها ومعتقداتها وضوابطها الاجتماعية المقدسة.

وكان **العبيد** في تلك المجتمعات أكثر عرضة للضوابط الصارمة، فقد كان العبد يقوم بالعمل الآلي تحت رقابة وضبط شديدين وكانت العقوبة البدنية التي كانت تتمثل في الضرب بالسوط أحد أبرز مظاهر هذا الضبط.

وفي العصور الوسطى انتقل مركز ثقل الضبط الاجتماعي إلى طبقة رقيق الأرض الذين كانوا يتبعون الأرض ويعاملون معاملة السلع المنقولة. ولم تنج **الأنثى** من الضوابط المجحفة في بعض المجتمعات البدائية، حيث يحرم على الأنثى في فترات بيولوجية معينة إتيان بعض الأعمال كحلب الألبان أو دخول الحقل أو حصاد القمح أو القيام بالطقوس الدينية في تلك الفترات فقد كان الاعتقاد سائداً بأن الخروج على هذه المقيدات والضوابط يغضب الآلهة، ويتهدد الجماعة بشر مستطير كجلول وبياء أو قحط أو أي نوع من الشر.

ويستخدم الجزاء العقابي في المجتمعات البدائية، وقد يكون الجزاء **طقسياً**، بمعنى أن هناك أعمالاً ألحقت بفرد أو جماعة معينة تشوهاً معيناً في النواحي

الطقوسية، ولهذا فالعقاب يعني قتل الأشخاص المذنبين لتطهير المجتمع. وخروج الأفراد على سلطة الجماعة وأوامرها يعرض الأفراد للجزاءات العقابية. وهذه العقوبات لا تصدر عن محكمة متخصصة في النظر في القضايا والدعاوى. ولكنها تصدر عن نظام المجالس العرفية أو ما يعرف باسم " الميعاد " **الذي ذكرناه سابقاً** والذي يتألف من عدد من الشيوخ أو الرؤساء أو أصحاب الرأي، وهم الذين يصدرون أحكامهم بناءً على تقاليد متوارثة، وهؤلاء الشيوخ أو الرؤساء يمارسون في حياتهم اليومية أعمالاً لا تمت للقانون بصلة.

وكان مبدأ **القصاص** من أهم المبادئ التي ظهرت في المجتمعات القديمة، فقد نص عليه قانون حمورابي في العصر البابلي، ويعتبر هذا القانون تجميعاً للقواعد التي كانت سائدة في ذلك الحين، وهو يعترف بالملكية الفردية، كما يعترف للمرأة بأهلية قانونية، لكنه يفرق بين ثلاث طبقات من الناس: **الأشراف والعامّة والعبيد**. واستأثرت طبقة الأشراف بالقصاص بينما يسود فيما دون هذه الطبقة مبدأ التعويض المادي .

ومن **الضوابط البابلية** أن **الولد** إذا تنكر لأبيه يقص شعره ويقيد بالحديد ويباع كالرقيق، وإذا تنكر الابن المتبنى لأبويه اللذين تبنياه يقطع لسانه أو تعلق عيناه، وإذا تعدى ابن على والده قطعت يده، وإذا تنكرت الزوجة لزوجها وخاتته أغرقت في النهر.

وفي **الصين القديمة**، يعد الخروج على القاعدة الدينية عملاً مضاداً للنواميس الطبيعية ويؤدي ذلك إلى السأم والمرض وفقد الحياة، لأن ذلك يعتبر تحدياً لقانون الوجود المعروف باسم دارما "Dharma" لذا فإن العقوبة الدينية على الخروج عن القاعدة تعتبر عقوبة مباشرة.

وعرف نظام "الخلع" في القبائل **العربية الجاهلية**، إذا ارتكب أحد أفراد القبيلة جرماً، تنبراً منه بخلعه رسمياً في المجتمعات العامة، وينادي رئيس القبيلة بأنه أصبح طريداً لا أسرة له. كما عرف هذا النظام عند اليونان، حيث كانت العشيرة تخرج الشخص الذي يخالف عرفها من حظيرتها، وتجرده من ماله، فيصبح أجنبياً عن عشيرته، محروماً من حماية آلهة العدو "ثيميز" Themis". ويحق للمتهم تبرئة نفسه، ويتبع في سبيل ذلك عدة ممارسات صارمة، منها أن يقدم إلى المتهم وعاء به ماء مغلي وفي قاعه شيء، ويطلب منه إخراج بلسانه وفمه. وكذلك عن طريق لمس الحديد المحمي في النار، فإذا احترقت يده اعتبر مذنباً، وإن لم يصب بأذى فهو بريء. وفي بعض القبائل الأفريقية يطلب من المتهم أن يشرب مزيجاً من اللبن والدم، فإذا عاش بعدها مدة تزيد عن خمسة عشر يوماً فهو بريء.

"وهكذا فإن عمليات الضبط الاجتماعي تتم بصورة غير رسمية مبنية على تقاليد هذه المجتمعات وما تفرضه من واجبات، وما يسود المجتمع من اعتقاد قوي في الأشياء المقدسة كالانتماء إلى طوأم "Totem" حيث يفعل المجتمع أو القبيلة

بعض الطقوس التي تؤكد تماسك المجتمع ووحدة بنائه" وتعتبر تلك الطقوس رادعاً للفرد وحافظاً للمجتمع البدائي.

الضبط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة:

أما الضبط الاجتماعي في المجتمعات الحديثة فيمكننا القول أن المراحل الأولى منه شهدت اختلاط القانون والدين والأخلاق، وكانت هناك القواعد الضابطة على مختلف مصادرها، وكانت الشرائع القديمة المنظمة لحياة الجماعات البدائية بمثابة مزيج مركب من قواعد قانونية ودينية وخلقية، فالتفرقة القائمة بينها في القواعد الضابطة المعمول بها في مجتمعاتنا المعاصرة لم تكن معروفة أو واضحة لدى الشعوب القديمة، ولم تنفصل هذه القواعد عن بعضها البعض، ولم يكن لكل منها نطاق خاص إلا بعد تطور أملتته الظروف الاجتماعية لكل جماعة إنسانية.

وواقع أن الضوابط الاجتماعية لم تتوحد صورتها على نحو يحقق العدالة إلا بعد أن تساوت الجماعات في حقوقها الإنسانية على الأقل من الناحية السياسية التي بمقتضاها اعتبر الفرد مواطناً، ومع ذلك ظلت التأثيرات والضوابط الفردية الشخصية هي السائدة تحت رموز وشعارات متباينة تمثل السلطة السياسية أو السلطة الروحية أو السلطة الدينية، دون أن تستمد الضوابط فاعليتها من الوازع الشخصي أو المنطق الفكري أو الاتجاه النفعي الفردي.

وقد نلاحظ بعض الإرهاصات للمطالبة بالمساواة في الحقوق الإنسانية في قوانين المجتمعات القديمة، فالمجتمع الروماني شهد صراعاً بين العامة والأشراف انتهى بانتصار العامة، وحدث تطور سياسي واجتماعي أدى إلى وضع قواعد تنظيمية جديدة، وأصبحت الضوابط الاجتماعية ملزمة للعامة والخاصة على السواء، وصدر قانون الألواح في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد. ومما نص عليه هذا القانون تطبيق عقوبة الإعدام على مرتكب جريمة الشعوذة، أما جريمة السرقة فيترك للمعتدى عليه حرية التصرف في السارق.

وقد ازدادت أهمية الضبط القانوني في المجتمعات الحديثة عندما ظهرت الصناعة، وتعقدت الحياة المدنية، وتشابكت علاقات الأفراد، وتنوعت المصالح والمنافع المتبادلة فيما بينهم. كما فقد الدين سيطرته نتيجة لسيادة المذاهب الوضعية والتشكيك في العقيدة الدينية، ولذلك ضعف دور الدين في الضبط الاجتماعي، وأصبحت التربية دنيوية، وأغفل الاهتمام بالتربية الأخلاقية، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح القانون وسيلة هامة من وسائل الضبط الاجتماعي.

ويؤكد "إيريك فروم" على أن "الهيئات الدينية لم تعد تسيطر على فكر وحياة الأمم كما كانت تفعل من قبل، لأن هناك العديد من النظم الأخرى العلمانية، تمثل مركز الأولوية كالنظم الاقتصادية والتربوية والتعليمية والترفيهية التي احتلت مكانة كبرى في حياة الفرد أكثر مما يحتله الدين، إلا أنه يراجع نفسه فيقول: إنه لا يستطيع أن يجزم بأن كل هؤلاء الذين لا يذهبون إلى الكنيسة متحررون من السلطة الدينية وليس معنى ذلك أن الدين لم يعد يلعب دوراً فعالاً في عملية الضبط في

المجتمعات المعاصرة. غير أن "أندرسون" Melis Anderson يرى أن الدين ما زال يؤدي دوراً مؤثراً وفعالاً في التنظيم الاجتماعي لبعض الدول الصناعية، ففي أوروبا الغربية يمثل الدين في حياة الأفراد أهمية كبرى. كما يرى أن الضبط الديني غالباً ما يكون له تأثير وفعالية في المجتمعات المتجانسة والمترابطة من الناحية الاجتماعية، إلا أن المجتمعات الكبرى التي تتميز بأنها غير متجانسة مثل لندن يضعف فيها تأثير الضبط الديني بشكل كبير لوجود هيئات أخرى متنوعة تقوم بمهمة الضبط الاجتماعي في هذه المجتمعات، ويستدرك بأن هذا لا يعني أن تلك المجتمعات استبعدت الدين بصورة نهائية.

وتعد الجزاءات القانونية طريقة فعالة للردع في المجتمعات القديمة والحديثة، فهي ترغم الأفراد على طاعتها لأنها جزاءات مادية رادعة، وكان هدف العقاب في أول الأمر الانتقام من الفرد المذنب، حتى يجعله يتألم مقابل ما أنزله من أذى بالآخرين. والانتقام يكون بعقوبة الإعدام، أو تشويه جلده بالحرق أو الإغلاء في الزيت، أو جلده بالسياط. ثم تطورت العقوبة من الانتقام إلى القمع، فكان إعدام الأفراد يتم دون تعذيب بهدف تخليص المجتمع من المجرمين وبكاتب أي جريمة مهما بلغت درجتها عقوبتها الإعدام.

ولازالت العقوبات القانونية تقوم بدورها في الوقت الحاضر، وهي تتنوع بحسب نوع الجرم الذي ارتكبه الشخص، فتتراوح ما بين الإعدام، والسجن لمدد محدودة، وتوقيع الغرامات، ولا بد للفرد من أن يخضع للقواعد القانونية لأنها تمثل جزءاً هاماً وفعالاً من النظام الاجتماعي للمجتمع.

وامتد التشريع الوضعي "الذي أصبح الوسيلة الفذة للضوابط الاجتماعية" إلى حماية القيم الخلقية للجماعة، من ذلك ما ينص عليه القانون الإيطالي من عقوبة الحبس أو الغرامة لمن يجد قتيلاً أو جريحاً أو شخصاً في حاجة إلى المساعدة ولا يهب إلى مساعدته، أو يبلغ السلطات المختصة. وكذلك في الدانمرك، هناك عقوبة الحبس أو التغميم لمن يمتنع عن تقديم المساعدة لشخص يهدده خطر الموت، أو مساعدة امرأة على وشك الوضع. أما في ألمانيا، فالحبس والغرامة للامتناع عن المساعدة في خطر عام.

وظهرت حديثاً طرق أخرى لمعالجة المجرمين بالإصلاح والوقاية، لأن المجرم إنسان، وهو ليس مجرماً بالفطرة، بل أصبح كذلك نتيجة لعوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، ومن هنا أصبحت السجون مراكز للإصلاح والتهديب، كما أنشئت محاكم الأحداث لكي تقوم بدورها في عملية الاختبار والمراقبة، والعمل على إصلاح الأحوال المحيطة بالحدث، حتى يتم إصلاحه فيندرج مع أفراد المجتمع الصالحين، إلا أن هناك بعض محترفي الإجرام الذين لا يمكن إصلاحهم إلا بانزال العقوبة الرادعة عليهم، ولهذا لا يمكن الاستغناء تماماً عن العقوبات والجزاءات الرادعة، واستبدالها بالنصح والإرشاد.

يتبين لنا من العرض السابق مدى التبدل والتغير الذي طرأ على الضوابط الاجتماعية عبر العصور المختلفة والمجتمعات المتنوعة، فهي وإن أصبحت أكثر

مراعاة للحقوق الإنسانية والمساواة بين طبقات المجتمع في تطبيق القوانين، فإنها تلونت بالطابع المادي وفقدت الطابع الديني والأخلاقي، فأصبح الرادع في أكثر الأحيان رادعاً خارجياً وانتفى الرادع الداخلي والى الوازع الذاتي للإنسان .

ثانياً- الضبط الاجتماعي... المفهوم

هناك تعريفات عديدة للضبط الاجتماعي تقاربت وتباعدت أحياناً لتباين نظرة العلوم التي تناولته، ولتعدد وجهات نظر العلماء والباحثين واختلاف مداخلهم النظرية حوله، وعدم اتفاقهم على تعريف واضح ومحدد له، وكذلك عدم اتفاقهم على ميدان الضبط الاجتماعي وحدوده بوصفه عملية تنطوي على كثير من المضامين والمفاهيم التي تتدخل في تحديد أبعاده ووظائفه بالنظر إلى أسسه ومجالاته النظرية والعملية. وسنحاول أن نقف على بعض هذه التعريفات ومنها:

تعريف روس:

"سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة لها قوة دفاعية لا يستهان بها في إحداث الاستقرار في المجتمعات.")

وردَ هذا التعريف في مقدمة كتابه "الضبط الاجتماعي" الصادر عام "1901"، ومن الملاحظ أن هذا التعريف استبعد كل عنصر من عناصر التأثير الاجتماعي غير المباشر، أو التلقائي، أو اللإرادي، كما استبعد أيضاً احتمال وجود أي عناصر أخلاقية أو سيكولوجية ذات أثر في السلوك. لكنه استخدم كلمة "سيطرة" Ascendancy بطرق مختلفة فمرة يستخدمها بضمون سيكولوجي عندما يتحدث عن غرائز الاجتماع والمشاركة الوجدانية والعدالة والإحساس العضوي، ومرة يستخدمها بضمون أخلاقي معياري عندما يتكلم عن الطبيعة البشرية الخيرة التي تستمد منها وسائل الضبط فاعليتها وقوتها، ومرة يستخدمها بضمون اجتماعي عندما يتكلم عن القانون والدين والرأي العام والتربية والعادات.. الخ من الضوابط الاجتماعية.

تعريف سمنر:

"ما تمارسه العادات الشعبية والأعراف من أثر على المجتمع.")

وردَ هذا التعريف في كتابه الشهير "العادات الشعبية" حيث يرى إن العادات الشعبية والأعراف تصبح منظمة للأجيال المتعاقبة وملزمة لها، وتعمل على ضبط السلوك الفردي والاجتماعي إلى حد بعيد، وتمارس القهر على الفرد لكي يمثل لها، بالرغم من أنها لا تعتمد على أية سلطة أو أوامر. وقد استبعد هذا التعريف أي أثر للقانون الوضعي في ضبط المجتمع، وكذلك استبعد القيم والمثل الثقافية والرأي العام ووسائل الاتصال الحديثة، ولم يلتفت "سمنر" إلى مدى اختلاف الدور الذي تقوم به العادات الشعبية والأعراف في نماذج اجتماعية مختلفة، فكان منظوره عاماً وغير محدد بفترة معينة أو بمجتمعات محددة، لذا كانت وجهة نظره محدودة إلى درجة كبيرة، جعلته موضع نقد شديد من قبل المهتمين بموضوع الضبط الاجتماعي.

تعريف لملي:

"مجموعة من الحيل النفسية Mental Device التي تستهدف الضغط النفسي، الذي يمكن وصفه بأنه منهج رمزي إنساني، في مقابل استخدام منهج القوة الفيزيائية، وتعمل الرموز الإنسانية على إبراز المشاعر، وخلق الاتجاهات، وتوصيل الأفكار ودفع النشاط لدى الآخرين."

ومعنى ذلك إن "لملي" يحدد مفهوم الضبط الاجتماعي في تلك الآليات الرمزية التي طورها الجنس البشري سواء بطريقة مقصودة أم غير مقصودة، لإحداث الضغط النفسي دون اللجوء إلى العقاب الفيزيقي أو الجزاء الفيزيقي مهما كانت صورته، وتتمثل الأساليب الرمزية في المدح، اللوم، السخرية، الانفعالات، التعبيرات والإشارات التي تعمل على توصيل فكرة، أو عاطفة، أو اتجاه من شخص إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى.

تعريف كولي:

"الضبط الاجتماعي في جوهره ضبط ذاتي من جانب المجتمع، فالمجتمع هو الضابط وهو المنضبط في نفس الوقت حيث إن له قدرة مستمرة ودائمة على الخلق الذاتي للضوابط".

وقد وردَ هذا التعريف للضبط الاجتماعي في كتاب "كولي" الموسوم "العملية الاجتماعية" الصادر عام "1918"، ويبدو واضحاً أنه يرفض الفكرة القائلة إنَّ الضبط الاجتماعي جهد مقصود يمارس على المجتمع، كما أنه لا يعتقد بالفكرة القائلة إن الضبط الاجتماعي عبارة عن مجموعة وسائل تلقائية مثل العادات الشعبية والأعراف، بل إن المجتمع هو الذي يخلق ضوابطه وهو الذي ينضبط بنفس الوقت. ويكاد يتفق معظم الكتاب في موضوع الضبط الاجتماعي على أن أول باحث له اتجاه مثالي في الضبط الاجتماعي هو "كولي".

تعريف جوزيف روسيك

"مفهوم شامل يشير إلى العمليات المخططة وغير المخططة التي تعمل على تعليم الأفراد كيف يمثلون لممارسات وقيم حياة الجماعات، أو على إقناعهم بالامتثال أو إجبارهم عليه."

وعلى هذا فإن الضبط الاجتماعي يحدث عندما "يقنع" أو "يجبر" الفرد على أن يتصرف طبقاً لرغبات الآخرين من أفراد مجتمعه، سواء اتفقت مع رغباته ومصالحه أم لم تتفق، فالهدف الأساس للضبط كما يراه "روسيك" هو تحقيق الامتثال سواء حدث عن طريق الإقناع أم الإجبار.

وللضبط عند "روسيك" ثلاثة مستويات هي:

الأول: يتمثل في ممارسة جماعة ما الضبط على جماعة أخرى.

الثاني: يتمثل في ممارسة الجماعة للضبط على أفرادها.

الثالث: يتمثل في ممارسة الأفراد للضبط تجاه زملائهم .

ثالثاً- أساليب الضبط الاجتماعي:

يقصد بأساليب الضبط الاجتماعي: الطرق والممارسات التي تتحكّم في تصرفات الأفراد وتعمل بوصفها قوئاً من شأنها إجبارهم على الخضوع للمعايير الاجتماعية. فلكل مجتمع من المجتمعات أساليبه الخاصة التي يحكم فيها حياة أفراده وعلاقاتهم وتصرفاتهم بقصد ضبطهم اجتماعياً، مثل العادات والتقاليد والأعراف والقوانين. علماً أن هذه الأساليب تختلف في أهميتها باختلاف المجتمعات واختلاف الزمان في المجتمع الواحد، فقد تكون الطرائق الشعبية الوسيلة الأولى في بعض المجتمعات وقد يكون القانون أسلوباً من الدرجة الثانية في مجتمعات أخرى، وقد يحدث العكس.

ويرى بعض الباحثين أن هذا التعدّد والاختلاف في وسائل الضبط الاجتماعي ودرجة أهميتها من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى شكّل موضوعاً غامضاً في علم الاجتماع، كما أن مظاهر الضبط الاجتماعي وتنوعها جعلت من الصعوبة بمكان صياغة تعريف واضح ومحدّد ومناسب له. كما يؤكد آخرون على أن صور الضبط الاجتماعي جاءت نتيجة تغيّرات شخصية سابقة، وكل من هذه الصور لها تأثير مختلف على السلوك الاجتماعي، ومهمة علم الاجتماع هي بحث هذه الصور ونتائج الضبط الاجتماعي المترتب عليها. ولعلّ ذلك ما جعل العلماء يختلفون في تحديد مصطلح لهذه الأساليب، كما اختلفوا في تصنيفها، فسّمّاها "روس" وسائل الضبط الاجتماعي، وحدّدها بخمس عشرة وسيلة وهي على النحو الآتي:-

- 1- الرأي العام.
- 2- القانون.
- 3- العقيدة.
- 4- الإيحاء الاجتماعي.
- 5- التربية.
- 6- العادة الجمعية.
- 7- الدين.
- 8- المثل العليا الشخصية.
- 9- الشعائر والطقوس.
- 10- الفن.
- 11- الشخصية.
- 12- التنوير والتثقيف.
- 13- الخرافات.
- 14- القيم الاجتماعية.
- 15- قيم النخبة أو الطليعة.

وقد قسم " لانديز " وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين هما:-

- 1- وسائل ضرورية لتكوين النظام الاجتماعي مثل: العادات، القيم، الأعراف، المعايير.
- 2- وسائل ضرورية لتدعيم النظام الاجتماعي مثل:
 - أ- النظم الاجتماعية مثل: النظام الأسري، النظام الديني، النظام التربوي، النظام الاقتصادي.. الخ.
 - ب- الأبنية الاجتماعية مثل: الجنس أو العرق، الطبقة الاجتماعية، الجماعة الأولية والثانوية.

أما "بارسونز" فقد ميّز بين خمسة أساليب للضبط الاجتماعي هي على النحو الآتي:-

- 1- التنشئة الاجتماعية.
- 2- العزل الاجتماعي أو المقاطعة الاجتماعية.
- 3- ضغط الجماعة.
- 4- السجون.
- 5- المؤسسات والمنظمات.

ونجد "لابيير" يصنف وسائل الضبط الاجتماعي إلى نوعين أساسيين هما:-

- 1- وسائل الضبط العملية وتشمل: الصحف والإذاعة والتلفزيون والسينما والمسرح.
 - 2- وسائل الضبط الفنية وتشمل: أنواع الجزاءات الجمعية والنفسية والرمزية والمتوقعة، ومثل هذه الأساليب من شأنها تدعيم سلطة الجماعة على الأفراد.
- ونجد أنّ "جيرفيتش" يسميها أنواع الضبط الاجتماعي وتشمل:-
- 1- الدين- وينافسه السحر في المجتمعات البدائية.
 - 2- الأخلاق.
 - 3- القانون.
 - 4- الفن.
 - 5- المعرفة.
 - 6- التربية.

ويرى أنّ هذه الوسائل تختلف من حيث ترتيبها، وذلك بحسب أهميتها بالنسبة للمجتمع السائدة فيه، فمثلاً المعرفة كوسيلة من وسائل الضبط تتفق مع أنواع المجتمعات المختلفة، ويمكن أن تسود، سواء أكانت معرفة نظرية أم فنية أو سياسية أم علمية أم فلسفية. كذلك يمكن أن، يسود القانون سواء أكان قانوناً اجتماعياً أم فردياً أم كان قانوناً منظماً أم غير منظم مثل الدساتير المكتوبة وغير المكتوبة.

وقد حدّد أشكال الضبط الاجتماعي في:-

- 1- ضبط اجتماعي تتم ممارسته من خلال التطبيقات والممارسات والاستعمالات الحضارية، والأنماط والقواعد والرموز، وهو قابل للتجديد والتغيير ويتمثل في العادات والتقاليد والأعراف... الخ.
- 2- ضبط اجتماعي يمارس من خلال القيم والأفكار والمثاليات.
- 3- ضبط اجتماعي يمارس من خلال التجارب الجماعية والتطلعات والابتكارات الجماعية التي تقوم بدورها في تدعيم القيم الأخلاقية المستحدثة.

وقسم الضبط إلى:

1- ضبط منظم.

2- ضبط تلقائي.

ويرى أن الضبط المنظم هو ضبط مستبد يبدأ من نهاية الضبط التلقائي.

أما "كولي" فقد حدّد وسائل الضبط الاجتماعي في:-

1- الأخلاق.

2- القانون.

3- الفن.

4- التربية.

5- المعرفة.

وإن هذه الوسائل تتنافس وتتصارع في المجتمع الواحد من خلال: الأسرة والمسجد والكنيسة والنقابة والدولة.

وقسم "كارل منهايم" وسائل الضبط الاجتماعي إلى:-

1- مجموعة الوسائل التي تؤثر تأثيراً مباشراً في السلوك الإنساني مثل الأب. وتعتمد هذه الوسائل على المواجهة والتأثير الشخصي للأفراد وفق القواعد والنظم التي يرتضيها المجتمع.

2- مجموعة الوسائل التي تؤثر تأثيراً غير مباشر في السلوك الإنساني. وتتمثل في الضغوط التي تمارسها أجهزة البيئة المحيطة بالأفراد بطريقة شعورية أو غير مباشرة، بمعنى أن هناك قوى اجتماعية خارجة عن ذوات الأفراد ترسم لهم مخططات السلوك، وقوالب التفكير والعمل، وتتخذ من الأجهزة ما تراه محققاً لذلك وفي مثل هذه الحالات لا يتأثر الفرد بتدخل مباشر من فرد آخر، وإنما تقوم بوظيفة الضبط الاجتماعي القوى غير المنظورة التي تتمثل في قوانين ولوائح وهيئات ومؤسسات لها شخصيتها.⁽⁵⁴⁾

وبالرغم من الاختلاف الواضح بين العلماء حول مسمى أساليب الضبط الاجتماعي وتصنيفاتها، تبقى تلك الاختلافات غير جوهرية، والجميع يتفق على أهمية هذه الأساليب في ترسيخ النظام الاجتماعي وحماية بنائه من الانهيار، وعليه يمكن القول أن النظام الاجتماعي يعد نتاجاً طبيعياً لفاعلية وسائل الضبط الاجتماعي.

المنطلقات النظرية للضبط الاجتماعي

تمهيد:

الضبط الاجتماعي ظاهرة اجتماعية Social Phenomenon شأنه شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى ذات الأوجه المتعددة والذي تتداخل في تكوينه عوامل متعددة، وهذا الموضوع لم يتخصص فيه علم الاجتماع فحسب ولا اتجاه معين فقط؛ بل توجد علومٌ كثيرة. كما أشرنا إلى ذلك. تشترك في تناوله مثل الانثربولوجيا والقانون والاقتصاد وعلم النفس الاجتماعي والسياسة وغيرها. وجميع هذه العلوم تركز في دراستها على تحقيق التوازن في المجتمع المدروس؛ لذا لا عجب أن نجد مجموعة من النظريات- كل واحدة تفسر وجهة نظر صاحبها وفكرته عن الضبط الاجتماعي- التي تفاعلت على ساحة هذا الحقل بحيوية فأعطت له فاعلية لم نجدها في مواضيع كثيرة أخرى.

أولاً: النظريات القديمة للضبط الاجتماعي:

1- نظرية الطبيعة المدنية للإنسان:

يتحدث الفارابي "257-339هـ" في القسم الثاني من كتابه "أهل المدينة الفاضلة" عن حقيقة الاجتماع الإنساني والدوافع الأساسية إلى قيامه، فيشير إلى أن الإنسان في حاجة لأخيه الإنسان في إشباع حاجاته الأساسية والاجتماعية والروحية. علماً أن إشباع هذه الحاجات يعتمد أساساً على توافر القوام المادي والكمال المعنوي في المجتمع الذي يتحدث عنه الفارابي، ولاشك أنه رجع في هذا الصدد إلى "أرسطو" Aristotle "322-384 ق.م" ينشد حكمته وينقل عنه قضيته الأساسية وهي أن الإنسان مدني بطبيعته. حيث يقول الفارابي "إن الإنسان حيوان اجتماعي بطبيعته"، أي أنه يحتاج إلى أشياء كثيرة لا يستطيع الحصول عليها بمفرده فهو لا بد له من التعاون مع أبناء جنسه لكي يستطيع الوصول إلى الكمال، والكمال الذي يقصده هو السعادة " * " وهي فكرة منقولة عن أرسطو أيضاً. ولا يتم للفرد تحقيق السعادة في نفسه عن طريق التعاون المادي فحسب بل لا بد له من التعاون الروحي أو الفكري لأن السعادة تتصل بتحقيق الأشياء المادية والروحية التي يسعى إليها الإنسان " وكل واحد من الناس مفطور على أنه يحتاج في قوامه أن يبلغ أفضل كمالاته إلى أشياء كثيرة لا يمكنه أن يقوم بها كلها وحده بل يحتاج إلى قوم يقوم له كل واحد منهم بشيء مما يحتاج إليه قوامه، وكل واحد من كل واحد بهذه الحالة... لهذا كثرت أشخاص الناس فحصلوا في المعمورة من الأرض فحدثت منها الاجتماعات الإنسانية. "

وتعرض الفارابي للسلطة من حيث نشأتها ووظيفتها في المجتمع، وعدّها قانوناً ينهض في المجتمع ليمنع العدوان والظلم وليحقق العدل، ويضرب لذلك العديد من الأمثلة المستمدة من واقع الحياة الاجتماعية لاسيما ما يتعلق منها بعمليات البيع والشراء والأمانة في رد الودائع والكف عن الجور أو الظلم. كما بين الفارابي أهمية الخوف الناتج عن وجود السلطة ودوره في استمرار التزام الناس بالخصال الحميدة. علماً أن تلك السلطة تتجسد برئيس المدينة الفاضلة التي تُستمد منها جميع السلطات، بوصفه المثل الأعلى الذي ينتظم جميع الكمالات، فهو مصدر حياة

" * " السعادة عند الفارابي تعني سعادة العقل وفعل الخير والقرب من الله سبحانه وتعالى من خلال إتباع أوامره واجتناب معاصيه.

مدينته وقوام نظامها. ومنزلته من سائر أفرادها كالقلب من أعضاء الجسم، بل إن منزلته منهم كمنزلة "الله Ψ" من العقول وسائر الموجودات. لذلك لا يصلح للرياسة إلا من زود بصفات فطرية ومكتسبة**" يتمثل فيها أقصى ما يمكن أن يصل إليه الكمال في الجسم والعقل والخلق والدين. وأشار إلى أهم عوامل فساد المجتمعات المتمثل في بعدها عن أسباب الفضيلة وعدم قدرتها على تحقيق السعادة بالمفهوم الذي قصد إليه الفارابي، علاوة على عدم توافر الرئيس القادر على القيادة والريادة، فضلاً عن غياب رابطة القهر والقوة التي تمثلها السلطة.⁽¹¹⁾ وعلى الرغم من كل ما قيل عن الفارابي ونهجه المثالي فإنه بغير شك سعى لأن يعود بالمجتمع الإسلامي إلى سابق مجده صفاءً وفضيلةً وسعادةً من خلال ما أرساه من قواعد المدينة الفاضلة، أو هو دق ناقوس الخطر حتى ينتبه ولي الأمر ويتخذ أولى خطوات الإصلاح والضبط.

كذلك يقول "أفلاطون" Plato "427-347" في كتابه "الجمهورية" The Republic أن الاجتماع البشري ظاهرة طبيعية في حياة الناس، فهو وليد شعور الفرد بالحاجة إلى الآخرين لتأمين ما يحتاج إليه من غذاء وكساء ومسكن. فالمجتمع قائم على التكافل والتضامن بين الأفراد، لا على الخوف والقهر. والتعاون قديم قدم الإنسان، وهو الذي أدى إلى قيام التجارة الخارجية والتبادل التجاري والتوسع فيه، واستعمال العقود، وأعقب ذلك الحاجة إلى الكماليات والانغماس في الترف وإستجادة الصنائع لتلبية رغبات الحضارة. فأشدت التنافس بين الناس وثارَت الأحقاد ونشأت المنازعات واشتعلت الفتن. لقد اختل النظام وضاعت المبادئ وفسدت مقاييس العدالة. وما "جمهورية أفلاطون" سوى محاولة ترمي إلى إقرار النظام وبعث العدالة الصحيحة في مدينة مثالية فاضلة تكون فيها مقاليد الحكم بأيدي الفلاسفة. ويمكن تلخيص منهج "أفلاطون" في بناء جمهوريته على النحو الآتي:

1- إن الإنسان يتكون من عنصرين رئيسيين مادي يتمثل في الجسم وإلهي يتمثل بالنفس.

" يجب أن تتوفر اثنتا عشرة صفة فطرية في رئيس المدينة وستة صفات مكتسبة متعلقة بالأخلاق. والصفات الفطرية هي: 1- أن يكون تام الأعضاء، قواها مواتية أعضائها على الأعمال التي شأنها بها، ومتى هم عضو من أعضائه يعمل بكون به أتى عليه بسهولة. 2- أن كون بالطبع جيد الفهم والتصور لكل ما يقال له ويتلقاه بفهمه على ما يقصده القائل وعلى حسب الأمر في نفسه. 3- أن يكون جيد الحفظ لما يفهمه ولما يراه ولما يسمعه ولما يدركه في الجملة فلا يكاد ينساه. 4- أن يكون جيد الفطنة ذكياً إذا رأى الشيء بأدنى دليل فطن له على الجهة التي دل عليها الدليل. 5- أن يكون حسن العبارة يواتيه لسانه على إبانة كل ما يضمره إبانة تامة. 6- أن يكون محباً للعلم والاستفادة منقاداً له سهل القبول لا يؤلمه تعب العلم ولا يؤذيه الكد الذي يناله منه. 7- أن يكون غير شره على المأكول والمشروب والمنكوح متجنباً بالطبع للعب ميغضاً للذات الكائنة عن هذه الأمور. 8- أن يكون محباً للصدق وأهله ميغضاً للكذب وأهله. 9- أن يكون كبير النفس محباً للكرامة، تكبر نفسه بالطبع عن كل ما يشين من الأمور وتسمو بالطبع إلى الأرفع منها. 10- أن يكون درهم الدينار وسائر أعراض الدنيا هيئة عنده. 11- أن يكون بالطبع محباً للعدل وأهله وميغضاً للجور والظلم وأهلهما يعطي النصف من أهله ومن غيره ويحث عليه ويؤتى من حل به جور مواتياً لكل ما يراه حسناً جميلاً ويكون عدلاً غير صعب القياد ولا جموحاً ولا لجوجاً إذا دعا إلى العدل بل صعب القياد إذا دعا إلى الجور وإلى القبيح. 12- أن يكون قوي العزيمة على الشيء الذي يرى أنه ينبغي أن يفعل، جسوراً عليه، مقداماً غير خائف ولا ضعيف النفس.

أما الصفات المكتسبة فهي: 1- أن يكون حكيماً. 2- أن يكون عالماً حافظاً للشرائع والسنن والسير التي دبرها الأولون للمدينة محتذياً بأفعالها كلها حذو تلك بتمامها. 3- أن يكون له جودة استنباط فيما لا يُحفظ عن السلف فيه شريعة، ويكون فيما يستنبطه في ذلك محتذياً حذو الأئمة الأولين. 4- أن يكون له جودة رؤية وقوة استنباط لما سبيله أن يعرف في وقت من الأوقات الحاضرة من الأمور والحوادث مما ليس سبيلها أن يسير فيه الأولون، ويكون متحرياً بما يستنبطه من ذلك صلاح حال المدينة. 5- أن يكون له جودة إرشاد بالقول إلى شرائع الأولين وإلى التي استنبطت بعدهم مما احتذى فيه حذوهم. 6- أن يكون له جودة ثبات ببذنه مباشرة أعمال الحرب؛ وذلك أن تكون معه الصناعات الحربية الخادمة والرئيسة. (علي عبد الواحد وافي، المدينة الفاضلة للفارابي، مرجع مستخدم، ص ص 28-29).

2- النفس خالدة لذا هي أهم من الجسم عند "أفلاطون". من هنا يقسمها إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: العقل ومركزه الرأس والروح ومركزها الصدر والشهوة ومركزها البطن، والعقل هو أهم أجزاء النفس الإنسانية لأنه أكثرها اتصالاً بعالم المثل وهو الذي يقود ويوجه النفس إلى الخير ويرى الصدق والحقيقة بوضوح. أما الروح فهي مطيعة لأوامر العقل. في حين أن الجزء الثالث الشهوة جامح وثنائير ومضطرب. وتكون النفس خيرة وصالحة في رأي "أفلاطون" إذا استطاع العقل السيطرة على الروح والشهوة. والعكس إذا سيطر أحد الجزأين الآخرين من النفس الروح والشهوة فإنه لا يمكن التوصل إلى الخير ويقاس سلوك الناس وانضباطهم وفقاً لسيطرة أحد هذه الأجزاء المكونة للنفس الإنسانية.

3- ولكي يحدث التوازن بين أجزاء النفس الإنسانية الثلاثة لابد من تدريب الأفراد وإلزامهم، والدولة هي التي تقوم بهذا الدور من خلال قادتها، وقادة الدولة الأفضل والأقدر لهذه المهمة هم الفلاسفة لأنهم صفوة المجتمع، وبالتالي هم الذين يجب أن توكل لهم شؤون الحكم.

4- التربية هي العامل الأساس في تكوين الحكم، ويضع "أفلاطون" في ذلك منهجاً يرى فيه أن: يصنف الصغار إنثاً وذكوراً على حدٍ سواء إلى مجموعات ثم تمييز أصحاب القوة الجسدية منهم وتعهدهم برعاية خاصة للمحافظة على قوتهم الجسمية مع تزويدهم بقسط من الفنون والآداب، مع العمل على أن تغرس في نفوس الأطفال الصغار مجموعة من الفضائل من خلال توجيه النصح لهم وإرشادهم كلما دعت الضرورة لذلك. وبعد بلوغ الصغار سن الثامنة عشرة، ينقطعون عن الدرس ويتجهون إلى مزاولة تمارين عسكرية لمدة عامين، بعدها تتاح للتميزين منهم فرصة العودة إلى الدرس لكن في مواد أخرى مثل الفلك والحساب والهندسة والموسيقى، وعند سن الثلاثين يصطفى أصحاب الاستعداد الفلسفي ليتفرغوا لتعلم فنون الفلسفة والبحث في حقائق الأمور، ويبقون على هذه الحالة حتى سن الخامسة والثلاثين، وبعدها ينزلون إلى معترك الحياة العامة ليزاولوا مختلف الوظائف الإدارية والحربية، وهؤلاء يوضعون تحت المراقبة حتى سن الخمسين والتميزون منهم يرقون إلى مصاف الحكام ويعهد إليهم بمقاليد الحكم. أما عن مصير من تخلفوا ولم تمكنهم قدراتهم من مواصلة مختلف مراحل الدراسة المشار إليها قبلاً فهم في رأي "أفلاطون" لا يصلحون إلا لأن يكونوا جنوداً.

ويلاحظ أن "أفلاطون" يقيم تقسيمه للطبقات في المجتمع طبقاً لتقسيمه لأجزاء النفس الإنسانية فالحكام يمثلون العقل فهم عقل ذلك المجتمع الذين يمتلكون قدراً عالياً من المعرفة والثقافة، والجند يمثلون الشجاعة فهم القلب الساهر على حماية مصالح الجمهورية ورعايتها والعمال والزراة والتجار يمثلون الجزء الشهوي لأنهم بمثابة الشهوة التي تنازعتها رغبات وأهواء مختلفة.

وأكد ابن خلدون "1332-1406" أن الإنسان سياسي بطبعه وهو في حاجة لتحقيق قوام وجوده من مأكّل ومشرب في مجتمع. بمعنى أنه لا يستطيع العيش إلا في مجتمع ولا يبلغ كمال ذاته إلا في جماعة، وهنا تظهر الضرورة الاجتماعية التي

تتبع في حاجة الأفراد إلى التعاون لسد الحاجات الاقتصادية والمعنوية والدفاعية التي تتجلى من خلال الصراع والمنافسة مع أخيه الإنسان من جهة ومع قوى الطبيعة من جهة أخرى، ومتى ما تحققت الضرورة الاجتماعية عند الناس وأصبح هؤلاء قادرين على الاستمرار والبقاء تظهر السلطة في المجتمع لتنظيم علاقاتهم تنظيمياً يكفل استقرار المجتمع ونموه. ويمكن إجمال أسباب اجتماعية الإنسان عند ابن خلدون فيما يلي:

أ- إن الإنسان خلق وركب على صورة لا يصح حياتها ولا بقاؤها إلا بالغذاء، فإن حياة الفرد لا تقتصر على تحصيل حاجته من الغذاء فقط، ويضرب ابن خلدون مثلاً بأنه لو تناول الإنسان حباً خالصاً فإنه يحتاج في تحصيله إلى العمل بالزراعة والحصاد والدرس، وفي كل هذه الأعمال يحتاج إلى آلات متعددة وصناعات كثيرة، فلا بد من الاجتماع بعدد كبير من أبناء جنسه ليحصل القدرة له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف.

ب- يحتاج الإنسان إلى الدفاع عن نفسه لذلك يستلزم الاستعانة بأبناء جنسه، فالفرد عاجز عن الدفاع عن نفسه ضد عدوانية الحيوانات المزودة بالمخالب ووسائل الدفاع الطبيعية، لهذا عوضه $I \oplus$ عن ذلك بالفكر واليد، فالاجتماع ضروري للنوع الإنساني وألاً لم يكتمل وجودهم وما أراده الله من اعتمار العالم به واستخدامه إياهم.

ت- إن الاجتماع إذا حصل للبشر وتم عمران العالم بهم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طبائعهم الحيوانية من العدوان والظلم، ويكون الوازع واحداً منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد الظاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، وهذا هو معنى الملك.

ومن نافلة القول، أن ابن خلدون لم يكن يدعو بدعوة الأرسوطاليين الذين ساروا على مقولة "الإنسان مدني بالطبع"، بل فهو يرى أن "الإنسان وحشي بالطبع مدني بالطبع"، فهو مهتماً بتظاهر باللفظ والمجاملة وتباهي بترديد الأفكار السامية والمثل العليا يبقى حيواناً مفترساً في أعماق نفسه، وما هذه المظاهر التي انخدع بها المفكرون القدماء إلا غطاء يستر بها الإنسان طبيعته الأصلية. وبذلك يمكن القول إن المفكر العربي ابن خلدون انفرد عن علماء وفلاسفة عصره عندما نظر إلى الواقع الاجتماعي **Social Reality** بوصفه واقعاً محتوماً لا مفر منه حيث يرى أن التنازع عنصر أساس من عناصر الطبيعة البشرية، فكل إنسان يجب الرئاسة **Headship** وهو لا يتردد عن التنازع والتنافس في سبيلها إذا وجد في نفسه القدرة على ذلك. وهذا الرأي أصبح الآن محورياً لكثير من النظريات التي جاء بها علماء الاجتماع، وفي علم الاجتماع الحديث مدرسة قائمة بذاتها تأخذ تعاليمها من نظرية هذا المفكر الكبير.

وأشار المفكر الاسكتلندي "ديفيد هيوم" D.Hume "1711-1776" إلى أن الأنساق الاجتماعية أنساق طبيعية وأنها تتطور، وأن هناك قوانين للتطور فهو يقول: "عندما نتأمل في كون الناس جميعاً متساويين تقريباً في القوة البدنية بل وفي قدراتهم العقلية واستعداداتهم حين تنمى عن طريق التربية لا بد بالضرورة أن

نعترف بأنه ما من شيء سوى رضائهم كما يمكن أن يجمعهم في أول الأمر في اتحاد ويخضعهم لأية سلطة، فإذا تتبعنا عملية الحكم إلى أصولها الأولى في الغابات والصحراوات وجدنا الناس هم مصدر كل سلطة واختصاص، وأنهم تنازلوا طواعية عن حريتهم المتأصلة وتلقوا القوانين من أندادهم وزملائهم من أجل النظام والسلام".

2- النظرية الجغرافية:

ومن أشهر أقطابها المفكر الفرنسي "مونتسكيو" " Montesquieu " 1755-1689" الذي يرى أن الأنظمة ومنها أنظمة الضبط دائماً تتكيف وفق البيئة المحيطة. وأن فكرة القانون بوصفه ضرورة اجتماعية تنشأ من واقع المجتمع البشري، "فالقوانين في أوسع معانيها عبارة عن علاقات ضرورية تشتق من طبيعة الأشياء، ولكل الموجودات قوانينها بهذا المعنى، فلأللهة قوانينها وللإنسان المادي قوانينه، وللعقول المتعالية على الإنسان والحيوانات قوانينها، وللإنسان قوانينه" وقد عالج هذه الفكرة في مؤلفه الشهير "روح القوانين" Spirit of The Laws الذي نشر عام "1748"، حيث أكد على أهمية المنهج التاريخي المقارن بدراسة القوانين القائمة وأشكال الحكومات القائمة. وتوصل من خلال تحليلاته إلى أن نظم المجتمع التشريعية والسياسية والاجتماعية لا تظهر اعتباراً وإنما هناك عوامل وقوى اجتماعية تحددها وتؤثر فيها، وتتمثل هذه القوى في المناخ والدين والقانون والعادات وطرائق الحياة والتكوين الاجتماعي، والتي يمكن من خلال علاقاتها ببعضها تمييز الروح العامة للمجتمع Esprit general. ولا يمكن فهم القوانين بأنواعها إلا إذا درست العلاقات فيما بينها جميعاً، ومن ثم علاقتها بالبيئة الطبيعية والحياة الاقتصادية وكثافة السكان ومعتقداتهم والعرف والأخلاق، فهو يرمي إلى اختيار كل هذه العلاقات المتبادلة والتي تؤلف فيما بينها بـ "روح القوانين".

وعندما تكلم "مونتسكيو" عن علاقة القوانين بالمبادئ التي تكوّن الروح العامة في المجتمع، فقد أوضح "أن الروح العامة للمجتمع تتكون من تعادل العوامل الطبيعية والثقافية التي تكتنفه. فالناس يخضعون في حياتهم لعدة عوامل: المناخ، الدين، القوانين، مبادئ الحكومة السائدة، والعادات والتقاليد. ومن كل هذه الأشياء تتكون روح المجتمع العامة، وكلما زادت قوة أحد هذه العوامل في أمة من الأمم ضعفت قوة العوامل الأخرى بنفس النسبة، فمثلاً نجد الطبيعة والمناخ يوجهان وحدهما تقريباً حياة المجتمعات البدائية، وتسيطر العادات على الصينيين، وتسود القوانين في اليابان. إن "مونتسكيو" قد اكتشف فكرة تشبه فكرة العقل الجمعي التي يقول بها كثير من علماء الاجتماع مثل "دوركايم" في فرنسا و"فندت" في

*** "مونتسكيو Montesquieu أهم مفكري النظرية السياسية في القرن الثامن عشر، ومن بين المؤسسين للسياسة العقلانية، وأحد النبلاء الفرنسيين الذين درسوا القانون ومارسوه لعدة سنوات. وقد كان اهتمامه منصباً على الدراسة المقارنة للنظم الإنسانية. ومن أول الأعمال التي قام بنشرها عام "1721"م مجموعة مقالات بعنوان (الرسائل الفارسية) وفيها انتقد بنوع من السخرية المجتمع الأوربي المعاصر وشن هجوماً حاداً على النظام الاجتماعي الفرنسي، وبعد أربعة عشر عاماً قام بنشر إنجازه الكبير (روح القوانين)، للمزيد من المعلومات ينظر هاري المر بارنز، مرجع مستخدم، ص113.

ألمانيا، و"سبنسر ولستر وارد" في أمريكا، وهذه الروح العامة بمثابة تيار فكري عام يسيطر على المجتمع، وهو يختلف من جماعة إلى أخرى وفي نفس الجماعة من فترة لأخرى، وفق ما يحيط بالمجتمع من ظروف جغرافية وثقافية. ويؤكد "مونتسكيو" بأن على المشرعين أن يراعوا هذه الروح العامة في تشريعاتهم فلا يصدرن من التشريعات ما يتنافى معها، لأنها تمثل الذوق العام للمجتمع، فالإصلاح السياسي والاجتماعي يجب أن يكون متمشياً مع هذه الروح العامة حتى لا يفشل ويأتي بعكس المقصود منه، وعلى سبيل المثال إذا وجدت في المجتمع عادات وتقاليد لم تعد ملائمة، فإن إصلاحها لا يتم بسن تشريع يجرمها لأنها متعلقة تعلقاً وثيقاً بالروح العامة للمجتمع، وعلى ذلك، سيكون مثل هذا القانون تعسفياً، وإنما يتم الإصلاح هنا عن طريق غرس عادات وتقاليد جديدة يوجهها المصلحون ويعملون على نشأتها ونموها وتطورها، فإذا أراد الحاكم القيام بإصلاحات يجب عليه أن لا يلجأ للقانون إلا في النواحي المنظمة بقانون، أما في النواحي المنظمة بعادات وتقاليد فيجب أن يلجأ في شأنها إلى غرس عادات وتقاليد جديدة، ولاشك في أن العادات والتقاليد تخضع خضوعاً شبه تام للمناخ. ومن هنا نجد أن ثمة شعوب تسودها روح المحافظة على التقاليد، وأخرى تسودها روح التجديد والتغيير بحسب ما يسودها من مناخ، فالكسل المسيطر على شعوب المناطق الحارة يجعلها تتخذ مواقف سلبية من عاداتها وتقاليدها، ومن هذا تنتج عنها روح المحافظة التي تتسم بها، على حين يسود التغيير والتجديد المناطق الباردة، ويجب أن يلاحظ المشرعون كل تلك الظروف عند تشريعاتهم."

واختلف "مونتسكيو" عن معاصريه من المفكرين الاجتماعيين، لأنه لم يقدم حلاً للآزمات الاجتماعية، كما كانت آراؤه ومبادئه مضادة لمفهوم الإصلاح الاجتماعي، وعرف بعدم التأثير بآراء الآخرين، بل كان حريصاً على تجميع كم هائل من المعلومات ذات العلاقة بالجماعات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقوانين مركزاً اهتمامه في تأكيد روح القوانين.

ومع ذلك فإن كتابه "روح القوانين" شكل أحد المراجع المهمة فقد استقى منه كثير من رواد الفكر الأنثروبولوجي كونه سلط الأضواء على فكرة الترابط الوظيفي بين القوانين، والعادات، والتقاليد، والبيئة، أي كافة النواحي الطبيعية والثقافية. ولما تضمنه من مقارنات بين النظم القانونية المختلفة، سواء ما كان قائماً في العالم القديم أو استكشف في العالم الجديد، ولا يقتصر الأمر هنا على منطلق نظري أو مدخل منهجي لدراسة النظم الاجتماعية، وإنما تضمن جانباً عملياً من حيث أن ما نتعلمه من الدراسات المقارنة للمجتمعات الإنسانية، يساعدنا ولاشك على أن نشكل نظماً اجتماعية ونفهمها. ولقد شجع ذلك الكثير من علماء الأنثروبولوجيا فيما بعد لدراسة النظم القانونية دراسة مقارنة ومنهم الأمريكي "لويس مورغان" L.Morgan "1818-1881" في كتابه "المجتمع القديم" والبريطاني "هنري مين" H.Maine "1822-1888" في كتابه "القانون القديم" وآخرون غيرهما.

ثانياً: النظريات الحديثة المبكرة للضبط الاجتماعي:

1- نظرية النظام الطبيعي:

سادت منذ القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر عدّة نظريات وأفكار تنادي بفكرة القانون الطبيعي Natural Law وهي ترى أن الناس مثلما لديهم غرائز توجههم ومجبورون على سلوك معين، فإنهم أيضاً يدركون ضرورة العيش ضمن حياة اجتماعية منظمة يسودها القانون والضبط وأن عليهم الالتزام بذلك القانون وبقواعد الضبط الاجتماعي. ومن أشهر تلك النظريات نظرية "إدوارد روس" Ross "1866-1901" التي أوضحها في مقالاته العديدة قبل أن يجمعها في كتابه الذي ظهر عام "1901" تحت عنوان "الضبط الاجتماعي" Social Control الذي عالج فيه الضبط الاجتماعي معالجة شاملة متوخياً أن يعطي لهذا الموضوع صورته النظرية الشاملة. ويمكن عرض هذه النظرية في الخطوات الآتية:

أ- النظام الطبيعي.

تمثل فكرة النظام الطبيعي جوهر نظرية "روس" الذي يرى أن هناك نظاماً اجتماعياً طبيعياً يتغلغل في جميع الأفعال الإنسانية، ويقوم على وراثة الإنسان لأربع غرائز طبيعية Natural Instincts تشكل نظاماً اجتماعياً للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي، ومن ثم تجعل منه كائناً اجتماعياً متعاوناً وهذه الغرائز: التعاطف أو المشاركة، العشرة أو القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، الشعور العضوي. وتزود هذه الغرائز الإنسان بنظام تكاملي، وتعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية بصورة ودية وشخصية، فغريزة التعاطف أو المشاركة تجعل الفرد يتعاطف مع بقية أفراد المجتمع ويقدرهم ويتعاون معهم فلا يتعدى على ضوابط المجتمع الذي ينتمون له، أما غريزة العشرة أو القابلية للاجتماع فتعني أن الفرد لا يمكنه العيش بمفرده فلا بدّ له من الاجتماع بأبناء جنسه وهذا الاجتماع يحتم عليه احترام ضوابطهم الاجتماعية، وتعمل غريزة الإحساس بالعدالة على إبعاد الفرد عن الاعتداء على حقوق الآخرين، ما يساعد على شيوع الاستقرار الاجتماعي، وتعني غريزة الشعور العضوي أو رد الفعل الفردي أن الإنسان يشعر بالألم إذا أصيب بأذى جسديّ أو تضرر عضو من أعضائه، لذلك ينشأ لديه شعور بالامتناع عن إنزال الضرر والأذى بحياة الآخرين. وبنفس الوقت يشير "روس" إلى أن تلك الغرائز قد تتعرض للضعف بسبب تطور المجتمع وتحضره وتعقد أبنيته وتباين جماعاته، وهنا يضطر المجتمع لأن يضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفرادها.

ويُفرق "روس" بين نوعين من العوامل المؤثرة في الضبط الاجتماعي هما: العوامل الأخلاقية المتمثلة في الغرائز أعلاه، والعوامل الاجتماعية المتمثلة بوسائل الضبط الاجتماعي بعد أن زاد حجم السكان وظهرت الجماعات المتباينة اقتصادياً أو عنصرياً أو طبقياً أو مهنيّاً.. الخ، وضعفت الغرائز الطبيعية وظهرت الأنانية الفردية.

ب- وسائل الضبط الاجتماعي.

حدّد "روس" Ross أهم وسائل الضبط الاجتماعي وفقاً لأهميتها على النحو الآتي:-*

الرأي العام.	القانون.	العقيدة.
الإيحاء الاجتماعي.	التربية.	العادة الجمعية.
الدين.	المثل العليا الشخصية.	الشعائر
والطقوس.		
الفن.	الشخصية.	التنوير
والتثقيف.		
الخرافات.	القيم الاجتماعية.	قيم النخبة
أو الطليعة.		

ت- التمييز بين أنواع الضبط:

ميّز "روس" بين نوعين من الضبط هما:

* الضبط الاجتماعي: الذي تمارسه الهيئة الاجتماعية، ومن أهم وسائله، القانون، العرف، الدين، الفن، الرأي العام والقيم.

* الضبط الطبقي: الذي ينبع من طبقة معينة تعيش على حساب بقية المجتمع.

ث- طبيعة الضبط الاجتماعي وشروطه فاعليته ومقاييسها :

يرى "روس" أن الضبط الاجتماعي من حيث طبيعته يتذبذب بين القوة والضعف، وبين الجمود والمرونة، وذلك بسبب تغيّر الحاجة الاجتماعية ذاتها، وتغيّر العادات. ومن أهم مظاهر هذا التغيّر ضعف الروابط الأسرية، وازدياد تحرر المرأة، وتحرر الصغار من السلطة الأبوية في وقت مبكر نسبياً، ما يستلزم تغيّرات مصاحبة في المصدر الأساس الذي تتبع منه عملية الضبط الاجتماعي. ويضع "روس" مجموعة من القوانين التي تحدد طريقة تدخل المجتمع في الضبط، أي أن هناك حدوداً للضبط الاجتماعي لا يجب أن يتجاوزها، وهذه القوانين أو الحدود هي على النحو الآتي:-

- كل زيادة في التدخل الاجتماعي، يجب أن توجه أهدافها إلى الأشخاص بوصفهم أعضاء في مجتمع لا أفراداً.

- لا يكون التدخل الاجتماعي شديداً بحيث يثير عاطفة الناس أو ميلهم إلى الحرية.

- يجب أن يحترم التدخل المشاعر التي تساند النظام الطبيعي وتؤيده.

- لا يجب أن يكون التدخل الاجتماعي بصورة يوقف معها ذلك الانقراض للمظاهر الأخلاقية السيئة.

- لا يجب أن يحدّ التدخل الاجتماعي من الصراع من أجل البقاء لدرجة أن يقضي

على عملية الانتقاء الطبيعي، وفي هذا الصدد يؤدي التحكم الزائد والمبالغ فيه إلى

تعويق عملية الانتقاء الطبيعي من أن تقوم بوظيفتها.

ولكي يكون الضبط الاجتماعي فاعلاً فإن "روس" يضع عدّة مقاييس لهذه

الفاعلية وهي على النحو الآتي:-

* " سبق أن أشرنا إلى ذلك في الفصل الأول.

- أفضل أساليب الضبط هي الداخلية، أما الوسائل الخارجية مثل العقاب لا يجب استخدامها إلا عند الضرورة القصوى.

- طريقة الردع البسيطة تؤدي وظائفها بفاعلية وسرعة دون مشكلات.

- أفضل أنواع الضبط هو الضبط التلقائي الذي يظهر أثناء اجتماع الناس وتفاعلهم.

ج- الإحساس الخلقي والإيحاء:

يعلق "روس" أهمية كبيرة على ما يدعوه "الإحساس الخلقي" الذي تخلقه الجماعة في نفوس أفرادها لأجل الحفاظ على قيمها وقواعد السلوك المتعلقة بها، فينشأ هؤلاء الأفراد حريصين على ضبط سلوكهم الذاتي وكذلك ضبط سلوك الآخرين أيضاً. والوسيلة التي يتم بواسطتها نقل واستدخال مفاهيم الضبط الاجتماعي لدى الأفراد الذين توفرت لديهم الغرائز الاجتماعية هي "الإيحاء الاجتماعي"⁽³⁸⁾ وهناك ملاحظة يسجلها "روس" بهذا الصدد، وهي أنه ليست كل المجتمعات تهتم بنفس مصدر الإيحاء، ومضمونه حيث إن بعض نواحي الإيحاء لا تهم بعض المجتمعات، بينما يهتمها أنواع أخرى أو صور مختلفة له. فالمجتمع إذن؛ هو الذي يتحكم في صور الإيحاء التي يؤثر بها على أعضائه.

ح- مفهوم مراكز إشعاع الضبط:

من المفاهيم التي استحدثتها "روس" مفهوم مراكز إشعاع الضبط، وحسب هذا المفهوم فإن قيادة المجتمع تميل إلى التمرکز في فئة تمثل التيار الاجتماعي، أو تمثل طبيعة الوضع الاجتماعي في فترة من فترات حياة مجتمع ما، وهذه الفئة تمثل مصدراً ينطلق أو يشع منه التأثير الفكري في صورة مُثل وقيم الضبط الاجتماعي. فالمجتمع الذي يعتمد في حياته على الصناعة والمال يرى أفرادها أن رجال الصناعة والمال هم الفئة العارفة بطبيعة مجتمعهم وحاجاته وأهدافه، وهم الفئة القادرة على قيادة المجتمع، وبالتالي فإن الآراء والخطط والحلول الصادرة عن هذه الفئة تمثل مركز الإشعاع الذي يجب أن يقتبس منه المجتمع ضبطه. أما في المجتمع الذي يعتمد في حياته على القادة العسكريين لاسيما في أوقات الحروب والأزمات السياسية تصبح آراء القادة وأفكارهم مصدر إشعاع للقيم والمثل الضبطية، وفي المجتمع الديني يكون رجال الدين هم الفئة التي تمثل روح المجتمع ومثله وأهدافه، وهي القادرة على تحقيق أهدافه، وهنا يصبح رجال الدين مركز إشعاع الضبط وتصرفاته وأفكارهم تمثل قواعد للسلوك الاجتماعي، وهكذا بالنسبة للقيادات الأخرى.

خ- الانتقادات التي تعرضت لها نظرية "روس" في الضبط:

يمكن تحديد أهم الانتقادات التي وجهت لنظرية "روس" على النحو الآتي:

* كان "روس" بيولوجياً وسيكولوجياً في دراسته للضبط الاجتماعي لاعتماده على الغرائز الاجتماعية.

* لم يوضح طبيعة العملية التي يتم بها تحول الضوابط الاجتماعية إلى خصائص شخصية.

* لم يستعمل مفهوم الضبط بشكل محدد.

* أكد على الضبط الاجتماعي في الحالات المستقرة في حياة المجتمع، وأهمل التغير وآثاره على طبيعة الضبط الاجتماعي".

2- نظرية الضبط الذاتي:

فكرة الضبط الاجتماعي قديمة عند "جارلس هوتون كولي" H.Cooley "1864-1929" وردت في مؤلفاته دون أن يطلق عليها اسماً محدداً، ولم يذكر مصطلح الضبط الاجتماعي إلا في وقت متأخر عام "1918" دون أن يخصص كتاباً محدداً لتوضيحها كما فعل "روس" وإنما جاءت متضمنة في مؤلفاته.

وكان موقف "كولي" من المجتمع ووحداته، موقفاً واقعياً، عندما أكد على عدم تقسيم الكل الاجتماعي إلى أجزائه، وذهب إلى أن الحياة الروحية تبقى العنصر الدائم في الحياة الاجتماعية، حيث تكشف عن ذاتها في كلمات مثل نحن، الذات، وفي هذا الصدد أكد "كولي" على أهمية الرموز والأنماط والمستويات الجمعية، والقيم والمثل التي تعد موجّهات للعملية الاجتماعية والتنظيم الاجتماعي، من هنا يرى الضبط الاجتماعي، العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط وهو الذي ينضبط في الوقت ذاته. وبناءً عليه فالأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي والضبط الاجتماعي يفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته، وهو يظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة.

وقد رفض "كولي" الفكرة التي ترى أن أوجه النشاط الاجتماعي تتحرك عن طريق الغرائز Instincts، مؤكداً على أن سلوك الأفراد ينضبط عن طريق نمو الضمير Conscience من خلال المشاركة بالرغم من أنها تتم بطريقة لا شعورية وغير مقصودة، لذلك فالضبط متضمن في المجتمع ذاته وينتقل إلى الفرد عن طريق المشاركة، من هنا جاء تأكيده على أهمية الجماعات الأولية Primary Groups في حياة المجتمع حيث يتعلم منها أفرادها قواعد الضبط ويطيعون ضوابطها طاعة عمياء كونها تشكل البوتقة التي تتم في داخلها التنشئة الاجتماعية Socialization وتنقل من خلالها عناصر الضبط الاجتماعي إلى الأفراد، وأهم ما يكسب هذه الجماعات القابلية على الضبط أنها ليست قسرية تفرض ضوابطها بالقوة، وإنما هي جماعات يتعاطف معها أفرادها ويلتزمون بضوابطها عن رغبة وطواعية واختيار لا عتزازهم بكل ما يتصل بجماعاتهم الأولية.

ويعد تحليل "كولي" للجماعات الأولية من الإضافات البارزة لكل من علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، ذلك أن فكرة الجماعات الأولية قد أهملها الباحثون لفترة طويلة من الزمن، إذ كان يعتقد أن مثل هذه الجماعات تكون مؤثرة في المجتمعات البدائية فقط، لكن ثبت مؤخراً أن الجماعات الأولية تؤدي دوراً فاعلاً في العالم المتحضر لاسيما بعد أن فقد الإنسان جذوره الإنتمائية نتيجة للفردية Individualism.

إن تحليل "كولي" لمفهوم الجماعة الأولية وطبيعتها لا يعني إهماله للجماعة الثانوية ودورها في ضبط المجتمع. فالجماعات الثانوية Secondary Groups تلك الجماعات التي ظهرت في العالم الصناعي الحديث، والتي تتميز بكبر حجمها وبتوسع نطاق العلاقات فيها، وبسيطرة النظم العلمانية، والعلاقات الرسمية غير المباشرة. وبعد تعقد المجتمع الحديث، أصبحت أنماط السلوك القديمة عديمة الجدوى إلى حد بعيد، أصبح من الضروري اللجوء إلى صور جديدة للتكيف مع البيئة، فعلاقات الفرد في المجتمع الحديث بالرغم من أنها سطحية إلا أنها تتطلب تنظيمًا معينًا، وطريقة خاصة في الامتثال، ومن أجل ذلك تطورت أنساق الضبط القديمة لتكون أكثر ملائمة للنظام الاجتماعي الجديد. من هنا تُعد الجماعات الثانوية وتنظيماتها بمثابة جماعات ضابطة، وهناك ميل إلى توقع أن هذه الجماعات الرسمية تمارس الضبط تجاه أعضائها، فإذا ارتبط الإنسان بتنظيم ثانوي، فإنه يمثل لأهدافه، ويحاول أن يؤثر في تفكير الآخرين وسلوكهم.

وأكد "كولي" في كتابه " الطبيعة البشرية والنظام الاجتماعي " Human Nature and the Social order الصادر عام "1901" على أن نمو الشخصية البشرية يتم من خلال الاتصال والتفاعل، فالذات The Self تنمو في سياق العلاقات الاجتماعية من خلال الفكرة التي تتكون لدينا عن أنفسنا من جراء ملاحظة ردود أفعال الآخرين على سلوكنا، وأطلق عليها عبارة المرآة العاكسة للذات Looking- Class Self. التي تتضمن ثلاثة عناصر أساسية هي تصور مظهرنا أو تصرفنا بالنسبة للغير، وتصور حكمه وتقييمه لهذا المظهر أو التصرف وأخيراً وجود نوع من الشعور بالفخر أو الضعة. وهي شبيهة بمفهوم المحاكاة اللاشعورية The Unconscious Imitation عند الفيلسوف الاجتماعي الأمريكي "جورج هربرت ميد" H.Mead "1863-1931" حيث يرى "ميد" أن جميع الأفعال أجزاء أو عناصر لتفاعلات أكبر منها ويرى ضرورة الاعتماد المتبادل بين الأشخاص المشاركين بالفعل إذ أن الاضطراب أو الخلل الذي يحدث عند أحدهم لا يمكن زواله بدون تعاون زملائه الآخرين الذين يشترك معهم في الفعل الاجتماعي. وعليه فإن كل قائم بفعل يهتم اهتماماً كبيراً بردود الأفعال المحتملة للآخرين لأنه لا يستطيع أن يتحمل النتائج المترتبة عن قيامه بأي عمل قد يؤدي إلى تخليهم عنه أو عدم تعاونهم معه إذا هو لم يفعل ذلك. ويتجسد ذلك الاهتمام بمدى قدرته على القيام بدور الآخرين كي يستطيع السيطرة على استجابته، بمعنى اتخاذ دور الغير بالنسبة للفرد لأن ذلك يعني النظر إلى سلوكه الذي ينوي القيام به من وجهة نظر الأشخاص الذين يشترك معهم في تحقيق هدف مشترك، ويتم ذلك عن طريق اللغة بوصفها وسيلة الاتصال Communication بين الفرد والمجتمع. ومن خلال هذه العملية يستطيع الفرد أن يقيم نفسه كما يراها هو، ويقيم نفسه كما يقيمها الآخرون، أي "أنا كما أقيم ذاتي وأنا كما يقيمني الآخرون" I and Me، وهنا يحصل الفرد على الضبط الاجتماعي الذي يؤدي إلى تماسكه وتماسك أفعاله.

إن الضبط الاجتماعي الذي يتحقق لدينا من خلال فكرة المرآة العاكسة للذات التي جاء بها " كولي " يتم وفقاً للخطوات التالية:

- أ- التفاعل أو الاختلاط يقع بين مجموعة أفراد لمدة من الزمن.
- ب- تقييم الفرد من لدن الآخرين بعد عملية التفاعل.
- ت- تقييم الفرد لذاته وفقاً لتقييم الآخرين له، فإذا قيّمه الآخرون تقييماً إيجابياً فإنه يقيم ذاته وفقاً لذلك التقييم والعكس بالعكس إذا قيّمه الآخرون تقييماً سلبياً.
- ث- التقييم الذي يحصل عليه الفرد من المجتمع يؤثر تأثيراً واضحاً في طبيعة تفاعله مع الآخرين. ذلك أن التقييم السلبي للذات من قبل الآخرين يدفع بالذات إلى تقليص التفاعل أو تجنبه بينها وبين الآخرين. بينما التقييم الإيجابي للذات من قبل الآخرين يدفع بالذات إلى التفاعل الإيجابي والعميق مع الآخرين وهكذا. وفي جميع الخطوات السابقة نحاول أن نعمل ونسلك السلوك الذي يستحسنه الآخرون، ولما كان ما يستحسنه الآخرون هو الالتزام بمجموعة القواعد والضوابط والتعاليم التي يعترفون بها ويقدمونها، فإننا سوف نعمل دائماً على تبني تلك القواعد والضوابط الاجتماعية ونتصرف بموجبها بشرط أن لا يتضخم لدينا جانب العظمة إذا ما استحسن الآخرون عملنا أو سلوكنا فنتصور أن الناس يحكمون على سلوكنا ومظهرنا وعملنا دائماً بالاستحسان، أو نميل إلى تضخيم جانب الضعة لدينا إذا ما استنكر الآخرون عملنا أو مظهرنا أو سلوكنا فيجعلنا نعتقد بأن أي خطأ نرتكبه سيجلب سخط الآخرين واستنكارهم.

ثالثاً: النظريات المعاصرة للضبط الاجتماعي.

1- نظرية ماكس فيبر:

تقوم نظرية عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" M.Weber "1864-1920" على تحليله للسلوك الاجتماعي Social Behaviour لأعضاء المجتمع. ويعني "فيبر" بالسلوك الاجتماعي أية حركة أو فعالية مقصودة يؤديها الفرد، وتأخذ بنظر الاعتبار وجود الأفراد الآخرين. والسلوك الاجتماعي الذي يعنيه " فيبر " يعتمد على ثلاثة شروط أساسية هي:

- وجود شخصين أو أكثر يتفاعلان معاً ويكونان السلوك.
- وجود أدوار اجتماعية متساوية أو مختلفة يشغلها الأفراد الذين يقومون بالسلوك.

- وجود علاقات اجتماعية تتزامن مع عملية السلوك. كذلك فإن "فيبر" قسم السلوك إلى ثلاثة أنواع هي:

1- السلوك الغريزي:

وهذا السلوك مصدره الغريزة والعاطفة التي غالباً ما تتناقض مع العقل والبصيرة وما تفره الحياة الواقعية التي يعيش فيها الفرد، والغريزة هي ميل حيواني أو بيولوجي ينبعث من منطقة اللاشعور ويدفع صاحبه إلى العمل من أجل إشباع متطلباته وحاجاته الشهوانية والحيوانية دون تفكير بالنتائج أو العواقب التي تتبع السلوك الغريزي.⁽⁶⁷⁾ علماً أن الفرد لا يكون خاضعاً خضوعاً تاماً للحاجات والدوافع

الغريزية فهناك منطقة الذات الموجودة في العقل الظاهري التي تهذبها وتضبطها وتهيمن عليها وتمنعها من جلب الضرر للإنسان والمجتمع. إن الدوافع الغريزية تريد الانطلاق وإشباع نزواتها وحاجاتها الحيوانية، لكن الإنسان السوي والمنضبط يمنع انطلاقها ويهذبها ويوجه دوافعها نحو تحقيق أهدافه وطموحاته بصورة عقلانية ومهذبة من أجل خيره وسعادته ورفاهية مجتمعه.

2- السلوك الاجتماعي التقليدي:

ويتأتى هذا السلوك من عادات وتقاليد وقيم ومثل وأخلاق المجتمع. وهذه الضوابط الاجتماعية التقليدية تحدّد سلوك الإنسان وتنظّم علاقاته بالآخرين وترسم أهدافه ومصالحه التي غالباً ما تنطبق مع تلك التي يعتمدها المجتمع ويؤمن بها. ويكتسب الفرد هذا النمط من السلوك منذ حداثة حياته من المؤسسات والمنظمات البنوية التي يحتك بها ويتفاعل معها مثل الأسرة والقرابة والمجتمع المحلي وجماعة اللعب والمسجد.. الخ. وهذه المؤسسات والمنظمات تزرع عند الفرد بذور هذا النمط من السلوك وتصب في عروقه النموذج التقليدي للسلوك الاجتماعي الذي ينسجم ويتفق مع أخلاقية وسلوكية المجتمع التي تُمرّر بدورها عبر الأجيال وتشارك في تحقيق وحدة المجتمع وقوته. ويتجسد هذا النوع من السلوك بطقوس التحية ومراسيم الأعياد والمناسبات الوطنية والدينية وحفلات الزواج والختان والمآتم وغيرها.

3- السلوك الاجتماعي العقلي:

وهو السلوك الذي يتميز بالتعقل والمنطق والبصيرة والإدراك الثاقب للأمور والقضايا والمشكلات، ومصدره منطقة الذات التي تعبّر عن ماهية العالم الخارجي وحقائق الحياة الاجتماعية التي يعيشها الأفراد والجماعات، وعند الاقتداء بهذا السلوك يعتمد العضو في احتكاكه مع الآخرين اللغة الرفيعة والكلام المهذب والأخلاق العالية والحجج الموضوعية للأفعال التي يمارسها. كما يتميز بالرقّة والوداعة والعفة والطهارة عند مقابله للآخرين لكي يكسب ثقتهم وينال رضاهم وبالتالي يحقق أهدافه وطموحاته.

ويقسّم "فيبر" هذا النوع من السلوك إلى ثلاثة أنواع حسب طبيعة الوسطة والغاية وعلى النحو الآتي:-

- سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة عقلية وغاية غير عقلية:
إن الغاية أو الوسطة العقلية هي الغاية أو الوسطة الأخلاقية الشريفة والمهذبة التي تنسجم مع أخلاقية ومثل وتعاليم المجتمع وتسير في فلكها. أمّا الغاية أو الوسطة غير العقلية فهي التي لا تنسجم مع قيم ومثل وأخلاقية وأهداف المجتمع. ويتمثل هذا السلوك بحالة المنتج الرأسمالي المحتكر الذي يستعمل الآلات الميكانيكية الحديثة ويعتمد الخبرات العلمية في الإنتاج لأجل خلق البضاعة التي يحتاجها المجتمع، غير أن غايته من الإنتاج هي تحقيق الأرباح المادية واستغلال الأفراد.

- سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة غير عقلية وغاية عقلية:

وهذا السلوك معاكس للسلوك الأول من ناحية الوساطة والغاية، ويتمثل بحالة رغبة الطالب بالنجاح، لكنه يحاول بلوغ هدفه هذا عن طريق الغش في الامتحان، أو رب الأسرة الذي يرغب بامتلاكه دار للسكن، لكن عدم حوزته على الأموال اللازمة قد تدفعه إلى السرقة أو الاختلاس، وهنا تكون الغاية عقلانية وأخلاقية لكن الوساطة لا أخلاقية ولا تنسجم مع أخلاقيات المجتمع ومثله.

- سلوك اجتماعي عقلي ذو واسطة عقلية وغاية عقلية:

يسمى هذا النوع من السلوك العقلي بالنموذج المثالي للسلوك **Ideal Type**، وهو السلوك الذي يبتعد عن العاطفة والتحيز والتعصب ويكون سلوكاً محايداً من حيث أدوات تنفيذه وأغراضه. أي هو سلوك مقبول ومتفق مع أخلاقيات المجتمع في الغاية والوساطة، ويتجسد هذا النمط من السلوك بسلوك الطالب الذي يعد سلوكه مثالياً طالما أن واسطته عقلية "السعي والاجتهاد والانتظام في الدراسة" و"غايته عقلية" الحصول على الشهادة العلمية" وسلوك الجندي في المعركة "سلوك عقلي مثالي من حيث الوساطة "السلاح"، ومن حيث الهدف أو الغاية "الدفاع عن الوطن"، وهناك أمثلة لا حصر لها عن النماذج السابقة للسلوك.

إذن، "فيبر" يعطي أهمية كبيرة للقيم والتقاليد والعادات التي تتجسد في السلوك الاجتماعي التقليدي الذي يمارسه الأفراد في حياتهم اليومية، ويعلق أهمية أكبر على النموذج المثالي للسلوك الذي تتفق فيه الوسائل مع الغايات وهو سلوك يطمح إليه المجتمع الإنساني الموحد والقوي، والذي يشكل الاقتراب منه أو الوصول إليه قاعدة مهمة للضبط الاجتماعي في المجتمع.

2- - نظرية لا بيير:

في كتابه " نظرية في الضبط الاجتماعي " **A theory of Social Control**، أكد العالم الفرنسي "لابيير" **R. Lapiere** أن الجهة المشرفة على الضبط الاجتماعي هي "الجماعات مانحة المركز أو المكانة" **Status Groups** فالمركز الاجتماعي أو المكانة هو المفهوم الجديد الذي أدخله "لابيير" في السلوك الاجتماعي، والذي أسماه "البعد الثالث للسلوك" بعد البعد الأول "التنشئة الاجتماعية" والبعد الثاني "ما يفرضه الموقف من أفعال أو المواقف الاجتماعية التي يواجهها الأفراد". حيث يرى أن سلوك الأفراد لا ينشأ فقط عن التنشئة الاجتماعية وتعاليمها، ولا يصدر عن ما تفرضه المواقف من أفعال يواجهها الأفراد خلال حياتهم بل هناك تأثير كبير جداً للمركز الاجتماعي في إصدار مثل هذا السلوك. ويفسر ذلك بالقول: إن جميع الأفراد يبغون طيلة حياتهم ساعين وراء المراكز الاجتماعية ولا يمكن الحصول عليها دون إقناع الهيئة المانحة لهذه المراكز بأنهم خير من يطبق الضوابط الاجتماعية والقواعد السلوكية التي تؤدي إلى نيل هذه المراكز، ومن ثم الالتزام بالواجبات المرتبطة بها، والإشراف على تحقيق الضبط لمن دون منهم بالمنزلة لغرض الاستمرار بتبؤ هذه المراكز، والتطلع إلى مراكز اجتماعية أعلى لا يمكن بلوغها دون الالتزام بتطبيق قواعد الضبط الاجتماعي للمراكز الحالية، وهذا هو حال جميع الأفراد.

آليات الضبط الاجتماعي

تمهيد:

آليات الضبط الاجتماعي هي الأدوات المستخدمة في الحفاظ على استقرار وديمومة ورقي وتقدم النظام الاجتماعي. وهي العصب الرئيس في جسم المجتمع كونها تربط عناصر المجتمع من أفراد وجماعات بشكل منضبط عرفياً ورسمياً، فالمجتمع غالباً ما يتعرض إلى العديد من الأخطار والتحديات التي يكون منشؤها خللاً يصيب العلاقات الإنسانية واضطراباً في عمل المؤسسات الاجتماعية بسبب الممارسات الجانحة أو المنحرفة والاتجاهات أو التيارات الخارجة عن السياقات السلوكية والتفاعلية التي يقرها المجتمع عرفاً وقانوناً.

إن؛ آليات الضبط الاجتماعي بمثابة الصيغ الإجرائية للحد من الظواهر الانحرافية والإجرامية وتمكين المؤسسات من أداء وظائفها الاجتماعية بطرق إيجابية وفاعلة. لذا فإن الخلل الذي يصيب المجتمع يرجع بالدرجة الأساس إلى نوع وطبيعة الضوابط السائدة فيه، وإلى وسائل تطبيقها أو الجهات المسؤولة عن تنفيذها. فانتشار السلوكيات المنحرفة والمجرفة مثل الرشوة والمحسوبية والفساد الإداري والتحايل على المعايير الاجتماعية والقوانين.. الخ إلا إفرزات يطرحها المجتمع المريض الذي يعود سبب مرضه إلى إحدى (الجراثيم) العالقة في آليات الضبط المرعية فيه ومنها ما يأتي:

1- عدم مسايرة المعايير والقواعد القانونية للمرحلة التي يمر بها المجتمع، فهي إما تكون صلبة (لم تُعدّل أو تُغيّر) أو تُخدم شريحة صغيرة من الناس مثل الفئة السياسية وأصحاب المصالح.

2- ضعف أو عجز آليات المجتمع في تنفيذ ضوابطه، ومن أمثلة ذلك التقصير الحاصل في واجبات الأسرة تجاه أبنائها أو تقصير المدرسة تجاه تلاميذها، أو التناقض في التعاليم التي تعطي من قبل هذه المؤسسات.

3- استخدام القهر والإلزام بشكل صارم، فإجبار الأفراد على الالتزام بقواعد الضبط الاجتماعي من شأنه خلق رد فعل سلبي في امتثالهم يظهر على شكل تمرد وتحايل عليها وعدم احترامها.

4- عدم العدالة في تطبيق الضوابط الاجتماعية، فعادةً ما تطبق على الضعفاء والعامّة من الناس ويستثنى من ذلك أصحاب النفوذ والجاه والمال.. الخ.
أولاً: الآليات الضبطية العرفية:

هي مجموعة وسائل يستخدمها المجتمع من أجل التزام أفرادها وامتثالهم لمعاييرهم وقيمه التي توفر المستويات الأخلاقية للسلوك في الجماعة والمجتمع والتي تعتمد على الجزاءات غير الرسمية ومن أهمها:-

1- التنشئة الاجتماعية: Socialization

يعد الضبط الاجتماعي ظاهرة لها قواعدها الاجتماعية التي تنمو وتتبلور تدريجياً من وسط البيئة الاجتماعية وفقاً للحاجات الاجتماعية، والتي تصبح من خلال عمليات التفاعل الاجتماعي قواعد ملزمة لجميع الأفراد، حيث تتغلغل في شخصياتهم وتصبح جزءاً منها عن طريق التنشئة الاجتماعية التي تعد أولى الآليات الضبطية في الأسرة المتمثلة في تطبيع الأفراد منذ الطفولة على ما متفق

عليه اجتماعياً عن طريق الثواب والعقاب، بهدف جعلهم أناساً يعيشون وسط أسرهم ومجتمعهم بشكل متماثل مع القيم والمعايير السائدة. والتنشئة الاجتماعية في أبسط معانيها هي كيف يتكون الإنسان الاجتماعي؟ أو بمعنى آخر كيف يكتسب الإنسان ثقافة وخصائص المجتمع الذي يعيش فيه ويكتسب منه هويته الثقافية؟ ويرى "روشييه" Guy Rochih التنشئة الاجتماعية على أنها "السيرورة التي يكتسب الشخص الإنساني عن طريقها ويستبطن طوال حياته العناصر الاجتماعية- الثقافية السائدة في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته، وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الاجتماعية حيث ينبغي عليه أن يعيش.

ويرى "روشييه" أن التنشئة الاجتماعية تتميز بثلاث خصائص أساسية هي:
أ- اكتساب الثقافة:

وهذه هي الخاصية الأساسية والهدف الأول لأي تنشئة اجتماعية، فالتنشئة الاجتماعية هنا تعني اكتساب كل ما يعطي الثقافة مدلولها المتميز من معارف ورموز وأنماط وسلوك وتفكير، فانتفاء الشخص لجماعة ما يُحدد انطلاقاً من اكتسابه لهذه العناصر المشكلة لثقافة الجماعة، ونجاح أو عدم نجاح أية تنشئة اجتماعية يتحدد في قدرتها على غرس هذه القيم والسلوك في شخصية الفرد. ويكتسب الشخص هذه الثقافة منذ صغره، لاسيما السنوات الأولى من العمر حيث تلعب دوراً أساسياً في غرس هذه القيم لديه، حيث تظهر التنشئة في هذه السنوات متجسدة في اللغة واللباس وقواعد السلوك والقيم الدينية والأخلاقية، وتمارس الأسرة والمدرسة دوراً مركزياً في ذلك، وكلما تقدم الشخص في العمر اكتسب أنماطاً جديدة من السلوك والقيم، بحيث تصبح عملية التنشئة الاجتماعية أكثر تعقيداً، حيث يبدأ العقل في طرح التساؤلات والشكوك حول الثقافة السائدة وحدود الالتزام بها، كما أن اختلاطه واطلاعه على ثقافات أخرى عبر وسائل الإعلام أو عبر السفر أو الهجرة يضعه أمام تحديات جديدة.

ب- تكامل الثقافة في الشخصية:

فلا يكفي أن يكتسب الشخص ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه بل عليه أن يتمثل تمثلاً كاملاً لهذه الثقافة، أي تصبح عناصر المجتمع والثقافة جزءاً متمماً في بناء الشخصية النفسية. وهذا الاندماج يختلف من شخص إلى آخر، وكذلك من الصعوبة بمكان قياس ذلك الجزء من النسق الاجتماعي الذي اندمج في الشخصية، ويعود ذلك إلى عوامل نفسية خاصة بالشخص، وإلى عوامل عرقية أو طائفية أو سياسية، وأيضاً إلى مستوى تعليمه، وإلى نوع الثقافة السائدة في المجتمع، ولكن المهم أن يتحدد سلوك الشخص وتفكيره انطلاقاً من ثقافة المجتمع، ويصبح الالتزام بهذه الثقافة واجباً أخلاقياً وفعالاً وجدانياً.

ت- التكيف مع البيئة الاجتماعية:

يؤدي اكتساب الثقافة ثم اندماجها في الشخصية إلى نتيجة أساسية وهي: تكيف الشخص مع بيئته الاجتماعية، وإذا تحقق التكيف يمكن القول إن التنشئة

الاجتماعية قد حققت أهدافها أو اكتملت حلقاتها. أي إن هذا الشخص قد استدمج نماذج وسطه الاجتماعي وقيمه ورموزه في بناء شخصيته، وأصبح يتصل ويشترك بسهولة أكبر مع أعضاء الجماعات التي يشترك معها، وأصبح يعمل معهم وفي وسطهم، وهذا يعني أنه ينتمي إلى هذه الجماعات.

فالتنشئة الاجتماعية إذن؛ عملية يتم بموجبها تعليم الطفل عادات المجتمع وتقاليد ومثله من أجل أن يأخذ مكانه في الأسرة والمجتمع. أو هي العملية التي بموجبها يتم امتصاص الفرد لقيم الجماعة، وتعلم أساليب ومعايير السلوك التي تتبناها الجماعة بما يتيح التفاعل الناجح بين الفرد والجماعة.⁽¹⁴⁾ ومن خلال التنشئة يتحول الإنسان من كائن بيولوجي "فرد" في لحظة ولادته إلى كائن اجتماعي "شخص" يعيش في المجتمع وله سماته وأفكاره وأنماط سلوكه وفعالياته وحقوقه وواجباته. ويمكننا أن نتبع باختصار عملية التنشئة الاجتماعية عبر مراحلها المختلفة وعلى النحو الآتي:

أ- المرحلة البيولوجية: Biological Stage

وفي هذه المرحلة يولد الطفل في هذا العالم وهو كائن حي مستقل عن أي اتصال بالآخرين.

ب- مرحلة الإحساس بوجود الآخرين:

وفي هذه المرحلة يشعر الطفل بأنه إذا قام بسلوك معين فإن مثل هذا السلوك يمكن أن يؤدي إلى رد فعل معين من قبل الآخرين أو أفراد الأسرة بشكل خاص.

ت- مرحلة الحاجة إلى تعريف الموقف: Definition of Situation

يشير تعريف الموقف إلى فهم وإدراك الشخص لمركزه ودوره وللمعايير المناسبة لأي تصرف أو سلوك.⁽¹⁵⁾ وبالنسبة للطفل في هذه المرحلة يصبح بحاجة إلى تحديد الموقف المتعلق بفعله من ناحية القبول أو الرفض من قبل الآخرين، فهو حينما يعرف بأن وضعية أو موقف الآخرين من سلوكه جيد أو سيئ فإنه يستطيع أن يعمل بصورة منظمة في حدود تلك الوضعية، أي يصبح دوره واضحاً.

ث- مرحلة الاهتمام بمواقف الآخرين: Self-other Attitude

في هذه المرحلة يبدأ الطفل ببذل مجهود كبير لمعرفة ردود الأفعال نحوه من قبل الآخرين ويبدأ بتكوين مفهوم عن ذاته.

ج- مرحلة تقمص الأدوار: Identification

في هذه المرحلة يتجاوز الطفل مرحلة أعمق حيث يجعل من ذاته مكان الآخرين ثم ينظر إلى ذاته من خلال عيون الآخرين محاولاً أن يتعرف إلى ردود أفعالهم تجاهه، فهو إذن؛ يقيم سلوكه "استحساناً أو استهجاناً" من خلال دور الآخرين الذي يقوم بأدائه.

ح- مرحلة التعميم: Generalization

في هذه المرحلة ينتقل الطفل إلى الاهتمام بردود أفعال الآخرين من خارج أسرته، وفي بداية الأمر يحاول أن يحسم ردود أفعال أبيه أو أمه على ردود أفعال الآخرين، أي إنه يتصور أن الآخرين سوف يحدث لديهم نفس ردود أفعال أبيه وأمّه تجاه سلوكه، ثم ينتقل بعد ذلك إلى فهم ردود أفعال الآخرين دون الاستعانة بهذا التصور.

إن الطفل وخلال عملية التنشئة الاجتماعية وما ينطوي عليها من عمليات يكون قد أدخل في شخصيته عناصر السلوك التي يتبناها المجتمع، فهو يبتعد عن السلوك الخاطئ الذي يقابل بالاستهجان من قبل الآخرين، ويقبل على السلوك الذي يقابل الاستحسان، وفي هذا الأمر لا يعني فقدانه لشخصيته بل استمراره في تكييف نفسه وفي التعلم بصورة مستمرة لأن التنشئة عملية مستمرة من الولادة وحتى الوفاة. أن عملية الإدخال هذه يجب أن تكون غير متناقضة من حيث التدرج Hierarchy والاتساق Consistency، فمثلاً يتعلم الطفل احترام الأب قبل احترام الأخ الأكبر، كذلك لا يجوز أن يلعب في الوقت الذي يتناول فيه طعامه، ومثل هذا الإدخال المتوازن من شأنه أن يساعده على تكوين مفهوم متوازن عن ذاته، والعكس صحيح إذا أدخل الطفل عناصر سلوكية متناقضة فإنها سوف تؤدي به إلى تكوين مفهوم غير متوازن عن ذاته، وهذا الأمر يمكن أن يخلق لديه شخصية قلقة تتميز بالتناقض والتصادم في مواقفها. وحتى يمكن تحديد أثر الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفل يمكننا تحليل العلاقات داخل الأسرة وعلى النحو التالي:

- يؤدي تفكك الأسرة بمظاهره المختلفة إلى انحرافات اجتماعية لدى الطفل، وقد تبين أن معظم الأحداث الجانحين يأتون من أسر مفككة أو متصدعة.
- يؤدي التوتر في جو الأسرة والخلافات التي تشيع بين أفرادها لاسيما بين الوالدين إلى توتر نفسي مقترن بالافتقار إلى الأمن والانتماء. وقد يصاحب ذلك أنواع من مظاهر الانحراف والعدوانية والمظاهر السلبية مثل الغيرة والأنانية والخوف، بينما تؤدي العلاقات المنسجمة بين الوالدين إلى تماسك الأسرة وذلك يسهم في تحقيق التوافق الاجتماعي للطفل وإشباع حاجاته وخلق جو يعاون على نمو شخصيته بصورة طبيعية.
- تؤدي المشاعر الطيبة والمنتزعة المشبعة بالحب والثقة من الوالدين تجاه الطفل إلى مساعدته في أن ينمو محباً لغيره واثقاً فيهم وفي نفسه.
- العدالة في معاملة الطفل وعدم التفريق بينه وبين أشقائه تؤدي إلى خلق مشاعر الحب والتعاون بينهم من جهة، وبينهم وبين أبناء المجتمع من جهة أخرى. علماً أن عدم العدالة في المعاملة واستخدام أسلوب التفرقة بين الأبناء من شأنه أن يخلق الشخصية القلقة المتمردة على قواعد السلوك المتعارف عليها.
- النظام الصارم والعقاب الشديد الذي لا يتناسب مع الذنب الذي اقترفه الطفل يؤدي إلى ظهور مشاعر نفور وسخط تجاه والده لا يمكنه التعبير عنها فيحولها نحو مصادر السلطة في المجتمع، فيميل إلى السلوك المضاد أو المنحرف كما يصبح شخصاً عنيداً في كبره متمرداً ضد رغبات والديه، وقد يوجّه حقه الشديد لوالديه نحو المجتمع فيميل إلى تحطيم الممتلكات العامة، أو يسرق أو يتاجر في المحذورات بدافع التفريغ الانفعالي، أو يوجه عدوانية تجاه والديه في الكبر عندما يعجز عن عقابه. كما أن النظام الصارم والعقاب الشديد يمكن أن يخلق الشخصية الدكتاتورية العنيفة في المستقبل.

- عدم إتاحة الفرصة للطفل في التعبير عن حركاته وآرائه واستفساراته يمكن أن تقود إلى انسحاب الطفل وانطوائه وعدم قدرته في إقامة علاقات اجتماعية مع غيره من أبناء المجتمع.

- المقارنة الخاطئة بين الطفل وغيره ممن هم أفضل منه في بعض المجالات تقود إلى شعوره بالدونية والنقص ومن ثم تجنب الآخرين وخشيتهم، كما تقود إلى العدوانية والعصيان.. الخ من المظاهر السلبية.

- عدم اهتمام الوالدين بالطفل والعناية به والعطف عليه قد يدفعه إلى البحث عن هذا الاهتمام والعناية في الجماعات الأخرى حتى وإن كانت منحرفة. وقد يكتسب الطفل المهمل كثيراً من السلوكيات غير السوية مثل الشكوى الزائدة والتذمر والسرقة والتخريب والحقد على المجتمع في شكل تحدٍ للسلطة وعبث وفوضى وتمرد.

- التذليل الزائد للطفل من شأنه أن يجعل الطفل غير قادر على الاعتماد على نفسه أو مواجهة الصعاب الكثيرة في الحياة الاجتماعية، وميله إلى حياة العزلة والانسحاب من الآخرين والخوف من الغرباء وسوء التنظيم وعدم المبالاة، وفقدان الاتزان الانفعالي.

- قد تتولد لدى بعض الآباء أو الأمهات من غير الأسوياء مشاعر منافسة وغيره تجاه الطفل نتيجة اهتمام الزوج الآخر اهتماماً مفرطاً بهذا الطفل، وحين يدرك الطفل ذلك يشعر أنه سبب مشكلة للأسرة فيشعر بالذنب وبعدم الأمان والاستقرار. وإن كان له أخوة فيشبتون على كراهيته والحقد عليه والوقوف موقفاً عدوانياً منه.

- قد تؤدي التنشئة الاجتماعية غير السليمة المتعلقة بالتربية الجنسية إلى أعراض جنسية مرضية تؤثر على حياة الطفل وقدرته الجنسية في كبره، وذلك حينما يبالغ بعض الآباء في تهديد ووعيد الابن في صغره من الجنس الآخر، ضاربين بذلك عرض الحائط بأساليب التربية الرشيدة والتثقيف الجنسي التي تكون أعظم أثراً وأعمق جدوى في تربية النشء والحفاظ عليه من أي انحراف.

وفي هذا المجال يوجهنا الرسول الكريم p إلى أهمية التنشئة الاجتماعية السليمة والتربية الرشيدة وتأديب الأبناء في خلق أجيال أسوياء منهم، قال رسول الله p : (لأن يودب الرجل ولده خير من أن يتصدق بصاع). ويأمرنا p بالعدل بين الأبناء في كافة مجالات التعامل وعدم محاباة أيهم على الآخر، عن جابر بن عبد الله قال: عاذني النبي p وأبو بكر في بني سلمة يمشيان، فوجدني لا أعقل، فدعا بماء فتوضأ، ثم رش عليّ منه، فأفقت، فقلت: كيف أصنع في مالي يا رسول الله؟ فنزلت: (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين) وعن النعمان بن بشير قال: (قال رسول الله p : فاتقوا الله واعدلوا بين أولادكم) وأمر أن نفرق في المضاجع بين الذكر والأنثى، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله p : (علموا أولادكم الصلاة إذا بلغوا سبعا، واضربوهم عليها إذا بلغوا عشراً، وفرقوا بينهم في المضاجع). ومثله أيضاً قوله p (علموا الصبي الصلاة ابن سبع سنين واضربوه عليها ابن عشر). وأمر أن يتعامل الوالدان مع الطفل بما يناسب كل مرحلة، فحتى سن السابعة يجب ملاحظة الطفل باعتباره مازال ضعيفاً يحتاج لكل رعاية وعطف

واهتمام، ومن السابعة حتى الرابعة عشر يتم توجيه الابن ومحاسبته على أخطائه باعتبارها فترة تتحدد فيها معالم الشخصية وتتشكل فيها الطباع وتكتسب الأخلاق ومعالم السلوك، لاسيما وأنها تقترب من فترة المراهقة بمخاطرها المختلفة، بينما يتم التعامل مع الابن اعتباراً من الرابعة عشر وحتى الحادية والعشرين باعتباره صديقاً يقربه الوالدان ويشعرانه بالحب والاحترام والثقة في آرائه وتصرفاته وسلوكه ويكونان له بمثابة الأصدقاء، في صرامة تامة وتوجيه ونصح وهو ما يحقق ثقلًا لشخصيته وإشباعاً لرغباته وميوله. فالدين الإسلامي هنا يهتم بالصحة النفسية والروحية والذهنية في تربية الأبناء ويحمل الآباء مسؤوليات جسيمة بهذا الشأن، وفي ذلك قوله ﷺ: ﴿ وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾.

وأمرنا I بأن يكون منهاجنا في التنشئة الاجتماعية هو التربية الرشيدة باعتبار أن خير الأمور الوسط فلا قسوة بالغة ولا شدة متعسفة ولا عقاب رادع ولا إيلاء للنفس أو البدن زائد عن حدّه ولا لين ولا ضعف واضح أو تدليل زائد أو تساهل مفرط، وفي ذلك قوله I: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾.

إن آلية التنشئة الاجتماعية وإن كانت تبدو محتكرة في معظم جوانبها من قبل الأسرة؛ فإن هناك مؤسسات أخرى تساعدها في أدائها مثل المدرسة والمسجد والكنيسة والدولة.. الخ، كذلك فهي غير محددة بمرحلة زمنية معينة فالفرد ينتقل خلال حياته من جماعة إلى أخرى فهو يبدأ حياته الأسرية ثم ينتقل إلى جماعة اللعب ثم جماعة المدرسة ثم جماعة العمل وغيرها. وهذا الانتقال المتواصل للفرد يعرضه إلى أنواع مختلفة من الضوابط الاجتماعية بطبيعتها ووسائلها، وعليه أن يتخلى عن المكافآت التي تقدمها الجماعات المنتقل منها ويلتزم بقواعد الجماعات المنتقل إليها إذا أراد أن يحصل على قبولها له كعضو جديد ويحصل على دعمها ومكافأتها، مثال ذلك انتقال الطالب من مرحلة الدراسة الثانوية إلى المرحلة الجامعية ليس أمراً سهلاً فلا يستطيع الطالب النجاح في المرحلة الثانوية إلا من خلال الامتحانات الشفوية والتحريرية، كذلك فإن الجامعة لا تقبله إلا إذا توفرت فيه شروط معينة ثم تخضعه إلى امتحان المقابلة أو امتحان تحريري.

تتميز مراحل الانتقال في المجتمعات البدائية بصعوبات كبيرة فلأجل أن ينتقل المراهق إلى مرحلة النضج الجنسي Puberty لابد أن يخضع لما يدعى طقوس الترشيد Initiation Rites أو طقوس الانتقال Rites of Passage، يتعرض من خلالها إلى مواقف قاسية كأن يترك واقفاً تحت الشمس المحرقة لوقت طويل، أو يتحمل إحداث الجروح في وجهه، أو قلع بعض أسنانه، أو يتعرض للضرب الموجع، أو يحرم من الطعام والشراب مدداً متفاوتة إلى غير ذلك من أنواع التعذيب الجسدي والنفسي.

والواقع أن طقوس الترشيد المتعلقة بالمراهقين من شأنها أن تعزز روح الأخوة والزمالة بين أفراد الفئة العمرية الواحدة Age Group لأن هذه الطقوس تتم بشكل جماعي للمراهقين، كذلك تعودهم على الصبر والخشونة والصمود. (26) غير

أنها من ناحية أخرى قد تعرض بعضهم إلى ما يسمى " أزمة الانتقال " فنتيجة لغرابة القواعد الضبطية الجديدة أو صعوبتها يتوقف بعض الأفراد عن عملية النمو الاجتماعي فيحدث لديهم توقف عند مرحلة الضوابط السابقة وعدم القدرة على تطبيق الضوابط الجديدة، وأحياناً ونتيجة للقسوة الشديدة في التجربة الجديدة يحدث الرجوع أو النكوص "Regression" " إلى تطبيق قواعد الضبط السابقة قبل التجربة الجديدة، وهذا الأمر ينطبق على جميع ظواهر الانتقال بين الجماعات المختلفة في المجتمع.

نستنتج من ذلك أن عملية الانتقال تعد عاملاً معزراً للضبط الاجتماعي لدى غالبية الأفراد لأنهم جميعاً يبغون طيلة حياتهم ينتقلون بين الجماعات بحكم طبيعة الإنسان الاجتماعية، وأثناء عملية الانتقال هذه يتعلمون مختلف ضوابط المجتمع بالرغم من قسوة التجارب التي يتعرض لها بعضهم والتي يمكن أن تصيبهم بالتوقف أو النكوص، أي إن عملية الانتقال تعد عاملاً معزراً للضبط الاجتماعي لدى أغلبية أفراد المجتمع وعملاً محلاً للضبط لدى بعضهم.

2- الجماعة المرجعية: Reference Group

الجماعة المرجعية مجموعة من الأشخاص تربطهم معاً أهداف واتجاهات مشتركة، ويحاولون اتخاذ قرارات تدعم القيم التي يفضلونها وذلك بشتى الوسائل. ويصبح الفرد الذي ينتمي لها جزءاً منها بأفكارها ويحاول الانسجام معها، وتعطيه التقدير لذاته لأنه يسعى دائماً لمقارنة نفسه بأفرادها، ويصبح رأيه- وإن كان فردياً- إلا أنه في واقعه رأياً جماعياً يعبر عن رأي الجماعة التي ينتسب إليها في واقع الأمر، أو هي جماعة يرجع إليها الفرد في تقويم سلوكه الاجتماعي، ويسعى لأن يربط نفسه بها، أو يأمل في ذلك، فهي موضع احترام واعتراف وموضع انتماء وجاذبية لديه، وفيها يلعب الفرد أحب الأدوار الاجتماعية إلى نفسه وأكثرها إشباعاً لحاجاته، كما أنه يشارك أفرادها في اتجاهاتهم وقيمهم ودوافعهم الاجتماعية ومستوى طموحهم، في أدوارهم وعاداتهم وسلوكهم الاجتماعي أيضاً، كذلك يخضع لضبطها الاجتماعي ومعاييرها فيتشرب قواعد سلوكها بما هو مقبول وغير مقبول وما هو حرام أو حلال... الخ، وكلما ازداد الشخص تمسكاً بقيم الجماعة ومعاييرها كانت فرصة تقبله لما يتعارض معها نادرة الحدوث. ومن هذا المنطلق فإن الجماعة تمارس ضغوطها عندما لا يتماثل معها أعضاؤها أو لا يلتزمون بشروط عضويتهم والإذعان لمعاييرها وإرشاداتها وتوجيهاتها، وتتمثل هذه الضغوط باللوم والنقد والنظرة الساخرة والنفور وغيرها، وهكذا نجد أن الجماعة تستخدم ضغوطها على الأعضاء من أجل المحافظة على تماسكها وصولاً إلى أهدافها. ويتوقف تأثير الجماعة المرجعية في سلوك أفرادها على عدة عوامل، من بينها:

"* هو رجوع وردة للماضي بأن يتعود الشخص لأنماط من السلوك للإشباع النفسي لدواع لا تتفق مع مرحلة النمو التي وصل إليها من نضج نفسي وعمر زمني، أي أنها طريقة للاستجابة بالرجوع إلى أسلوب من الأساليب المبكرة، فإذا اصطدم شخص ما بمشكلة يصعب عليه التغلب عليها، فإنه يتردد أحياناً إلى الوراء أي إلى أسلوب اعتاده في طفولته كان يشبع رغباته ودوافعه من خلاله. مثل بكاء الكبير كالأطفال عند الضيق الشديد أو مواجهة مشكلة ضخمة، أو ميل الإنسان لذكر أيام طفولته السعيدة مع زيارته من وقت لآخر للأماكن التي نشأ فيها وقضى فيها طفولته، أو ميل المرأة الطاعنة في السن للظهور بمظهر الفتيات الصغيرات في جلستها وحركاتها وحديثها وزينتها.. الخ.

- شعور الأفراد بالأمن أو عدم شعورهم به.
- وضوح أو عدم وضوح موقف الجماعة من موضوعات السلوك الاجتماعي.
- ارتفاع أو عدم ارتفاع المكانة المدركة للجماعة.
- زيادة تكرار التفاعل بين أعضاء الجماعة.
- زيادة مدى إدراك الأهداف على أنها مشتركة بين أعضاء الجماعة.
- زيادة عدد الحاجات الفردية المشبعة في الجماعة.
- زيادة مقدار التعاون وقلة مقدار التنافس بين أعضاء الجماعة.
- وتنقسم الجماعة المرجعية بدورها إلى:-

أ- جماعات عضوية ينتمي إليها الفرد، وتشمل جماعات المواجهة الصغيرة ويكون التفاعل الاجتماعي وجهاً لوجه مثل جماعة الأسرة وجماعة الزملاء في العمل، جماعات ينتمي إليها الفرد أيضاً؛ ولكن دون تفاعل اجتماعي مباشر أو دون أن تتضمن زمالة شخصية فعلية مثل الجماعات السياسية أو الجمعيات العلمية الدولية.

ب- جماعات آلية ينتمي إليها الفرد بصورة تلقائية لا دخل لإرادته فيها مثل جماعة السن أو النوع أو الثقافة أو الحالة الزوجية... الخ.

ت- جماعات متوقعة- مستقبلية- وهي التي ينتظر انتماء الفرد إليها مثل نقابة المحامين أو نقابة الاختصاصيين الاجتماعيين وذلك بعد تخرجه من كليته.

وسنعرض أدناه بعض هذه الجماعات لنتعرف على دورها في ضبط المجتمع وعلى النحو الآتي:

الأسرة- تعد الأسرة من الجماعات المرجعية كونها الخلية الأولى في المجتمع وتقوم العلاقات بين أعضائها على أساس الوجه للوجه. وتقوم بالوظيفة التربوية والأخلاقية، وعملية التنشئة الاجتماعية، ويستطيع الآباء فيها توجيه الأبناء ومراقبة سلوكهم، كما يمكن للأبناء استشارة الآباء عند مواجهتهم لمشكلة ما. ولكي تكون الأسرة جماعة مرجعية فاعلة ينبغي أن تتميز بالتماسك المادي والمعنوي، حيث يتواجد فيها الآباء مع أبنائهم، وتقل فيها حالات الشجار والنزاع، ويتمتع فيها الآباء بقدر من التعليم، ذلك لأن الأب المتعلم غالباً ما يلجأ في تربية أبنائه إلى النصح والإرشاد والعمل بالقدوة الحسنة، بعكس الأب الأمي أو منخفض التعليم الذي غالباً ما يلجأ إلى اتباع أسلوب العنف والقسوة والعقاب البدني في تربية الأبناء. وينبغي على الآباء أن يتبعوا الأسلوب الصحيح في تربية أبنائهم بعيداً عن أساليب القسوة أو المحاباة والتدليل أو التذبذب بينهما.

المدرسة- تعد المدرسة أيضاً من الجماعات المرجعية، وهي تحقق وظيفتها من خلال المنهج والمقررات الدراسية، فهي تعدل في سلوك تلاميذها وتساعدهم على التوافق مع متطلبات العصر، وتزودهم بالتراث الثقافي، وتعدّهم للحياة والمهن المناسبة لهم وتعلمهم أسلوب القيادة والتحلي بالأسلوب الديمقراطي.

جماعة الأقران- تعد جماعة الأقران من الجماعات المرجعية في المجتمع، حيث ينضم إليها الفرد في مدرسته أو في الحي السكني الذي يعيش فيه أو في النادي الرياضي أو الثقافي الذي ينتمي إليه. ويلاحظ أنه من النادر أن لا ينضم الفرد في الفترة العمرية من سن "13-19" سنة إلى جماعة الأقران. وتتضمن جماعة

الأقران: جماعة اللعب، وهي تتشكل تلقائياً دون قواعد ما بقصد اللعب واللهو غير المقيد، وغالباً ما نجدتها في الطفولة المبكرة في رياض الأطفال ودور الحضانة. وهناك جماعة اللعبة، ويشترك فيها الأعضاء بقصد ممارسة لعبة معينة مثل كرة القدم أو غيرها من الألعاب وهي تعمل وفق قواعد محددة. وهناك ما يدعى بالثلة، وهي جماعة مرجعية تتسم بالتماسك بين أفرادها وعادةً ما يكونون من جنس واحد ومستوى دراسي متقارب، وينتمون لنفس الحي السكني، وينحدرون من مستويات اقتصادية واجتماعية متقاربة وأحياناً متباينة.

يستطيع الفرد في جماعة الأقران التحرر من رقابة الكبار مثل الآباء وينمي شخصيته المستقلة، وذلك بما تتمتع به هذه الجماعة من أنشطة مختلفة، وتستطيع أن تنمي في الفرد الشعور بالمسؤولية الفردية والاجتماعية من خلال تعويده على الاعتماد على نفسه وممارسته لأدوار القيادة والتبعية، وتزوده بمهارات قد لا يحصل عليها حتى في أسرته، وتغرس فيه معايير الانتماء إلى جماعة بمحض إرادته، فتعلمه كيف يختار هوايته وكيف يمارسها؟ وكيف يختار الدراسة التي تستهويه؟ وكيف يختار مهنته وشريك حياته؟ فهي تنقل الفرد من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة وإلى مرحلة الرشد.

دور العبادة- تعد دور العبادة جماعة مرجعية، حيث تزود الفرد بالعلوم الدينية والأخلاقية، وبسبل ممارسة الشعائر الدينية، وتسهم في السمو بالروح والامتثال للقيم والمعايير الاجتماعية والتحلّي بالأخلاق الفاضلة ومعرفة حدود الصواب والخطأ. وتعد دور العبادة وما تمارسه من تعاليم دينية بمثابة علاج شافٍ للكثير من الاضطرابات النفسية والمشكلات الاجتماعية شريطة أن تمارس دورها بعيداً عن التعصب والتطرف.

3- الممارسات الطقسية في المناسبات والأماكن الدينية:

من الآليات الضبطية العرفية التي تستخدمها المجتمعات القديمة والحديثة على حدٍ سواء، وإن اختلفت زمان ومكان ممارستها، هي الممارسات التي تحدث في مناسبات مثل الزواج والوفاة والميلاد والأعياد الدينية لمختلف الأديان، حيث يضبط الأفراد سلوكهم وفقاً لأصولها وسننها، فالمسلمون يحتفلون بعيد الفطر وعيد الأضحى ويلتزمون بصيام شهر رمضان الكريم، ويتقيدون بالضوابط الدينية عند تواجدهم في الأماكن المقدسة احتراماً للشعائر والطقوس، وهكذا بقية المذاهب والأديان.

وتمارس بعض المجتمعات البدائية طقوس الانتقال***، تلك الطقوس التي تقام عند مرور الشخص بمرحلة هامة تتغير فيها منزلته الاجتماعية مثل مرحلة بلوغه

*** " هناك طقوس تمارسها المجتمعات البدائية تسمى طقوس التكريس Initiation Cermonies أو حفلات التكريس، وهي طقوس تعد جزءاً من طقوس الانتقال، ولطقوس التكريس في الأغلب صبغة فوق طبيعية، لأنها تجري في مناسبات هامة، أو مراحل فاصلة في حياة الفرد أو المجتمع. وتتضمن طقوس التكريس (الختان)، واختبار القدرة الجسمية بالصوم، والتعذيب، وقلع الأسنان. كما تتضمن العزل في معسكرات خاصة، والتدريب على فنون وأعمال معينة. وتعتبر طقوس التكريس نقطة بدء لفترة أو لمرحلة جديدة لمن يتجاوزونها، تتغير بعدها منزلتهم ومسؤولياتهم وواجباتهم، ويكتسبون حقوقاً جديدة. وتنتشر هذه الطقوس بين الجماعات الطوطمية ومجتمعات الرعاة. وتشير لوسي مير إلى نوع آخر من الطقوس التي تقيمها المجتمعات البدائية لاسيما سكان استراليا الأصليين، تسمى طقوس التكاثر Increase Ceremonies ابتهاجاً إلى معبوداتها كي تكثر من النباتات البرية، وحيوانات الصيد، التي يعيشون عليها. وتدعى هذه الطقوس كذلك (حفلات التكاثر). (لوسي مير، مرجع مستخدم، ص 401-405).

سن الحلم، أو سن الزواج، أو عند انضمامه إلى شخص آخر، أو جماعة أخرى، أو عند مجيئه إلى الدنيا أو رحيله عنها. والغرض من إقامة هذه الطقوس هو الاعتراف بذلك التغير وإزالة التوترات والقلق وتعزيز الثقة عند الأفراد واكتساب المكانة الجديدة المناسبة مع أعمارهم.

4- الحسد أو إصابة العين: Jealousy

إن الحسد أو إصابة العين هي إحدى المعتقدات الشعبية الشائعة في العالم القديم والحديث بوصفها آلية ضبطية عرفية تشير إلى أن الفرد سواء كان ذكراً أم أنثى يمتلك القدرة على إلحاق الأذى بغيره من الأفراد أو ممتلكاتهم، وأن ذلك يتم بشكل إرادي أو غير إرادي عن طريق مجرد النظر إلى ذلك الشخص أو إلى ممتلكاته، أو عن طريق الإطراء، وجدير بالذكر أن الحسد نوعان: محمود ومذموم والأول يسمى " الغبطة"، وهو أن يتمنى المرء مثل ما عند الغير من غير زوال ما عنده، ولا يكن في القلب غيرة عليه أو حسد، وهو من التنافس المشروع، وقد وردت عدة أحاديث نبوية شريفة عنه منها: عن عبد الله بن مسعود قال: قال النبي p: (لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلط على هلكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها). وفي حديث آخر عن النبي p قال: (لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله القرآن فهو يتلوه آناء الليل وآناء النهار ورجل آتاه الله مالا فهو ينفقه آناء الليل وآناء النهار). والثاني "المذموم" وهو تمنى زوال ما عند الغير من الخير، وهذا محرّم، وورد التعوذ منه في قوله I: (وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ). وفي قول النبي الكريم p: (لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخوانا ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث). وقوله p: (إياكم والحسد فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب).

وقد يتراوح أذى الحسد المذموم بين فقدان الشهية والتقيؤ والحمى والموت بالنسبة للشخص الذي يقع ضحية العين الشريرة، بينما يلحق التلف بالأشياء المادية. تتضمن وسائل الوقاية من الحسد أو إصابة العين الشريرة، حجب الميزات غير المتوفرة لدى الآخرين، أو التقليل من إظهارها أمامهم، أو استخدام التمام والتعاويد وأداء بعض الإشارات باليد لإبعاد الأذى، أو التعوذ ببعض الصيغ اللفظية قبل أو بعد إطراء ومدح الشخص وغير ذلك من الوسائل التي تسردها كتب الفلكلور بكثير من التفاصيل ومن مختلف المجتمعات العربية أو اليهودية أو مجتمعات الشرق الأوسط وعدد من المجتمعات الأوروبية وعدد من قبائل أفريقيا.

وقد أكد "ابن خلدون" "1332-1406" أن ضربة العين تعد ملكة طبيعية غريزية وليست مكتسبة ولا تتوقف على رغبة الشخص أو إرادته. كذلك أشار إلى العين الشريرة عالم الانثربولوجيا البريطاني "إيفانز بريجارد" E. Pritchard "1902-1974" عند دراسته لقبائل الزاندي Zande "°" في جنوب السودان

"°" الأزانده (Azande) (Zande): شعب أفريقي يقطن إقليمياً يقع جنوبي غربي السودان وشمالياً زائير وجنوبي جمهورية أفريقيا الوسطى. كان أكثر من نصف اقتصاده، حين درس عام (1920) يقوم على الزراعة المتنقلة في الغابات. وكان يمارس إلى حد محدود الصيد البري، وإلى حد محدود جداً صيد السمك وجمع الغذاء، ولا يربي الأزانده الحيوانات خلافاً لما تفعله القبائل المحيطة به كافة، يشيع بينهم الاعتقاد بالسحر الضار، ووجود الجمعيات السرية، واللجوء إلى الإيحاء بالسحر. أطلق عليهم الرحالة الأوربيون اسم (شعب

حيث أكد أنها تؤلف نوعاً من الأفكار يمكن فهمها بسهولة وربطها بمختلف أنواع النشاط الاجتماعي بل وبالبناء الاجتماعي وبحياة الفرد عند الزاندي، فالعين الشريرة والعرافة والسحر تؤلف نسقاً مركباً من العقائد تجعل الفرد الزاندي منضبطاً إلى درجة كبيرة. وهذه الآلية تفعل فعلها بين الأفراد والعوام أكثر من الناضجين وبين الأحداث أكثر من المتعلمين والناضجين، وبين النساء أكثر من الرجال، وبين حديثي الغنى أكثر من المترعرعين فيه.

4- الأمثال والأقوال المأثورة:

تعد الحكم والأمثال والأقوال المأثورة آلية ضبطية عرفية هامة للسيطرة على الرأي والسلوك. وتستخدم كإطار مرجعي لتحديد سلوك الأفراد وتوجيهه نحو خبرة اجتماعية عاشتها أجيال واختبرت نجاحها، لذا تمثل نوعاً من السلطة الأدبية تستمدّها من فكر الجماعة ومن منطلق العقل الجمعي، لذلك فإن الأفراد يستشهدون بها في كتاباتهم وأحاديثهم اليومية، ويدعمون بها آرائهم وحججهم، ويعتمدون عليها في تبرير كثير من أعمالهم.

والأمثال الشعبية بصفة خاصة تقوم بدور هام في الحياة بما لها من قيمة تربوية تهييبيّة كبرى، لذلك من الخطأ أن ينظر إليها على أساس أنها مجرد شكل من أشكال الفولكلور، أو مستند اثنوغرافي خاص بأحوال الشعوب، لكنها في الواقع عمل كلامي يدعو قوة معينة إلى التحرك، وفي اعتقاد الذين يصدر عنهم هذا الكلام، أنه يؤدي إلى أقوى أنواع التأثير على مجرى الأمور وعلى السلوك الإنساني.

ويمكن تلخيص أهمية الأمثال في أنها بشرية وواقعية تتحدث عن السعادة والشقاء، والغنى والفقر، واليسر والعسر، والجمال والقبح، والقوة والضعف والكرم والبخل.. الخ من جوانب الحياة الإنسانية. كما أنها من الناحية العملية تريح النفس وتواسيها بما تتضمنه من حكمة وفلسفة عملية. هذا فضلاً عن ما تنطوي عليه من أحكام خلقية، فهي تستقيح الرذيلة، وتمجد الفضيلة بالعبارة الصريحة، أو بالكتابة والعبارة المفعمّة بالسخرية.

وهكذا نرى أن للأمثال تأثيراً سحرياً على تفكير الناس وتصرفاتهم، فهي سريعة النفاذ على العقول والنفوس لأنها تكون في الغالب قصيرة واضحة موسيقية التركيب ذات وقع طيب على السمع.

وهذه الأمثال والأقوال منها يتصل بالنواحي السياسية مثل قولهم " آفة الجند مخالفة القادة" ومثله "الناس على دين ملوكهم" وقولهم " صوت الشعب صوت الله"، أو يتصل بالنواحي الاقتصادية مثل قولهم " القرش الأبيض ينفع في اليوم الأسود" وقولهم "حب المال أصل الشرور جميعاً"، وقولهم "الطائر المبكر يفوز بالدودة" و"الفقر ليس إثماً"، ومنها يتصل بالنواحي الأخلاقية مثل قولهم "خذ الرفيق قبل الطريق" وقولهم "الجار قبل الدار" وقولهم "تموت الحرّة ولا تأكل ثديها"، وقد يسودها الطابع الجمالي مثل قولهم "لبس البوصة تبقى عروسه"،

نيلام نيام). قدرت نفوسهم عام(1949) بـ (750- 1000) نسمة.(لوسي مير، مقدمة في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، مرجع مستخدم، ص390).

أو يسودها الطابع الديني حيث تكون أمضى تأثيراً في النفوس، وتعد ضابطاً قوياً لأنها تستند على أساس قوي يدعمها ويشد من أزرها مثل قوله: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ وقوله أيضاً: ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهِ فَن، وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ۗ ﴾، وفي قوله: ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ وقوله أيضاً: ﴿ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾. وغيرها من الآيات الكريمة "٥٠" والأقوال ذات القدسية في نفوس الأفراد حتى أصبحت جزءاً من سلوكهم لاسيما في المجتمعات ذات الحضارات العريقة مثل المجتمع العربي واليوناني والصيني والهندي .. الخ.

إن المجتمع الإنساني عرف منذ بداية تكوينه أنماطاً مختلفة من تنظيم العلاقات الاجتماعية بين أعضائه. ووضع قواعد مختلفة للسلوك في كافة المواقف، ووضع أنواعاً من الجزاءات التي يواجه بها حالات عدم الامتثال لمعاييره وقواعده. وتنفذ تلك القواعد من خلال مجموعة آليات ضابطة تتخذ شكلاً رسمياً محدداً، وتقوم بوضعها جهات رسمية وتشرف على تطبيقها وتنفيذها هيئات متخصصة، ومن هذه الآليات الضابطة ما يأتي:-

1-التنظيمات العقابية:

تعد هذه الآلية عقابية أكثر من كونها ضبطية وتقويمية، والغاية منها إعادة تنشئة المنحرف وإعادته إلى الهيئة الاجتماعية مرة أخرى، وهي بذلك تعمل على تدعيم معايير الجماعة من خلال تنفيذها العقوبات ضد الأشخاص الخارجين على تلك المعايير والقواعد، لذا فهي تحقق ردهاً خاصاً للجاني وإجباره على الالتزام مرة أخرى بالمعيار الذي خرج عليه Specific Deterrence، ومن جهة أخرى تعمل على تدعيم هذا المعيار وتعزيزه لدى أعضاء الجماعة ككل- ردع عام- General Deterrence.

وتستخدم هذه الآلية عندما تفشل آليات المجتمع العرفية في ضبط سلوكيات الأشخاص التي انحرفت عن قواعده ومعاييره، ومن أمثلة هذه التنظيمات، السجون ومستشفيات الأمراض العقلية والعصبية.

2-الإلزام القسري:

إن نوعية الجزاءات التي تمارسها التنظيمات العقابية إنما هي جزاءات قانونية رسمية تقوم على أساس مادي مثل الجلد والغرامة والسجن والإعدام.⁽⁵¹⁾ وكثيراً ما تتميز هذه الآلية بالقمع والعنف لأجل إلزام الخارجين على المعايير القانونية بالخضوع لها لأنها تمثل جزءاً هاماً وفعالاً من النظام الاجتماعي، وتستخدم بشكل خاص لدى الأنظمة السياسية الشمولية، لاسيما أثناء الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية حيث تظهر هذه الآلية بقوة وتفرض سيطرتها بقسوة، عكس المجتمعات ذات التنوع السياسي فإنها تستخدم هذه الآلية بهدف الإصلاح والتقويم.

"٥٠" إن ما ذكر عن الآيات القرآنية أعلاه لا يصرح القرآن الكريم بأنها أمثال، ولم ترد فيه حكاية لأمثال شائعة، وإنما هي أمثال في نظر العلماء، من حيث ما ورد فيها من معنى قريب الصلة بمعاني أمثال معروفة سائرة. ومن هنا سميت أمثالاً كامنة. للمزيد من المعلومات ينظر عبد المجيد عابدين، الأمثال في النثر العربي القديم مع مقارنتها في الأدب السامية القديمة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

3- أجهزة التصوير والتسجيل:

تستخدم المجتمعات المتقدمة تكنولوجياً آلات تصويرية تلفزيونية لتصوير المخالفين والخارجين على القوانين الاقتصادية والسياسية والتجارية والصناعية، فقد وضعت الشركات والمصانع والبنوك والفنادق الكبيرة ومحطات القطارات والمطارات والأسواق التجارية والمستشفيات أجهزة في مداخل بناياتها لتصوير الداخلين إليها والخارجين منها ورصد كافة حركاتهم داخل ممراتها ومكاتبها. وهذه الأجهزة وضعت لغرض مراقبة اللصوص والخارجين على القانون وهي بذلك تساعد على ضبط السلوك وتفعل القانون في المجتمعات الصناعية، يضاف على ذلك كثير من الأجهزة الدقيقة لكشف المخمورين من قائدي المركبات وكشف العملات المزيفة وكشف الكذب.. الخ وهذه الوسائل تعد من المبتكرات الحديثة لضبط سلوك الناس. ولم تبق حكراً على المجتمعات الصناعية بل انشرت في معظم المجتمعات بما فيها المجتمعات التي توصف بالنامية.

ويضيف "معن خليل عمر" في كتابه "البناء الاجتماعي" إلى الآليات السابقة آليات ضبطية مشتركة تستخدم في المجتمعات التقليدية والريفية والصناعية على حد سواء، وقد تأخذ الجانب الرسمي أو العرفي لكي تجبر الأشخاص على الالتزام بالمعايير والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع أو تخضع الأشخاص للإلزام بفقرات القانون الراعي في البلد، ومنها ما يأتي:-

أ- السخرية:

آلية رمزية تستخدم الألفاظ وحركات الوجه للتعبير عن الاستهزاء أو الاستهجان من السلوكيات غير المألوفة أو الخارجة عن معايير النظام الاجتماعي، وعادة تأخذ صورة التعبير العلني أمام الناس لذلك تكون فعالة في ضبطها، وتنفرد السخرية بصفة خاصة بدورها الفعال في هذا الصدد، حيث تميل إلى عزل الفرد عن أتباعه كنوع من العقوبة وذلك على اعتبار أن الفرد إذا فقد إحساسه بالانتماء للجماعة أو بالمشاركة فيها سرعان ما يشعر بالوحدة وعدم الأمن حتى وإن لم توقع عليه عقوبة مادية أو جسدية. وكلما كان المجتمع مثقفاً فإن هذه الآلية تكون ضعيفة والعكس هو الصحيح.

ب- إطلاق الشائعات:

إنها الثرثرة التي لا حدود لها، وتأخذ صورة الغيبة والإساءة والتجريح والمبالغة في سلوك الإنسان، لذلك يخشى الأفراد إطلاق الشائعات عليهم. وتنتشر الشائعات بين الأميين أكثر من المثقفين، وبين النساء أكثر من الرجال، وفي الأزمات أكثر من الحالة الطبيعية، وفي الحروب أكثر من حالة السلام، وفي المجتمعات التقليدية أكثر من المتحضرة.

ت- الفضيحة:

تختلف الفضيحة عن الثرثرة وإطلاق الشائعات في أن هدفها الأول ليس تغيير طريقة السلوك، وإنما عزل الشخص تماماً وإيذائه ومحاولة إبعاده عن المجتمع بحيث يكون في ذلك عبرة لغيره، أي أنها تضع الحدود التي لا يمكن الخروج عليها. فاعلية الضبط الاجتماعي:

يمكن أن نناقش فاعلية الضبط الاجتماعي في ضوء الآليات السابقة، وبالاستعانة بما أورده "محمد عاطف غيث" في كتابه الموسوم بـ "علم الاجتماع" في هذا المجال بشيء من الإيجاز وعلى النحو التالي:

"ناقش عدد من المؤلفين موضوع الأثر الذي تتركه وسائل الضبط الاجتماعي في الحصول على مزيد من الامتثال داخل الجماعة والمجتمع، وتوصلوا لعدد من الاتجاهات يمكن حصرها في اتجاهين أساسيين:

الأول- يرى أنصار هذا الاتجاه أن فاعلية الضبط الاجتماعي تتوقف على أدواته المختلفة، فكلما زادت هذه الأدوات نفاذاً إلى الأفراد واصطبغت بالطابع الرادع في أكثر الأحيان، كلما ظهرت آثار الضبط الاجتماعي في التقليل من نسب الانحراف لاسيما ذلك التنوع الذي يكون فيه اعتداء جسيم على المعايير الاجتماعية ذات الطابع العام. ويدعم أصحاب هذا الموقف بقولهم إننا نريد وسائل ضبط في المجتمع الحديث لها قوة القهر والإلزام التي كانت للوسائل العرفية في المجتمعات القديمة أو البسيطة. وأصحاب هذا الاتجاه يؤكدون على القانون وضرورة توسيع نطاقه وتحديد قواعده بحيث يكون صالحاً لموجهة أي انحراف مهما صغر في المجتمع رعاية للنظام والامتثال.

الثاني- أصحاب هذا الاتجاه لا ينكرون أهمية وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق الامتثال، ولكنهم يرون أيضاً أن الفاعلية النهائية للضبط الاجتماعي تتوقف على طبيعة الجماعة من ناحية، وعلى نمط التنشئة الاجتماعية من ناحية أخرى. لذلك يحاولون أن يركزوا أنظارهم على الظروف الاجتماعية التي قد تؤدي إلى الانحراف أو إلى الامتثال. ومثال ذلك قولهم: "إنه كلما كانت الجماعة محببة إلى الفرد زادت فاعلية وسائل الضبط الاجتماعي في رد الفرد إلى طريق الجماعة المرسوم. ومثال ذلك أن أحد عوامل انحراف الأحداث ترجع إلى أن الحدث لا يتطابق مع والديه. ومن ثم لا يقدر عضويته في جماعته الأسرية، ذلك لأن الأب هو رمز السلطة وعندما يعارض الطفل أباه فإنه غالباً ما يعارض كل رموز السلطة الأخرى مثل الشرطة وحرّاس السجون، وربما كانت معارضة الحدث لوالده طريقاً يجعل شعوره يتحول بصفة عامة إلى نوع من الإحساس بأن المجتمع كله يقف ضده، ومن ثم تنمو عنده اتجاهات العصيان ويصبح متأثراً بالرغبة في الانتقام".

كذلك تتوقف فاعلية الضبط على استقلال الجماعة، بمعنى أنه كلما زاد استقلال الجماعة قلت فرص الانحراف، وزادت فاعلية الضبط. ودلّل أنصار هذا الاتجاه على قولهم بدراسات مقارنة أجريت على عدد كبير من الجماعات والمجتمعات المحلية تمثل ثقافات مختلفة وتتدرج في درجة استقلالها. كما أنهم وجدوا أيضاً نتيجة لدراساتهم لعدة جماعات مختلفة البناء والوظيفة في مجتمع معين، أن الأوامر المتعارضة أو التوجيهات غير المتناسقة تؤدي إلى العصيان أو الإحباط. وفي هذا

المقام تبينوا أن الأوامر ذات الطابع الايجابي والمتناقضة في الواقع تؤدي إلى زيادة نسبة العصيان، كما أن الأوامر السلبية تؤدي إلى الكبت وإلى المظاهر العصبية. وبهذا؛ فالاتجاه الأول يركز على وسائل الضبط الاجتماعي وحدها في تحقيق الامتثال، أما الاتجاه الثاني، فيركز على التنشئة الاجتماعية وطابع الجماعة وينسى وسائل الضبط الاجتماعي المتضمنة أصلاً في عمليات التنشئة الاجتماعية. من هنا فإن كلا الاتجاهين لا يصلح كل منهما على حدة لبيان فاعلية الضبط الاجتماعي. وبذلك يصبح المزج بين الاتجاهين هو الطريق الأسلم لتحقيقه، ويتأيد ذلك بوضوح في المجتمعات المعاصرة التي تجعل من القانون الأداة الكبرى في الضبط الاجتماعي، ذلك أن ما يلحق قواعد القانون ونصوصه من تعديلات إنما يتم لمواجهة التغيرات التي تحدث في الجماعات المختلفة المكونة للمجتمع، والمشرع يضع في اعتباره دائماً ضرورة استقراء الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليكون لتشريع فاعلية. ومن الأدلة على ذلك أن كثيراً من التشريعات ولدت ميتة لأنها جاءت غير معبرة عن طبيعة تلك الظروف."

بعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في الضبط الاجتماعي

القيادة والضبط الاجتماعي:

بدءاً نشير إلى أن مفهوم القيادة هنا لا يشير إلى القيادة السياسية أو القيادة التاريخية أو الفكرية فحسب؛ بل نعني به تلك الفعالية التي تقوم بعملية الإشراف والتوجيه والضبط في مختلف مستويات العمل اليومي سواء في مجال العمل والإنتاج أو السياسة أو الفكر أو الرياضة أو الدين وفي مختلف مؤسسات الضبط الاجتماعي.

تعرّف القيادة **Leadership** بأنها سلطة التأثير المباشر التي يمتلكها مجموعة من الأفراد للتأثير المباشر في المستويات الدنيا من العمل في الإنتاج أو الإدارة أو الضبط الاجتماعي، كما أن القيادة دائماً مصدر السلطة، وهذه السلطة إما أن تستند وتتبع من صفة القائد الرسمية التنظيمية أو من صفاته الشخصية أو من الاثنين معاً⁽¹⁾ علماً أن السلطة المستمدة من الوظيفة يمكن أن تكون قسرية أو تعسفية مثال ذلك حق الحارس في استعمال السلاح أو حق المشرف على العمل في توجيهه بزيادة الأجر، بالإضافة إلى أن الأفراد الذين تتبع من مكانتهم في التنظيم يُشار إليهم عادة بالموظفين أو الضباط " ليس بالمعنى المستعمل في الجيش "، وإنما بالمعنى المستعمل في العلاقات العامة. من جهة أخرى نلاحظ أن الأفراد الذين تتبع سلطتهم من خصائصهم الشخصية يُشار إليهم عادة بالقادة طالما إن نوع السلطة المعنية هنا معيارية توجيهية تتبع من القيم والمعايير السائدة في المجتمع.⁽²⁾

ويذهب " ستوجل " Stogdil إلى أن القيادة هي عملية التأثير في أنشطة الجماعة لإعداد الهدف وللحصول عليه. ويرى " تيد " O.Tead أن القيادة " هي ذلك النشاط الذي يؤدي إلى التأثير في جماعة من الناس، حتى يتعاونوا جميعاً من أجل تحقيق هدف مرغوب "⁽³⁾ في حين يرى " فيدلر " F.E.Fiedler " 1922-؟ " أن القيادة "أفعالاً معينة يزاولها القائد من توجيهه وتأزر لما يقوم به أعضاء الجماعة من عمل."⁽⁴⁾ أما القائد Leader فهو الشخص الذي يمثل مركز سلوك الجماعة، وهو الشخص القادر على قيادة الجماعة نحو أهدافها. وهناك من يرى أن القائد هو الشخص الذي حدّته الجماعة. " والقائد من الناحية السيكلوجية هو الشخص الذي يتلقى الدعم من أعضاء جماعته."⁽⁶⁾

إن للقيادة أهمية بالغة في الحياة الاجتماعية على مرّ التاريخ، فالقادة هم الذين يقودون جماعاتهم إلى الأهداف المبتغاة، والمجتمع هو الذي يخلق قاداته من خلال ما يوفره لهم من فرص النمو والنجاح، وغالباً ما كانت سلوكيات القادة وتصرفاتهم مثلاً أعلى للسلوك الاجتماعي لما لهؤلاء من تأثير عميق في نفوس تابعيهم. وبسبب هذا التأثير نرى أن بعض الباحثين يرون أن ما حدث في التاريخ من حوادث وتطورات وما نشأ من أساليب سلوكية ونظم اجتماعية كان في أغلب الأحوال نتيجة لأعمال القادة والزعماء وآرائهم وإرادتهم، أي إن هؤلاء المفكرين يرون أن التاريخ هو من صنع الأقلية المبدعة وهم بذلك يفسرون التاريخ تفسيراً بطولياً. والتزم بعض الباحثين موقفاً آخر فنظر إلى أن الجماهير وظروفها الاجتماعية هي السبب في تطور التاريخ وظهور الأنظمة المختلفة وانبعثت القادة، بمعنى أن التاريخ هو تاريخ الأمم والشعوب وما القادة والأبطال إلا من صنع هذه الأمم والشعوب.

وتأثر بعض العلماء بأفكار النظرية الدارونية **Darwism Theory** " حيث يرون أن الصدفة هي التي أوجدت الرجال العظام كعملية من عمليات الاختبار الطبيعي، في حين كان الوسط الاجتماعي أداة انتقائية هيأت الفرص والمجالات لهم للقيام بالأفعال البطولية."⁽⁷⁾

" " نسبة إلى جارلس دارون Ch. Darwin (1809-1882) عالم الطبيعة البريطاني صاحب المؤلف الشهير (أصل الأنواع).

وقد أهتم " فلفيدو باريتو " V.Pareto " 1848-1923 " بدور النخبة الحاكمة في تاريخ المجتمعات ودورها في تطور المجتمع وأكد على الصراع بين النخب وظهور ما سماه بـ "دورة النخبة" Circulation of Elite حيث يكون المجتمع هو الأرض الخصبة التي تفرز هذه النخب. (8)

أما "ماكس فيبر" M.Weber " 1864-1920 " فقد اعتقد بأن ممارسة القيادة ظاهرة عامة، وأن أغلب العلاقات الاجتماعية لا بد وأن تحتوي عليها، وتعني ممارسة القيادة لديه التحكم والتسلط من جهة والخضوع والتقبل من جهة أخرى. وقسم القيادة إلى ثلاثة أنواع هي:-

- القيادة الكاريزمية Charismatic Leadership.

- القيادة التقليدية Traditional Leadership.

- القيادة القانونية Legal Leadership.

وفي القيادة الكاريزمية تتم ممارسة السيطرة، على أساس أن الشخص الحاكم يتصف بصفات استثنائية غير اعتيادية. (9) فالمجتمع حينما يمر بوضعيات اجتماعية مثقلة بسوء الأوضاع لا يستطيع فيها تحقيق التحول الذي هو بأمرس الحاجة إليه عن طريق المنطق العقلي الرتيب الذي يتحرك به التاريخ، فحينذاك يسلك المجتمع سلوكاً جديداً وهو ما يسمى بالسلوك الكاريزمي، فيبدأ تحت تأثير الضيق والقلق الاجتماعي بانتظار قائدٍ منقذٍ منقذاً ينتشله من الأزمة ويكون على أتم الاستعداد للانتفاف حول مثل هذا القائد، وفي خلال هذه الفترة ينبثق زعيم من بين الصفوف يمثل إرادتهم فيلتفون حوله ويتعاونون معه على إحداث التحول المقصود، والذي يمثل ثورة على روتين الوضع السابق، وهنا تكون الوضعية الكاريزمية عبارة عن رحلة شاذة تقطع على التاريخ رتابة سيره المنطقي، ولكن التاريخ يعيد التوازن إلى تياره الاعتيادي عن طريق تحول الوضعية الكاريزمية إلى وضعية روتينية عقلية رتيبة.

أما في السيطرة التقليدية فيكون الحاكم فيها ملزم بالعادات Tradition والأعراف Mores، في حين أن ممارسة السيطرة المرتبطة بالقيادة القانونية تخضع إلى نظام القواعد العامة. (10) ولكن القيادة الكاريزمية يمكن أن تكون قوة بناءة وقوة مدمرة أيضاً. (11) فهي تدمر المؤسسات التي فقدت معانيها ومضامينها وتعيد بناء مؤسسات جديدة منسجمة مع العملية الاجتماعية، وما يقال عن السلطة أو القيادة الملهمة يمكن أن يقال أيضاً عن سيطرة القانون أو الاتجاه العقلاني.

إذن، تفسير " فيبر " للتاريخ يقوم على الصراع بين الكاريزما كاتجاه لاعقلاني Irrational وعاطفي وسيادة القانون كاتجاه عقلاني Rational ويظهر هذا الصراع بين اللاعقلانية والعقلانية مرة أخرى في تفسيره لسيطرة التقليد مرة وسيطرة القانون مرة أخرى. (12)

أما القيادة القانونية فهي نمط من القيادة يقوم على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتقاد بقواعد أو معايير موضوعية وغير شخصية، وتفويض الذين يملكون مقاليد السلطة الحق في إصدار أوامره بهدف اتباع هذه القواعد والحفاظ عليها، وقد استخدم " فيبر " كلمة بيروقراطية Bureaucracy للإشارة إلى هذا النمط

من القيادة أو التنظيم.⁽¹³⁾ وهذا النمط من القيادة يشيع عموماً في المجتمع الغربي الحديث، ويستمد شرعيته من التعاقد القانوني. القيادة كوسيلة ضبط اجتماعي:

يمكن أن نحدد دور القيادة باعتبارها وسيلة ضبط اجتماعي على النحو التالي:-
1- تعمل القيادة كوسيلة ضبط عن طريق وضع الأهداف للجماعة والتطور بهذه الأهداف مع تطور نموها.⁽¹⁸⁾ إذ أن الجماعة لا تكون منظمة بدون أهداف واضحة حتى يتكاتف جميع أعضائها لتحقيقها، علماً أن الجماعة لا تستطيع تحقيق هذه الأهداف دون وجود القيادة المتمثلة في أحد الأشخاص والذي يكون محور وحدة الجماعة وتجمعها، والعامل المحرك الذي يلهب حماسها ويفجر طاقاتها وإمكاناتها.

2- يساعد القائد في تنفيذ خطط الجماعة وبرامجها وتوزيع المسؤوليات على أعضائها، ذلك أن الجماعة تتكوّن من أشخاص وفئات تختلف في طبيعتها وسلوكها تجاه بعضها، وقد تحدث الصراعات والمنازعات بينهم، وهنا تبرز وظيفة القائد في تحسين التفاعل بين أعضاء الجماعة ودفعها إلى العمل كوحدة منتظمة، وهذا من شأنه أن ينمي لدى أعضاء الجماعة القدرة على تحمّل المسؤوليات بنجاح.⁽¹⁹⁾

3- يساعد القائد الجماعة في تنظيم قياداتها، فالقائد هو الشخص الذي يحتل مركز المسؤولية الأولى في قمة هرم الجماعة، ولكن لا يكتمل انتظام كيانها دون تحديد وظيفة ودور كل من يقوم بدور قيادي أدنى وهذه المهمة يقوم بها القائد، فالقيادة داخل الجماعات لا تقتصر على مسميات غير وظيفية فلا بد من دور عملي واضح لكل من يمارسها.⁽²⁰⁾

4- تواجه المجتمعات أحياناً وفي فترات التحوّل ظروفًا تكون خالية من القانون لأنها بحاجة إلى قانون جديد، بيد أن هذا القانون لا يمكن خلقه بسرعة في مثل هذه الظروف، وهنا تحل كلمة القائد محل القانون كما هو الحال بالنسبة إلى القيادة الكاريزمية.

5- يتضح أثر القيادة في السلوك الاجتماعي إذا ما اطلّنا على ما وضعه الفلاسفة والمصلحون وأصحاب العقائد من آراء وأفكار أصبحت فيما بعد قواعد للسلوك الاجتماعي.

6- القيادة وسيلة للمحافظة على النظام القائم في بعض الأحيان إذا ما عملت في ظل قواعد الضبط والعادات والطقوس والقوانين التي من شأنها الإبقاء على الوضع القائم، وهي وسيلة أو أداة للتغيير إذا ما سلك القادة سلوكاً يوجهون به الأعضاء للالتزام بقواعد التنظيم الجديدة التي يضعونها وصولاً إلى تحقيق الأهداف التي يرفعونها.

7- تسعى القيادة من خلال شخصية القائد إلى غرس الانضباط يبين المرؤوسين التي تجعل منهم مطيعين للأوامر بدافع ذاتي وفي مختلف الظروف وبدون وجود رقيب غير ضمائرهم، ويتم ذلك بالآتي:-⁽²¹⁾

- تنمية الدافع الذاتي إلى الانضباط من خلال مكافأة المحسن ومعاقبة المسيء.

- يكون القائد قدوة حسنة لمرووسيه، في تفادي توقيع العقاب الشامل على المرؤوسين لأخطاء اقترفها أحدهم أو بعضهم.
 - الحفاظ على كرامة المرؤوس وتشجيعه على الاعتزاز بنفسه بالبعد عن العقوبات غير المشروعة مثل الإهانة أو التعدي.
 - مراعاة العامل البشري والفروق الفردية في معاملة المرؤوسين فلكل شخصيته وخصائصه المميزة، فقد يكون توجيه الكلمة المجردة هو العامل الرادع والأمثل لتعديل سلوك أحد المرؤوسين، بينما قد يكون العقاب المادي والجزاء الرادع هو الأمثل لآخر.
 - الحفاظ على النواحي المظهرية داخل الوحدة وخارجها سواء الزي أو العادات أو المظهر العام أو السلوك أو احترام المواعيد.. الخ.
 - الحزم وعدم التردد في إلقاء الأوامر ومتابعة تنفيذها.
 - التصرف الحازم تجاه أي مشاحنات أو مشاجرات تتم بين المرؤوسين، ومتابعة سلوك القادة الأصغر مع المرؤوسين ومواجهة أي مظاهر سلبية في سياساتهم.
- الإيديولوجي والضبط الاجتماعي:

يقصد بالإيديولوجي Ideology الفلسفة الاجتماعية للجماعة، تلك الفلسفة التي تحدد مكان الإنسان داخل المجتمع، وأسلوب تنظيم المجتمع وعلاقة المجتمع بالفرد. ويرتبط الإيديولوجي بالقيم أو الجوانب المرغوب فيها داخل المجتمع والتي تمنح المعايير القائمة دعماً أقوى من خلال التفسير والتبرير الإيديولوجي والعقائدي معاً. وعادة ما يحاول الإيديولوجي السائد في المجتمع أن يبرز النظام الاجتماعي القائم، ويسهم في دفع الناس إلى الامتثال لمعاييره وتحقيق قيمه.

والإيديولوجي كمجموعة من القيم والمعايير السياسية والحقوقية يسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منظور يوجه ويبسط الاختيارات السياسية والاجتماعية للأفراد والجماعات.⁽²⁴⁾ وهذا ما يمكن وصفه بالمعنى الحيادي للمصطلح، إذ إن هذا التعريف ليست لديه القدرة على توضيح الدلالات المختلفة التي اكتسبها من الأنساق الفكرية العديدة التي عملت على إظهار مدى التوازن بين الجانبين الواقعي والأخلاقي اللذين يمثلان مقومات أيديولوجية.

ويعرّف الإيديولوجي بأنه: نظام من الأفكار المتداخلة- كالمعتقدات والتقاليد والمبادئ والأساطير- التي يؤمن بها مجتمع ما أو جماعة معينة وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية، وكل ما يحيط بالوجود والكون والحياة بوصفها مصدراً للقلق والخوف، واضعاً التبريرات المنطقية لهذا الوجود من خلال إجابته عن التساؤلات المختلفة، راسماً في نفس الوقت صورة أخاذة للمستقبل تتحقق فيها العدالة والمساواة والرفاهية، وداعياً أبناء المجتمع لتغيير حياتهم بوصفهم مصدر الزخم العاطفي لدى الجماهير عن طريق الإثارة العاطفية التي يحدثها والتي تسبق الحركة التغييرية التي يدعو إليها.

ويقسم الإيديولوجي إلى نوعين أساسيين هما:

1- الإيديولوجي المحافظ Conservatism: وهو الإيديولوجي الذي يدعو للحفاظ على الوضع القائم ويقدم جميع التبريرات التي يوضح منها للناس أن الوضعية

الراهنة بما تتضمنه من أهداف ومعايير وقيم خلقية وروحية هي الوضعية المناسبة لهم والتي يجب المحافظة عليها والالتزام بها وعدم السماح بتحديثها واختراقها.

2- الإيديولوجي المعارض Liberalism: وهذا النوع من الإيديولوجي هو عكس النوع الأول حيث يسعى لتقديم كل البراهين والحجج والمبررات التي تُظهر عدم صحة الوضع الراهن وتدعو إلى التقليل من شأنه ومهاجمته بهدف الإجهاز عليه وتدميره وإحلال الوضع الجديد الذي يدعو إليه.

وفي هذا السياق يشير علي الوردي إلى أن حركة المجتمع تتوقف إلى درجة كبيرة على التنازع بين جماعة المحافظين وجماعة المعارضين، فالأولى: تدعو إلى إبقاء كل قديم على قدمه وتؤمن أنه ليس بالإمكان أبدع مما كان. والثانية: تدعو إلى التغيير والتجديد، فكلاهما يشكّلان قَدَمَي المجتمع اللتين يمشي عليهما، فالأولى تثبته، والثانية تدفعه. والسير لا يتم إلا إذا تفاعلت فيه قوى السكون والحركة معاً.) الإيديولوجي باعتباره وسيلة ضبط اجتماعي:

هنا نحدّد جملة من الخصائص التي تجعل من الإيديولوجي وسيلة ضبط مؤثرة ومقبولة لدى الناس وعلى النحو الآتي:

1- النزعة نحو الشمول: إن السمة المميّزة للإيديولوجي هي الشمولية، فهو يتضمن تفسيراً شاملاً لطابع ومجرى التطور التاريخي للمجتمع وقواه المحركة، بمعنى آخر لا بد أن يكون الإيديولوجي كاملاً وله فلسفة شاملة تعالج أوجه الحياة المختلفة أو المشكلات القائمة مدار التفكير والقلق.

2- عدم التناقض: يجب أن لا يكون الإيديولوجي متناقضاً في فلسفته أو حلوله للمشكلات القائمة وتفسيره الشمولي للكون والمجتمع والكائن الفردي على حد سواء، لأن التناقض إذا ما حدث فمن شأنه أن يؤدي إلى عدم الوضوح، ومن ثم عدم اطمئنان الناس إليه.

3- القدرة على النقد: يتميز الإيديولوجي الناجح بقدرته على توجيه النقد إلى النظام القائم وبيان مناطق الخلل والضعف فيه، وقدرته على نقد الإيديولوجي المعارض ومهاجمته بوصفه يشكل خطراً على مستقبل الناس ويجب العمل على تقويضه وسحقه، ولا بد له أيضاً أن يتميز بالقدرة على الثبات والوقوف أمام الانتقادات التي توجه إليه من قبل النظام القائم أو المعارض.

4- الإيديولوجي الناجح يستطيع أن ينشئ ثلاث صور تعزّز نجاحه وقدرته على التأثير، الصورة الأولى عن ذاته يمجّدها هو، بمعنى يرسم صورة ساحرة عنه وعن المستقبل الذي ينتظره للاستحواذ على خيال غالبية الناس ودفعهم للالتفاف حوله ومساندته. في حين تكون الصور الثانية عنه لغيره من الجماعات والطبقات تتناوله بالتعظيم، ويوجه الصورة الثالثة نحو الإيديولوجي المعارض أو القائم تحط من شأنه وتبخسه قدرته في نظر أفرادها وتجعل منهم أناساً غُلبوا على أمرهم.

5- الإيديولوجي الناجح يجب أن ينزل إلى مستوى الجماهير ويفهم آمالها ومصالحها ويكلمها بلغتها ويعبر عن أهدافها، فلا ينطبق معيار الحقيقة وبصورة كاملة على الإيديولوجي إلا من خلال مدى تعبيره عن الواقع الاجتماعي وعدم

ارتباطه بمصالح ورغبات طبقة أو فئة معينة، ودون ذلك يُطرح الإيديولوجي بصورة مشوهة وخاطئة. (28)

6- يجب أن يتميز الإيديولوجي بالبساطة وسهولة الفهم من قبل الناس، واستخدامه الشعارات والرموز باعتبارها وسائل تعبيرية دقيقة ومفهومة لدى غالبية الناس.

7- يجب أن يتميز الإيديولوجي بالقدرة على تجديد نفسه في فترات معينة، والحفاظ على استمراريته وعدم تصدعه كوسيلة ضبط لفترة معينة لاسيما بعد أن يتحقق النظام الذي يدعو إليه.

إن عدم قدرة الإيديولوجي على تجديد نفسه سيعرضه إلى الهجوم من قبل الإيديولوجي المعارض ومن الأتباع، ما يعرضه إلى الجمود أو الموت لأنه لا يتجاوب مع حاجات المجتمع وأهدافه، وهنا يعطي فرصة لظهور الإيديولوجي الجديد الأكثر قدرة على إقناع الناس على أنه الإيديولوجي الصحيح القادر على تحقيق الحياة الأفضل لهم فيسيروا خلفه.

يؤدي الإيديولوجي وظيفته الضبط الاجتماعي من خلال أدائه المهام التالية:-

1- تعيينه للنظام الذي يدعو إليه في إطار فلسفة واضحة ومحددة تجعل الناس يلتزمون بذلك النظام وبقوانينه وما يفرضه من ضوابط اجتماعية وخلقية.

2- يعمل الإيديولوجي على شدّ المجتمع إلى بعضه وإلى القيم الاجتماعية عن طريق تجديده لنفسه أثناء المناسبات والأعياد، فاحتفال الناس مرّة كل عام بنجاح الإيديولوجي ما هو إلا تذكير بالقيم التي دعا إليها وتعبير عن التماسك والتضامن حول أفكار ذلك الإيديولوجي وقيمه. ويحافظ الإيديولوجي كذلك على التماسك الاجتماعي من خلال الرموز التي يرفعها مثل الأعلام أو الرايات التي يجتمع الناس حولها وتذكّرهم بوحدتهم وقيمتهم وخصوصيتهم.

3- الإيديولوجي ينظم الجماعات المختلفة داخل المجتمع ويربط بينها ويُعيّن واجبات أعضائها وحقوقهم.

4- وجود الإيديولوجي القائم والإيديولوجي المعارض يساعد في ضبط حركة المجتمع وتطوره بخطي متوازنة بوصفهما قدماً المجتمع اللتان تدفعانه إلى أمام وتثباته بنفس الوقت، أي يحققان الاستمرار والاستقرار".

الدعاية والضبط الاجتماعي:

يشير مفهوم الدعاية Propaganda إلى الأساليب الفنية والطرق المستخدمة في التأثير على اتجاهات وآراء الناس وسلوكهم من خلال الكلمات والرموز. وهي طريقة لتوجيه سلوك الناس حينما تكون هناك مسائل أو موضوعات متعارضة أو محل خلاف.

ويرى الباحث الأمريكي "كمبل يونج" K.Yonng "1875-1961" "أن الدعاية هي استخدام الرموز على نحو متعمد، منظم ومخطّط، من خلال الإيحاء أساساً وما يتصل به من تكتيكات نفسية، بقصد تغيير الآراء والأفكار والقيم وضبطها، وتغيير الأفعال الظاهرة في نهاية الأمر عبر خطوط حُدّت سلفاً. وقد تكون الدعاية واضحة والقصد منها معلناً، أو قد تستخفي بمقاصدها، وهي تقع دائماً في نطاق اجتماعي ثقافي لا يمكن بدونه تفهّم ملامحها النفسية أو الثقافية". (29)

أما الباحث "ليونارد دوب" L.W.Doob فيعرّف الدعاية بأنها "المحاولة المنظمة التي يقوم بها فرد أو أفراد ذوو مصلحة لضبط مواقف مجموعات من الأفراد باستخدام الإيحاء وبالتالي ضبط أفعالهم."⁽³⁰⁾

ويرى الباحث الأمريكي "لاسويل" Harold Lasswell "1902-1976" أن الدعاية هي "التعبير المدروس عن الآراء أو الأفعال الذي يصدر عن الأفراد أو الجماعات، والذي يهدف التأثير على آراء أو أفعال أفراد أو جماعات أخرى وذلك من أجل أهداف محدّدة مسبقاً ومن خلال تحكّم نفسي."⁽³¹⁾

يمكن القول أن الدعاية تتم في نطاق اجتماعي ثقافي يربط فيما يبدو بين الدعاية والتعليم.⁽³²⁾ والفرق بين الدعاية والتعليم يقوم على أساس المادة المطروحة، فإذا طرحت وحدها دون بديل لها يكون عرضها التعليم، أما إذا طرحت بقصد إزاحة بديل أو بدائل فإن عرضها يكون من قبيل الدعاية، والكلام عن الشيء الواحد يمكن أن يكون تعليماً في حينه، ثم يصبح بعد ذلك دعائية، مثال ذلك عندما تسود نظرية معينة في وقت معين فإن محاولة نشرها بين الناس تكون من قبيل التعليم طالما أنه ليس هناك بديل لها، فإذا ما أتت الأيام بنظرية أخرى تغيّرها فإن عرض هذه النظرية الجديدة يجعل الكلام عن كلتا النظريتين من قبيل الدعاية.

إن التعليم من جهة أخرى، يستهدف خلق القدرة على الحكم المجرد لدى الأفراد، بينما تقدّم الدعاية إليهم أحكاماً أو آراء أعدت سلفاً، فالمربي يحاول أن يطور في المتلقّي قدراته التي يستطيع بها الحكم على الأشياء وقد يستغرق ذلك طويلاً، في حين يستهدف الدعاية تحقيق نتائج عاجلة، وهكذا نجد المربي يعلم الناس كيف يفكرون، ونجد الدعاية يطرح عليهم ما ينبغي من وجهة نظره أن يفكروا فيه، فمهمة الأول هي خلق المسؤولية الشخصية والعقل المتفتح، ومهمة الثاني محاولة جعل العقل ينغلق من خلال أساليب الدعاية.

وقد استعملت الدعاية من قبل مختلف الأمم وفي مختلف الأزمان، وفي مجالات مختلفة من سياسية وتجارية ودينية، واستعملت على نطاق واسع للمرة الأولى خلال الحرب العالمية الأولى "1914-1918"، وازداد انتشار الدعاية بعد تطور وسائلها التقنية لاسيما خلال فترة مابين الحربين العالميتين وأصبحت جزءاً من الحياة العامة في الدول الكبرى.

وقد اكتسبت الدعاية أهمية خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، إذ تطوّرت نظرية الحرب النفسية إلى فكرة "الضربة القاضية معنوياً" التي يجب أن تؤدي إلى النصر النهائي في الحرب بأقصر وقت، وذلك ما قام به الزعيم الألماني "هتلر" A. Hitler "1889-1945" وأدى إلى احتلال ألمانيا لكامل أوروبا الغربية.⁽³³⁾

أما بعد الحرب العالمية الثانية "1939-1945" فقد نشطت دعاية الإيديولوجيات بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق وبين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن أخذ كل منهما يوجه دعايته نحو الآخر ونحو العالم بهدف كسبه. ونتيجة للظروف السياسية والاقتصادية في العصر الحالي أصبحت الدعاية علماً يعتمد على أساليب ووسائل

³⁰ " بدأت الحرب العالمية الثانية في (7 يوليو 1937) في آسيا، و(1 سبتمبر 1939) في أوروبا، وانتهت في عام (1945) باستسلام اليابان.

مدرسة وصولاً إلى أكثر الطرق الدعائية نجاحاً وتأثيراً لاسيما الدعايات السياسية والصناعية والتجارية.

وهناك أنواع من الدعاية يمكن تقسيمها بصورة عامة إلى ما يأتي:-

1- الدعاية الديموقراطية:

وهي التي تقوم بين الأحزاب السياسية حيث يسعى كل حزب لاكتساب أكبر عدد من الأنصار، ولإثارة الشك في الأحزاب الأخرى.

2- الدعاية الشاملة:

وهي التي تتناول جميع طوائف الشعب وطبقاته ومجالاته الصناعية والتجارية والزراعية والتربوية والعلمية.

3- الدعاية الانفعالية:

وهي التي توجه بقصد إثارة انفعال الجماهير دون الالتزام بالمنطق من خلال إثارة روح الحماس والتعصب، ومثلها دعاية "هتلر" حيث استخدم أسلوباً قوياً في دعايته التي لم تهتم بالصدق أو تلتزم بالحقيقة أو التتابع الزمني، فقد زعم أنه يدافع عن المسيحية بعد أن ظل سنوات يثير التعصب ضدها، واستخدم في دعايته الأضواء والطلقات النارية والطبول والموسيقى الحماسية والمشاعل والمواكب العسكرية، وكان يشن دعايته بصورة مستمرة متلاحقة لا تتوقف ولا تترك فرصة للتأمل، بل ولا تترك فرصة لدعاية الأعداء لكي تنفذ إلى عقول الناس.⁽³⁴⁾

4- الدعاية البيضاء:

وهي الدعاية المكشوفة غير المستورة، أي يكشف فيها الداعية عن ذاته فيكون مصدر الدعاية معروفاً، وهي عبارة عن النشاط العلني من أجل هدف معين- معروف- للناس ويحاول الداعية توجيههم إليه.

5- الدعاية السوداء:

وهي الدعاية المستورة أو المقنعة، فالدعاية السوداء لا تكشف عن مصادرها الحقيقية، لكنها تتوالد وتنمو بطريقة سرية، وعادةً يقوم بها الأعداء عن طريق مخابراتهم السرية وإذاعاتهم السرية ومنتشوراتهم، وهدفها إضعاف وتحطيم الروح المعنوية للعدو والتقليل من الاستعداد النفسي للحرب عن طريق نشر الأكاذيب وتهويل الأوضاع وإشعار الناس بأنهم يعيشون في ظروف سيئة وأنهم مشرفون على الوقوع في الكارثة.

6- الدعاية الرمادية:

وهي الدعاية التي لا تخشى من أن يكشف الناس مصادرها الحقيقية والوقوف عليها، لكنها تختفي وراء هدف من الأهداف وتسمى بـ"الدعاية غير المباشرة" Indirect Propaganda وهي أقوى تأثيراً من الدعاية المباشرة.

7- الدعاية المعاكسة:

وهي تلك الدعاية التي تهدف إلى الوقوف بوجه دعاية تراها ضارة فتعمل على إضعاف تأثيرها، فأحياناً ترى الدولة أفكاراً ضارة موجهة نحو الشباب من أبنائها فتحاول منعها من خلال الدعاية ضدها، أو ترى من يدعو إلى الوضع الاجتماعي السابق أو المنهار فتعمل على نشر الأفكار التي تبين مساوئ ذلك العهد. وإذا أراد

أصحاب الدعاية المعاكسة النجاح في مهمتهم الدعائية؛ عليهم تجنب الهجوم على المقتنعين بالدعاية التي يريدون مقاومتها، ومحاولة إقناعهم ثم كسبهم بعد ذلك عن طريق إظهارهم لمساوي ما تدعو إليه الدعاية الضارة وإظهار ما يدعون هم إليه. وعادة ما توجه الدعاية إلى ثلاثة مجاميع أساسية لكل منها نوع من الأساليب الدعائية وهذه المجاميع هي:

1- المجموعة الأولى "المؤيدون" وهؤلاء يجب أن لا يغفلهم الداعية بوصفهم مؤيدين له، بل لابد من الاحتفاظ بتأييدهم حياً وفاعلاً عن طريق التكرار Repetition نحو الأفكار أو البضائع التي يفضلونها، وهذا التكرار ينبغي أن يكون على أشكال مختلفة وليس على وتيرة واحدة حتى لا يتسلل إليهم الملل والسأم بعد فترة معينة.

2- المجموعة الثانية "المترددون" وهؤلاء لم يحددوا موقفهم بعد من الدعاية، ويجب على الداعية عدم إهمالهم بوصفهم لا فائدة ترجى منهم، بل يمكنه أن يوجههم عن طريق الإقناع Persuasion لكسبهم إلى جانبه شيئاً فشيئاً.

3- المجموعة الثالثة "المعارضون" وهؤلاء معارضون للدعاية وينبغي على الداعية أن يواجههم بوسائل دعائية قوية من شأنها أن تظهر نقاط ضعفهم واستغلالها ومساوي الأفكار التي يؤمنون بها، ومحاولة إثارة عوامل النزاع والتفكك بينهم والقضاء على الحماس الذي يحملونه لجماعتهم ولأفكارهم ومواقفهم، ومبيناً في نفس الوقت قوة ومحاسن الأفكار التي يدعو إليها، ما يؤدي في النهاية إلى تخليتهم عن أفكارهم ولولانهم لجماعتهم.

أما بالنسبة لأساليب الدعاية فيمكن وضعها على النحو التالي:-

1- أسلوب الاهتمام بالدوافع الشخصية، فالدعاية السياسي يثير اهتمامات الأفراد الأسرية والاقتصادية والسياسية ويخبرهم بأنه سوف يحقق لأسرهم المستوى الاقتصادي اللائق ويحقق لهم الحرية الاجتماعية والسياسية، والدعاية التجاري يؤكد مثلاً على أن المواد الغذائية التي يبيعها لا تسبب السمنة، وأن الملابس التي يبيعها تظهر الشخص بالمظهر الأنيق.. الخ.

2- أسلوب اختيار الوسيلة المناسبة والوقت المناسب للأفكار والأشياء التي يدعو إليها الداعية، فمثلاً لا يفضل توجيه الصحافة كوسيلة دعائية إلى أناس غالبيتهم لا يعرفون القراءة أو الكتابة، كذلك لا يفضل الدعاية إلا في وقت مناسب للشيء الذي يدعو إليه كأن يدعو للمدافئ في وقت الصيف أو الدعاية للملابس الصيفية في الشتاء وهكذا.

3- تعد الرموز والشعارات والعبارات المأخوذة من الكتب المقدسة والأقوال المأثورة والحكم والشعر والأمثال كلها أساليب مبسطة ومهمة للدعاية وسهلة الملاحظة ولها أكبر الأثر في نفوس الناس لقيمتها الرفيعة، لذلك يعتمد الداعية إلى تضمينها في كلامه ومطبوعاته.

4- من الأساليب الدعائية المهمة ما يسمى "الوسائل المساعدة" كالموسيقى والنكتة والألفاظ ذات المعاني المزدوجة، فكثير من الموسيقى استخدمت كأسلوب لجذب الانتباه ثم تخللتها واندست فيها بعض أنواع الدعاية.

وبإيجاز؛ إن الدعاية ترتكز على أربعة أسس عامة لها أكبر الأثر في نجاحها وهي: جذب الدعاية باعتبارها وسيلة ضبط اجتماعي:

تعمل الدعاية باعتبارها وسيلة ضبط اجتماعي عن طريق أدائها المهام التالية:

1- تسيطر الدعاية على اتجاهات وآراء الجماعات أو جماعة معينة بشكل منتظم وذلك لأجل الإيعاز والسيطرة على سلوك وأعمال تلك الجماعة وتوجيهها نحو سلوك معين أو تمنعها من القيام بسلوك معين. فالدعاية تدفع الناس لاعتناق مذهب معين أو تأييد جماعة معينة أو شراء بضاعة معينة، أو تمنعهم من مبدأ كانوا يعتقدونه وتحولهم من جهة كانوا يؤيدونها أو تصرفهم عن بضاعة كانوا يقبلون على شرائها.

2- تستطيع الدولة- في أثناء الحروب- أن تستخدم الدعاية باعتبارها وسيلة ضغط عاطفي تعمل على خلق روح الكراهية وتوجيهها ضد العدو والعمل لتحطيم معنوياته، إضافة إلى استخدامها لإقناع الرأي العام بشرعية موقفها وعدالته، ومن ثم حشد الرأي وتوجيهه الوجهة التي تضمن مصلحة المجتمع.

3- تستعمل الدولة الدعاية لنشر فلسفتها، وبالتالي فإن أسس هذه الفلسفة ستصبح تدريجياً قواعد للسلوك الاجتماعي يسير بموجبها أبناء المجتمع.

4- تقوم الدعاية بمساندة القيم الخلقية والاجتماعية والآداب العامة عن طريق ما يقوم به المجتمع من ترسيخ لتلك القواعد الاجتماعية من خلال الكتب المدرسية والمقابلات في الصحف والمجلات، وما تبثه وسائل الإعلام الأخرى، وما يطبع من كتب تخصص بالشعر والنثر والمسرحيات التي تدور حول القيم الاجتماعية وتدعو إلى التمسك بها.

ولكن من الضروري أن نميز هنا بين الدعاية والثقافة، فالدعاية تحاول التأثير في الاتجاهات والآراء وتوحيدها عن طريق طرح الحقائق والأوهام. في حين تحاول الثقافة غرس الحقائق العلمية وخلق اتجاهات جديدة، بالإضافة إلى ذلك أن أثر الدعاية ينتهي بمرور الوقت، على عكس الثقافة التي يستمر مفعولها ويدوم.

5- نستطيع أن نلاحظ قوة الدعاية كوسيلة ضبط وسيطرة على سلوك الناس من خلال استعمالها جماعات الضغط **Pressure Groups**، فجماعات الضغط مثل الفئات الدينية والأحزاب السياسية ذات الأهمية الكبيرة كثيراً ما نجحت عن طريق الدعاية لأفكارها من تحريم الخمر أو تشريع بعض القوانين أو تعديل بعض الدساتير.

وبالرغم من مظاهر قوة الدعاية باعتبارها وسيلة ضبط اجتماعي فإنها قد تعجز عن تحقيق أهدافها الضبطية وذلك لأسباب نوردتها على النحو التالي:-

1- الدعاية تخاطب العاطفة وليس العقل لذلك هي بعيدة عن المنطق والحقيقة.

2- قد تستخدم الدعاية لأغراض سيئة، أي أنها قد تضبط سلوك الأفراد ولكن لغاية سيئة ليست في مصلحتهم.

3- لا تقوى الدعاية على الوقوف بوجه الحقيقة متى ظهرت وتفشل أثرها، كذلك فإنها قد تنهار تحت دعاية معاكسة لها.

الطبقة الاجتماعية والضبط الاجتماعي:

استعار علماء الاجتماع الأوائل مصطلح الطبقة Class من علم طبقات الأرض Geochronology الذي يتضمّن تراتب طبقات التربة الواحدة فوق الأخرى بحيث يستطيع المرء مشاهدتها عندما يأخذ مقطعاً عمودياً لقطعة صغيرة من التربة. هذه الحالة الطبيعية تشبه تراتب الناس في نظر علماء الاجتماع، بيد أن مقومات التراتب البشري تتكوّن من الثروة والنقود والاعتبار الاجتماعي والمنزلة الاجتماعية⁽⁸²⁾.

ولمّا كان المجتمع البشري يمتلك هذه المقومات فلا يوجد مجتمع بشري خالٍ من الطبقة الاجتماعية Social Class منها ما تكون غنية وأخرى فقيرة ويكون معيار المنزلة الاجتماعية Social Status هو العامل الحاسم، ولها القدرة في جعل قسم من الناس يمارسون حقوقاً وواجبات وصلاحيات واسعة، وجعل القسم منهم يمارسون حقوقاً وواجبات ضعيفة أو ضيقة.

ويرى أصحاب النظرية الوظيفية وعلى رأسهم "كنجزلي ديفز" K.Davis و"ولبرت مور" W.Moor اللذان كتبا بحثاً مشتركاً عن الطبقة أثار الجدل بين علماء الاجتماع حتى الوقت الحاضر، وملخص بحثيهما "أن التمايز الطبقي Differential Class يعدّ أمراً ضرورياً ولا بد منه في كل مجتمع، ويبرّر ذلك بقوليهما إن توزيع الثروات والمكافآت بطريقة غير متساوية يعمل بشكل غير مباشر على تحفيز الأفراد لتحسين مواقفهم الاجتماعية بشكل مستمر ويزيد شدة المنافسة من أجل الحصول على الثروة والمكانة الاجتماعية الأعلى"⁽⁸³⁾.

ويعود سبب التراتب الطبقي Stratification في المجتمع إلى النظام الاقتصادي والسياسي الذي يدعم ويغذي توزيع الثروة والدخل بشكل غير متساوٍ أو غير متوازن ما يؤدي فيما بعد إلى خلق نمطية التراتب الطبقي في البناء الاجتماعي. علماً أن الوعي الطبقي Class Consciousness عنصرٌ ملازمٌ للوجود الطبقي على أن تكون الطبقة قد نمت إلى درجة كافية، فقد يحدث أحياناً أن يكون هنالك أفراد متقاربون في المنزلة الاجتماعية في مجتمع ما ولكن هؤلاء الأفراد لم يكونوا فئة معينة يمكن أن توصف بأنها متبلورة احتلت مكانتها الاجتماعية، وهنا نستطيع القول إن الطبقة موجودة لكنها لا تعي ذاتها⁽⁸⁴⁾ وهناك شبه اتفاق بين علماء الاجتماع على أن هناك عاملين أساسيين يسهمان بقوة في وجود الوعي الطبقي وهما:-

1- التنافس Compassion بين الطبقات من أقوى عوامل الوعي الطبقي⁽⁸⁵⁾ ومثله التنافس الذي أشار إليه "ماركس" K.Marx في دراسته للطبقة، حيث أشار إلى أن الطبقة المستغلة تشعر بتدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتفارق مشكلاتها الإنسانية، وترى أن الطبقة المستغلة تستهدف الإطاحة بها، وفي الوقت ذاته تشعر الطبقة المستغلة بأنها مهددة، وتحت هذا الشعور تحاول أن تقف أمام هذا التهديد بكل قوة.

إن مثل هذا الصراع والتنافس يقوّي الوعي الطبقي في كلا الطبقتين ومن ثم يقود ذلك إلى زيادة التماسك الاجتماعي بين أعضاء كل طبقة منها في محاولة لتقويض الطبقة الأخرى وتحطيمها.

2- انعدام الحركية الاجتماعية، الذي يحصل حينما تستقر طبقة متحكمة أو قوية في مكانها مكونة لها قواعد اجتماعية تؤمن لأفرادها الاحتفاظ بمراكزهم، وهنا تحاول هذه الطبقة منع أفراد الطبقات الأخرى من الصعود إلى منزلتها، حينئذٍ تتكون فجوة Lag واضحة الحدود بين طبقتين متميزتين عن بعضيهما، تشعر إحداها بالقوة والمقدرة على منع أفراد الطبقة الأخرى من الصعود إلى مراكزها، والثانية تشعر بأنها مستغلة وضعيفة ولا بد لها من التماسك والعمل لإزاحة الطبقة الأخرى واحتلال مراكزها. (86)

وليس هناك من شك في أن انتماء الفرد لطبقة معينة يطبعه بطابع خاص ويحدّد أسلوبه في الحياة ونظرته إليها. كذلك يؤثر على المركز الاجتماعي الذي يؤثر على ما يمكن أن يحصل عليه الفرد من قوة ونفوذ في المحيط الذي يعيش فيه. وهذا ما حدا بـ "جنزبرج" Ginsberg إلى القول: "إن الطبقة الاجتماعية يمكن وصفها كجزء من المجتمع أو مجموعة من الأفراد يقفون متراسين في علاقة من المساواة، ويتميزون عن باقي الأجزاء بقبول مستويات من النقص أو الرفعة." (87) وفي السياق نفسه يرى "توماس مارشال" T.Marshall "1937-1982" أن جوهر الطبقة الاجتماعية هو الأسلوب الذي يعامل به الفرد زملاءه ويتبادل الأسلوب الذي يعاملهم به، فليست الأنواع ولا الأملاك هي التي تعلّل المعاملة فكل طبقة اجتماعية يوجد فيها نوع معين من السلوك أكثر ترجيحاً عنه في أي مكان آخر، وهي تحدّد إلى حد بعيد فرص الحياة لأعضائها، فضلاً عن ذلك تتميز كل طبقة بعادات في الزواج والمأكل والمعيشة، وترسم الملامح الاجتماعية للشخص، فتصنع مهنته، ومن يتزوج؟ وكيف يسلك؟ وما يفكر فيه؟ وتذهب إلى أبعد من ذلك حينما تتحكّم فيما يلبسه وما يأكله ومن يمكن أن يكلمه. وباختصار الطبقة تحدّد كل ما يتعلق بالحقوق والواجبات التي تتضمنها حياة الفرد الاجتماعية. (88)

وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن الطبقة الاجتماعية تتميز بنوع من التفاعل الداخلي المغلق والذي من خلاله تفرض على أعضائها ضبطاً داخلياً Internal Control لا يتيح لهم التصرف إلا بالشكل الذي حدّته لهم مسبقاً، مثال ذلك: تمنع الطبقة العليا أبناءها وبناتها الزواج من الطبقات الأخرى، كما أن الطبقات الأخرى يصعب عليها استيعاب فكرة الزواج من الطبقات العليا حتى وإن أمكن ذلك، كذلك تتفاعل كل طبقة فيما بينها من حيث التزاور وتبادل الهدايا.. الخ. أما خارج حدودها فتفرض على أبنائها أن يسلكوا بطريقة معينة تجاه الطبقات الأخرى، فمثلاً تفرض الطبقة العليا عدم الاختلاط بأفراد الطبقات الدنيا كما تفرض عليهم صيغ الكلام والتفاعل التي يجب أن يستعملوها حينما يضطرون إلى الاختلاط بمثل هذه الطبقات. وعندما تسيطر طبقة من الطبقات في مجتمع ما فإنها تمارس أساليب من الضبط وتستعمل وسائل مختلفة لتحفظ استمرار وجودها، فتعمل على استغلال كل ما يمكنها استغلاله لخدمة مصالحها مثل السلطة والقانون والآداب والدين، بل وتستخدم حتى أساليب التزييف والخداع لأجل إعطاء صورة شرعية لمركزها، وأحياناً تحاول الظهور بمظهر الفضيلة فيعمد أعضاؤها إلى التبرع والإحسان للمؤسسات الخيرية، وهي بكل ذلك تحاول أن تحافظ على الحدود واضحة بينها

وبين الطبقات الأخرى، أي تمنع حدوث حركية طبقية إلا إذا شعرت بقوة الضغط الموجه ضدها ففي هذه الحالة تعطي بعض الحقوق والامتيازات لعدد قليل من أبناء الطبقات الأخرى وتسمح لهم بالدخول في كيانها ثم تأخذ بعد ذلك بالسماح التدريجي للحركية الطبقية لأن تحدث.⁽⁸⁹⁾

إن الهدف الأساس من ممارسات الطبقة المتحكمة أو المسيطرة هو تحقيق الضبط الاجتماعي الذي يؤمن مصالحها، ويحافظ على استقرارها واستمرارها، غير أن مثل هذا الضبط يتعرض إلى التمزق بسبب انعدام الحركية الطبقية ووجود الاستغلال والاضطهاد، ما يؤدي إلى تجمع عوامل النقمة لدى الفئات المحرومة والمضطهدة فتحوّلها إلى فئات ناقمة ضد قيم الطبقة المتحكمة وضوابطها ما يدفعها في النهاية إلى انتهاز الفرص للقضاء عليها وإزالة تحكّمها.

العزل الاجتماعي والضبط الاجتماعي:

يستخدم المجتمع العزل الاجتماعي Social Isolation كأسلوب ضبط ضد الخارجين على ضوابطه، أو كعقوبة رادعة أو وسيلة للتخلص من خطر هؤلاء بصورة مؤقتة أو دائمة. لكن الوضع الاجتماعي أحياناً يخلق ظروفاً لما يسمى بالانعزال أو الاغتراب Alienation كما يرى ذلك "ماركس" K.Marx وهو حالة مَرَضِيَّة يصاب بها المجتمع نتيجة لضغوط نظامه الاجتماعي على أعضائه لدرجة تجعلهم مغتربين أو منعزلين عنه، أو يخلق الوضع الاجتماعي حالة تدعى ضياع المعايير Anomie كما يرى ذلك "ميرتون" R.Merton و"دوركهايم" E.Durkheim وهي الحالة المَرَضِيَّة التي يصاب بها المجتمع لفقدان تأثير نظامه الثقافي على تفاعل الأعضاء وسلوكهم وتوقعاتهم نحو بعضهم.⁽⁹⁰⁾

ويمكن تقسيم العزل الاجتماعي إلى الأنواع التالية:-⁽⁹¹⁾

1- العزل الجزئي والعزل الدائم:

ومثال ذلك عزل الفرد عن جماعة العمل أو المدرسة (جزئي) أو عزل الفرد عن طريق السجن أو المقاطعة أو إصدار عقوبة الموت (دائم).

2- العزل الخلقي والعزل الطبيعي:

ويحدث العزل الخلقي حينما يخالف بعض الأفراد القواعد الاجتماعية أو القوانين أو التعاليم الدينية، وهنا يتخذ المجتمع موقفاً ضدهم مثل المقاطعة أو السجن وغير ذلك من العقوبات. في حين ينشأ العزل الطبيعي بسبب الأمراض والعاهات التي يصاب بها بعض الأفراد، إذ يتجنبهم الناس، وقد تلجأ بعض المجتمعات الصغيرة إلى هجر أماكن سكنها تاركة أولئك المصابين بأمراض معدية، ويتم وضعهم في مصحات خاصة.

وهناك أنواع أخرى من العزل، فالمصابون بالعاهات البدنية تقل فرص اتصالهم بالناس، إذ إن الناس قليلاً ما يعمدون إلى الاجتماع بهم بنفس القدر الذي يجتمعون به ببعضهم. وقد يؤدي تفوق بعض الأفراد في قواهم البدنية إلى اعتزال الناس عنهم لأنهم يجدونهم أفراداً غير ملائمين مثل بقية الأفراد الذين يقاربونهم بالقوة

البدنية. وأحياناً يكون التفوق العقلي سبباً في خلق مواقف الحسد والعداء تجاه المتفوقين.

العصر الحديث والعزل الاجتماعي:

يرى "دوركهايم" E.Durkheim أن المشكلة المركزية في المجتمعات الحديثة هي صلات الأفراد بجماعاتهم، وذلك لأن هذه الصلات تغيرت إلى درجة كبيرة نتيجة اندفاع الأفراد إلى الاهتمام بأنفسهم وعدم تسليمهم بصورة عمياء بجميع الالتزامات والقيود الاجتماعية، حيث تعاضم الاهتمام بالفردية Individualism. ومع أن الفردية شيء مرغوب فيه إلا أنها محفوفة ببعض المخاطر على حياة الجماعة وفق رأي "دوركهايم". وقد يتوقع الفرد بسببها من المجتمع أكثر مما يستطيع الأخير تقديمه له. لذا لا بد من ممارسة الضبط على الأفراد وهو بالضرورة ضبط اجتماعي. (92)

وفي نفس السياق جاءت آراء عالم النفس الأمريكي "إريك فروم" Erich Fromm في معظم كتاباته لتؤكد على أن الإنسان الحالي يشعر بالوحدة والعزلة Isolation لأنه انفصل عن الطبيعة وعن بقية الناس، ففي كتابه الخوف من الحرية Escape from freedom يرى "فروم" أن الإنسان ينتابه شعور أكبر في الوحدة والعزلة كلما اكتسب حرية أكبر، حتى أصبحت الحرية التي ناضل من أجلها ظرفاً سلبياً يحاول الهروب منه، لأن هذه الحرية أفقدته حاجة الانتماء إلى الجماعات الأولية وأولها الأسرة، وحاجة التقدير والحاجة إلى الهوية والإطار المرجعي وغيرها. (93) بمعنى آخر إن المجتمع الحديث ضخم فردية الإنسان، فالإنسان يعيش في أزمة اجتماعية ونفسية وهو يحاول جاهداً معالجتها عن طريق الارتباط بالنوادي والجمعيات.. الخ.

ويرى "فروم" أيضاً أن العلاقات الاجتماعية بين الناس أصبحت علاقات غير إنسانية بفعل الاستغلال الذي يشوبها، فصاحب العمل يستغل العامل والبائع يستغل المستهلك وهكذا دواليك، هذا الاستغلال الذي لم يشعر الإنسان بغربته عن مجتمعه فحسب، بل وبغربته عن نفسه وأهدافه ومشاريعه ومعتقداته فأصبح لا يستطيع تسييرها بالوجهة التي يرغب ويريد، وإنما هي التي تسيّره نحو غاياتها، لذا فإن "فروم" يرى أن المجتمع الحديث إنما هو مجتمع مريض أدى إلى خلق الشخصية المريضة ولم يوفق في بناء الشخصية السليمة. (94)

إن المجتمع مطالب أن يتفهم ظروف العصر الحديث وعمليات الاتصال Communication والاحتكاك الثقافي بين المجتمعات والعوامل التي تتحكم فيه وذلك كي يحقق الضبط الاجتماعي الذي نوهنا إليه، بالإضافة لفهم واقعه ومقومات

92 " ولد أريك فروم "Erich Fromm" لعائلة يهودية تقليدية "Orthodox" في مدينة فرانكفورت الألمانية في عام 1900. التحق بجامعة فرانكفورت وهايدلبرغ حيث درس فيها العلوم الاجتماعية والنفسية والفلسفية. وحاز من الأخيرة على درجة الدكتوراه، وكان موضوع أطروحته " Jewish Law: A contribution to the sociology of Jewish Diaspora": القانون اليهودي: مساهمة في علم اجتماع الشتات اليهودي" كما تلقى تدريباً عملياً مكثفاً في مجال علم النفس التحليلي في ميونخ وبرلين والولايات المتحدة الأمريكية. وإضافة إلى ممارسته التطبيقية للتحليل النفسي، عمل فروم محاضراً في نخبة من الجامعات الأمريكية الشهيرة. توفي في سويسرا عام (1980).

وجوده ومتطلبات الحياة الاجتماعية، وحاجات الأفراد ودرجة إشباعها المتوفر، ومدى انسجامها مع عمليات التنشئة والتربية والتثقيف، كي يتسنى له توفير المناخ المناسب لإعداد الأفراد وتدريبهم بما يساعد على إشباع حاجاتهم الاجتماعية الضرورية التي تدعم تكاملهم الاجتماعي والثقافي والشخصي حتى لا تتعثر عمليات تفاعل الأفراد وتضطرب عوامل تكيفهم ويشعروا بالعزلة والاعتراب عن واقعهم. وتأسيساً على ذلك يمكن القول إن لذات الفرد قطبان هما: الذات الاجتماعية والذات الفردية وهما يولدان معاً، وشخصية الفرد لا يمكن التعبير عنها في غير أعمال اجتماعية، وهذه الأعمال من حيث الواقع مظاهر تميز الفرد عن غيره من الأفراد، وإذا أراد المجتمع ضبط سلوك أفرادهِ عليه أن يجنبهم ذلك الصراع الذي ينتج عند التأكيد على جانب محدد من ذات الفرد دون غيره، أي عدم ربطه بالجماعات الأولية والعلاقات التقليدية إلى الدرجة التي تقيد حريته والعكس صحيح أن لا يتم التأكيد على الحرية التي تؤدي إلى فقدان الانتماء إلى المجتمع وجماعته وعلاقاته، وهكذا تلتقي الذات الاجتماعية للفرد بذاته الفردية.

الطبقة الوسطى والعزل الاجتماعي:

المجتمع كما يؤكد كلٌّ من "لبست وبنديكز" Lipset & Bendix يكون على شكل هرم توزع عليه الأدوار الاجتماعية المختلفة حيث توضع الأدوار القيادية والعليا في قمته، وتوضع الأدوار المهنية والمتوسطة في منتصف أضلاعه، وتوضع الأدوار الخدمية والإنتاجية في قاعدته.⁽⁹⁵⁾ هذه الحقيقة الشاخصة التي ميّزت المجتمع البشري منذ أقدم العصور وما زالت تميّزه هي أساس النظام الطبقي في المجتمع المعاصر، وعلى هذا الأساس يميل علماء الاجتماع إلى تقسيم المجتمع وفقاً لهذه الحقيقة إلى ثلاث طبقات أساسية على شكل هرم تبدأ بقمته حيث توجد الطبقة العليا Upper Class ثم منتصف الهرم حيث توجد الطبقة الوسطى Middle Class وتشكل الطبقة الدنيا Lower Class قاعدة الهرم، فالطبقة العليا تشكل أقلية قياساً بالطبقات الأخرى وتتميز بنوع من الاستقرار Stability ذلك لأن أفرادها يجدون مراكزهم مهياً في الطبقة عند الولادة، كما أنها تتميز بحرصها للحفاظ على وضعها، والعلاقات بين أفرادها تمتاز بنوع من الاستقرار والثبات النسبي.

أما الطبقة الدنيا، فإنها تعاني من ضغط الصعوبات المعاشية، وبعدها عن ما يجري حولها وإمكانياتها لا تساعد أفرادها إلى تبوء مناصب أو مراكز مهمة في المجتمع. في حين تشغل الطبقة الوسطى موقعاً وسطاً بين كبار الملاك والذين لا يملكون ونعني بهما الطبقتين العليا والدنيا.

ويحدّد "موربرجر" Moroberger الطبقة الوسطى في جماعتين أساسيتين:- الأولى: تشمل التجار وأصحاب المصانع الصغيرة ومن يعملون لحسابهم والذين لا يؤهلهم دخلهم ولا قوتهم لأن ينضموا لذوي النفوذ والجاه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الثانية: وتشمل جماعات أخرى مختلفة تضم المهنيين كالأطباء والمحامين والمهندسين والمديرين والتقنيين، كما تضم المثقفين والفنانين والأدباء والكتّاب والمشتغلين بالبحث العلمي.⁽⁹⁶⁾

ويرى "محمود عودة" أن الطبقة الوسطى تضم فئات متنوعة في ارتباطاتها الاقتصادية وانتماءاتها الاجتماعية وأصولها التاريخية. إنها تضم تشكيلة متنوعة من متوسطي الفلاحين والحرفيين من أصحاب الورش، ومتوسطي التجار والجانب الأعظم من موظفي الدولة مدنيين وعسكريين فيما عدا الصفوة البيروقراطية والسياسية والعسكرية صاحبة النفوذ الأعظم.⁽⁹⁷⁾

ومن ملاحظتنا للتقسيم الطبقي أعلاه ندرك أن الطبقة العليا تتميز بنوع من الاستقرار فهي لا تريد التغيير حفاظاً على مواقعها العليا، والطبقة الدنيا لا تدرك معنى التغيير بسبب انشغالها بهمومها ومشكلاتها اليومية. أما الطبقة الوسطى وبسبب تشكيلتها المتنوعة نجدها تميل إلى الحركة دائماً ولديها الرغبة في التغيير نتيجة لإقبالها على الفلسفات الجديدة وتيارات السلوك الجديد، ولديها القدرة على دفع أفرادها إلى الطبقة العليا، لكنّها لا تستطيع منع بعضهم من النزول إلى الطبقة الدنيا، وهذا يعني وجود تغير وعدم ثبات في مراكز أفرادها، وبسبب هذه الحركية وعدم الاستقرار والتغير في العلاقات وفي المراكز تعرّض أفرادها لنوع من العزل الاجتماعي.

وهناك نوع من الانعزال الاجتماعي المخيّب للأمال في بعض المؤسسات الاجتماعية والجماعات ناتج عن التجارب الشخصية لبعض الأفراد، فقد يعزل الفرد عن إحدى المؤسسات كالمستشفى مثلاً أو عن جماعة دينية أو عن أسرته أو جماعة العمل أو الأصدقاء نتيجة لخبرات مريرة معهم.

إن الانعزال سواء كان ناتجاً عن ظروف المجتمع الحديث أو عن ظروف الطبقة الوسطى أو بسبب التجارب الشخصية المضنيّة فإنه يؤدي بالنتيجة إلى:-

* الاضطراب الشخصي.

* اعتداء المنعزلين على الضوابط الاجتماعية.

وبناء على ذلك نجد أن معظم المنعزلين مصابون بمرض فصام الشخصية Schizophrenia ومن أهم أعراضه عدم القدرة على التعامل مع مشكلات الحياة المتعددة والمؤلمة نفسياً أحياناً، واللجوء إلى الانسحاب الفكري من المجتمع الذي يعيشون فيه، وهو انسحاب يكون من أعماق النفس بحيث يقود إلى فشل وانهيار كاملين في عمل الجانب العاقل أو الاجتماعي من النفس البشرية Ego وفقاً لأراء مدرسة التحليل النفسي، ويمكن تلخيص آراء هذه المدرسة في هذا الجانب كما يلي:-

إن الشخصية تتكون من ثلاثة أجزاء وهي هو Id والانا Ego والانا الأعلى Super Ego، و"الهو" هو الجزء المسؤول عن النزعات والرغبات الغريزية والدوافع ويسعى وراء اللذة ولا يميّز بين الواقع والخيال، وهناك من يسميه الجزء المتخلف من الشخصية، ومن "الهو" تأتي "الانا" وتمثل مبدأ الواقع أو الوسيط أو الحكم أو الجانب الاجتماعي أو العاقل من الشخصية، فهذا

الجانب يميّز الواقع عن الخيال ويكبح جماح "الهو". أما "الانا الأعلى" فهي الجزء الثالث من الشخصية، وهناك من يطلق عليه اسم الضمير Conscience، ووظيفته حث الجانب الاجتماعي من الشخصية للقيام بعمله ومساءلته في حالة تقصيره فيما يتعلق بمراقبة الأفكار والسلوكيات المنطلقة عن "الهو" وتنظيمها وموازنتها مع متطلبات البيئة الخارجية أو المجتمع. والخروج عن الضوابط الاجتماعية وفق آراء هذه المدرسة يحدث نتيجة لضعف "الانا" في مراقبة "الهو" وضعف الانا الأعلى" في مساءلة "الانا".⁽⁹⁸⁾

من جهة أخرى، وجد أن كثيراً من المنعزلين يلجأون إلى الإدمان Addiction على الكحول Alcoholism والمخدرات Drug وبعضهم يلجأ إلى الانتحار Suicide الذي يسمّى انتحار الوجدانية أو العزلة الاجتماعية Egoistic Suicide الذي يظهر نتيجة لانعزال الفرد عن المجتمع لسبب يتعلق بالفرد نفسه أو بالمجتمع الذي ينتمي إليه ويتفاعل معه.⁽⁹⁹⁾

لاشك أن مثل هؤلاء الأفراد المصابين بالأمراض النفسية والمدمنين على الكحول والمخدرات والذين لديهم استعدادات انتحارية؛ هم خارجون على قوانين المجتمع، ومعتدون على ضوابطه الاجتماعية نتيجة لعزلهم أو انعزالهم الكلي عن المجتمع والذي يختلف عن العزل أو الانعزال الجزئي أو الهامشي أو الحدي كما يسميه البعض، وهو ينتج عن صراع الأدوار Roles Conflict أو صراع المسؤوليات Responsibly Conflict التي يقوم بها الفرد أو يتحملها، حيث لا يستطيع التوفيق بين أدواره لاسيما في المجتمع الحضري حيث تتعدّد وتتداخل مع بعضها، ما يسبب له بعض التضارب بين متطلباتها وحاجاتها عند ممارستها في آن واحد.⁽¹⁰⁰⁾ وفي حالات أخرى يكون صراع الأدوار ناجماً عن انتقال بعض الأفراد من ممارسة أدوار معيّنة إلى أدوار أخرى خلال حياتهم الاجتماعية، عندما لا يكون لديهم وقت كاف لاكتشاف جميع متطلبات الأدوار الجديدة التي يبدوون ممارستها ويتوقعون ممارستها بصورة مرضية ومقبولة.⁽¹⁰¹⁾

وسواء كان الصراع ناجماً عن عدم التوفيق بين الأدوار أو عدم اكتشاف متطلبات الأدوار الجديدة؛ فإنه يؤدي إلى انعزال الشخص جزئياً عن أسرته أو أصدقائه أو عمله أو مدرسته ويخلق ما يسمّى بـ الشخصية الحدية أو الهامشية Marginal Personality.

ويشير " خالد الجابري " " * " في محاضراته في الضبط الاجتماعي إلى نوع آخر من الشخصية الحدية أو الهامشية هي الشخصية التي تعد جزءاً ممّا أسماه المقطع الفلق في المجتمع، والذي يضم الأفراد الذين يختلفون في أفكارهم وسلوكهم عن أفكار وسلوكيات المجتمع، حيث يقول: "إن المجدّدين والثوريين

"* خالد فرج الجابري، انثر وبولوجي عراقي، حاصل على الدكتوراه من جامعة أكسفورد، عن دراسته الميدانية لمجتمع الإيزيدية في مدينة سنجار في شمال غرب العراق. عمل بين التدريس وإدارة قسم علم الاجتماع في جامعة بغداد لعدة سنوات في نهاية الثمانينات وبعض سنوات من عقد التسعينات. ساهم مع زملائه الانثروبولوجيين في القسم بإنشاء فرع "الانثروبولوجي" ضمن قسم علم الاجتماع في العام الدراسي 1988-1989، والذي استمر بتخريج إعداد من طلبة هذا التخصص حتى الغي في نهاية التسعينات من القرن العشرين.

بالرغم من أنهم أعضاء في المجتمع فإنهم يكونون قطاعاً اجتماعياً قلقاً إذ أنهم يضطرون وبسبب اختلاف مقاييسهم وأفكارهم عن مقاييس وأفكار مجتمعهم إلى أن يعزلوا عنه. ولكن المجتمع ذاته يعمل على خلق فاصل فيما بينه وبينهم لغرابة أفكارهم وسلوكياتهم، وقد يصل عزلهم إلى درجة المحاربة والملاحقة والسجن وإصدار عقوبة الموت بحقهم. وهؤلاء الأشخاص وبسبب العزل الاجتماعي المفروض عليهم ينتمون إلى بعضهم مكونين جماعات خاصة مثل الأحزاب والحركات التي لها أساليبها في الضبط وتعمل على تغيير الوضع الاجتماعي وخلق مجتمع جديد له قواعد وضوابط جديدة.

لكن المقطع القلق لا يقتصر فقط على الفلاسفة والمصلحين والثوريين ودعاة التغيير، إذ أنه يحتوي كذلك على المجرمين والمنحرفين لأنهم يتعرضون للعزل الذي يفرضه عليهم المجتمع لاختلاف سلوكهم عن سلوكه، وبسبب هذه العزلة وبسبب تشابه أنماط سلوكهم فإنهم ينضمون إلى بعضهم مكونين جماعات أو عصابات لها أساليبها في ضبط أعضائها، كما أنها من ناحية أخرى تعتدي على ضوابط المجتمع وقواعده. من هنا فإننا نجد نوعين من المقطع القلق هما:

* المقطع الذي يتميز قلقه بالإيجابية والخلق، وهو قلق لأنه غير منسجم مع أسس الحياة الاجتماعية للمجتمع.

* المقطع الذي يتميز قلقه بالسلبية، وقلقه ناتج عن عدم قدرته على الانسجام مع أساليب الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمع.